سلسلة الدراسات الاستراتيجية

التنافس الصيني الأمريكي

بين جدلية الصراع وحتمية السيطرة

(1991- 2015م)

تأليف : الأستاذ الدكتور الهادي المبروك الدالي

مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع

EURL Kounouz El-Hikma

1437هـ/2016م

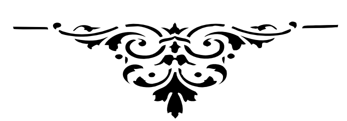


التنافس الصيني الأمريكي

بين جدلية الصراع وحتمية السيطرة

(1991- 2015م)

المؤلف: الهادي المبروك الدالي



رقم الإيداع القانوني: السداسي الثاني- 2016

978-9947-60-065-8

العنوان: حي المجاهدين رقم 22 بن عكنون – الجزائر

الجوال 0556 01 36 02

الموقع الإلكتروني: www.kounouzelhikma.net.dz

البريد الإلكتروني: kounouzelhikma



الإهـــــــداء

إلى الأب الحنون والعم العزيز صاحب كلمة الحق والمواقف الرجولية

الشيخ عبدالمجيد محمد الدالي

مقدم الطريقة التجانية بطرابلس ليبيا

أهدي هذا العمل

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمـد بـن عبد الـلـه عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

وبعـــد

أيها القارئ الكريم, ها قد تجدد اللقاء بيننا بعد انقطاع دام أكثر من سـنة في عمل جديد، وسلسـلة جديـدةأطلقت عليهـا سلسـلة الدراسـات الاسـتراتيجية بعنـوان ((التنافس الصيني الأمريكي في غرب أفريقيـا بـين جدليـة الصراع وحتميـة السـيطرة)), وقد يتساءل القارئ لماذا لم تقدم أمريكا على الصين في عنوان الكتاب؟

والجواب: أن الصين منذ سنة 2014م أصـبحت تتقـدم عـلى أمريكـا في غـرب أفريقيا، فهي أول دولة لها وجود اقتصادي وسياسي واجتماعي في المنطقة.

إنَّ الصراع على أفريقيا على أشده؛ لأنهـا ثـاني أكـبر القـارات في العـالم من حيث المساحة بعـد القـارة الآسـيوية؛ إذ تبلـغ مسـاحتها واحـداً وثلاثـين مليون ونصف المليون كيلومتر مربع، وهـي تساوي مساحة أوروبا والأرجنتـين والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، وعدد سـكانها يربـو عـلى المليـار نسمة، ويتوقع الخبراء أن يتضاعف الرقم إلى مليارين في سـنة 2040م, وتمتـد القارة السمراء في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي، وتطل بنافـذة عـلى كل جهة مـن جهـات العـالم الأربعـة؛ فمـن مـدخل البحـر الأبـيض المتوسط

تشرف على أوروبا ومن نافذة المحيط الأطلسي تطل على العالم الجديد، ومن نافذة المحيط الهندي تشرف شرقاً على آسيا، بينما تطل جنوباً على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي، يمر خط الاستواء خلالها ويتنوع فيها المناخ، بل هي القارة المنفردة بهذه الخاصية، فهي تمتد من المنطقة الشمالية المعتدلة إلى المنطقة الجنوبية المعتدلة.

تعتبر القارة الأفريقية مستودعاً للمواد الأولية التي يحتاجها العالم في التصنيع، وهيمحط أنظار العالم نظراً لما تمتلكه من مقومات طبيعية نادرة محط أنظار العالم، ومسرحاً للصراعات الدولية بين القوى الكبرى المتمثلة في أمريكا والصين والاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا.

إنَّ المجال الأفريقي يمثل ميداناً لصراع هذه القوى وتنافسها حول مواردها، فكانت بداية التنافس منذ عهد الاستعمار الأوروبي الذي سيطر على القارة وفق قرارات مؤتمر برلين بين عامي 1884-1885م، حيث استعمرت فيه حوالي 93% من مساحة القارة الأفريقية، وخلال هذه الفترة مارست القوى الاستعمارية جملة من السياسات التي امتدَّت آثارها إلى يومنا هذا، ومنها سياسة السلب والنهب والرق والتجويع وفرض الثقافة الغربية على أبنائها وغيرها من الممارسات الخاطئة، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور القطب الواحد في العالم انتهجت أمريكا سياسة (الأمركة)، وقد خلفت وراءها سحابة قاتمة السواد في القارة الأفريقية، تمثلت في الهيمنة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية. وأخذ الأفارقة يبحثون عمَّا يأخذ بأيديهم إلى شاطئ الأمن، فوجدوا في الصين ضالتهم التي يمكن أن يتعاملوا معها بعد أن ذاقوا الويلات ممن سبقها.

فالقارة الأفريقية أفاقت من سباتها وأخذت بزمام أمرها، ولم تعد تقتنع بلعب دور المتفرج في الاقتصاد العالمي، فأصبحت من بين القارات العشر التي حققت في السنوات الأخيرة أعلى معدلات نمو اقتصادي، تقع ست دولٍ من دولها في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء، حسب ما قدَّمه صندوق النقد الدولي.

إن متوسط الناتج المحلي ما بين 5,25 في المائة و 5,75 في المائة في الفترة من "2011-2012م", وقد ازداد متوسط النمو في الفترة "2013-2014م" ما بين 6,25 في المائة و6,75 في المائة ويتوقع بعض الخبراء أن إجمالي الإنتاج في أفريقيا سيواصل ارتفاعه ليبلغ في سنة 2020م ثلاثة ترليونات دولار، وما تقدَّم ذكره ليس مضرباً للخيال بل هو حقيقة دامغة، فإذا ما استعرضنا بشكل مختصر جداً ثروات أفريقيا فإن ذلك يتأكَّد جلياً، فأفريقيا فيها الكثير من الثروات المعدنية: فالبترول يمثل 15% من إجمالي الإنتاج العالمي, والألماس 50% من الاحتياطي العالمي، والكوبالت ثلث ما في العالم من احتياطي، والتنتال الخام الذي يدخل في صناعة الهواتف المحمولة والكاميرات الإلكترونية، ففيهابين سنتي 2013، 2014م بلغ إنتاج أفريقيا 70% من مجمل الإنتاج العالمي من هذا الخام.

أما معدن الذهب في جنوب أفريقيا وحدها فقد بلغ 40% من مخزون الذهب العالمي، ناهيك عن باقي المعادن من المغنيسيوم والبلاتين، فأفريقيا تكاد أن تكون المحتكر الفعلي لإنتاج هذين المعدنين.

وعلى صعيد آخر فقد أورد البنك العالمي أن قيمة الاستثمارات الأجنبية في سنة 2014م وصلت إلى أكثر من 72% في القارة الأفريقية.

إنَّ القارة الأفريقية قارة شابة، فنسبة السكان الذين هم دون الخامسة عشر من العمر يزيد عن 45%، وللمقارنة فإن أمريكا الشمالية 20%، وأوروبا 15% من نسبة الشباب.

أيُّها القارئ الكريم، لا أريد أن أثقل عليك في مقدمة هذا الكتاب بالمعلومات عن هذه القارة، فمحتوى الكتاب يروي بنفسه.

وقداستندت هذه الدراسة على جملة من الآليات من فرضيات وغيرها.

أولاً- الفرضيات:

انطلقت هذه الدراسة من فرضيات الاهتمام الصيني الأمريكي بدول غرب أفريقيا الذي أدى إلى التنافس بين هاتين القوتين اللَّتين شكلتا أبعاداً وآثاراً مختلفة عن دول القارة.

ثانياّ- حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية: من (1991، 2015م)

الحدود المكانية: الانفتاح الصيني الأمريكي على دول غرب أفريقيا.

ثالثاّ- منهجية الدراسة:

استخدم الباحث منهج دراسة الحالة أي تتبع الحالة وتحليل ظاهرة التنافس الصيني الأمريكي في غرب أفريقيا وأبعاده، كما تم توظيف المنهج التاريخي، لأن هذا التنافس ليس وليد اللحظة.

كما وظف الباحث المداخل الآتية:

المدخل الاقتصادي ومدخل المصلحة القومية ومدخل صانع القرار ومدخل النظام الدولي، للاقتراب من تفسير ظاهرة التنافس الصيني الأمريكي.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة فصولٍ وخاتمة.

الفصل الأول: العالم الجديد والسياسة الدولية، وقد قُسِّمَ بدوره إلى مبحثين:

المبحث الأول: العلاقات السياسية الدولية وما هو مطروح على النظام العالمي الجديد.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بمفاهيمها والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني: الصين وكسب الرهان في غرب أفريقيا تجاه المنافسة الأمريكية، وقد قُسِّمَ إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: أهمية القارة الأفريقية في السياسة الصينية وأساليب التعاون مع دول القارة الأفريقية.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول غرب القارة الأفريقية وأبعادها.

الفصل الثالث: الوجود الأمريكي في غرب أفريقيا بين المد والجزر في ظل المنافسة الصينية، وقد قُسِّم إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: أهمية القارة الأفريقية في السياسة الأمريكية وأساليب التعامل الأمريكي مع دول القارة.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب القارة وأبعادها.

الفصل الرابع: الصين وأمريكا: صراع أم اتفاق؟

وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جدلية الصراع الصيني الأمريكي وأثره على دول غرب أفريقيا.

المبحث الثاني: التجارة والاستثمار حلقة متقدمة في تطور العلاقات الصـينية الأمريكيـة ما بين (1972-2015م).

المبحث الثالث: قضايا التوتر بين الصين وأمريكا.

الخاتمة وأهم النتائج.

الملاحق.

ثبت بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية.

الفصل الأول

العالم الجديد والسياسة الدولية

المبحث الأول: العلاقات السياسية الدولية و ما هو مطروح على النظام العالمي الجديد ؟

- منهج وأبعاد علم العلاقات الدولية.
- النظام العالمي الجديد تعريفه وتأصيله.
- العلاقات الدولية والعلوم المؤازرة لها.
- مفهوم وتعريف السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية مفاهيمها والعوامل المؤثرة فيها.

- رياح لعبت دوراً في تكوين النظام الدولي.

المبحث الأول

العلاقات السياسية الدولية و ما هو مطروح على النظام العالمي الجديد

يظنُّ البعض أن العلاقات الدولية حديثة العهد، وفي الحقيقة فهي متجذرة في القدم الدولي, إلا إنه ازدادت الحاجة إليها في بداية العشرينات, بعد أن تنوعت، حيث كانت قاصرة على العمل الدبلوماسي المؤقت بين الرؤساء وكبار الشخصيات السياسية خلال حضور المؤتمرات وعقد الاتفاقيات و المعاهدات، ثم قفزت إلى اتفاقيات التبادل التجاري والاقتصادي، هذا الأمر قاد الدول إلى الاعتماد على الدبلوماسية الدائمة والحركية، حيث كانت العلاقات الدولية تهيمن عليها روح التوحش واللجوء إلى القوة، وطُحنت الشعوب بهذه العجرفة المفرطة, فاستيقظ العالم من كبوته وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ليعرف بتجربته بألا جدوى للحروب التي وصلت بالدول إلى التخلف والفقر والمرض, وبذلك ترك العالم التنافس على تصنيع الأسلحة واقتنائها إلى التسابق على الغذاء والدواء والصناعات الثقيلة؛ فالدول الصناعية تحتاج إلى المواد الخام، والأيدي العاملة، وأسواق لتصريف الإنتاج، فازداد الوعي وازداد معه التنافس على المصالح الوطنية بين الدول.

لقد تطورت وتعددت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت ظاهرة تتعلق بقضية الأمن العسكري، أصبحت متعددة الجوانب، تلتقي لقاءً وثيقاً مع المهام السياسة والاقتصاد والاجتماعية والثقافية للمجتمعات,ومع تنوع القضايا الدولية وتزايد عدد

المنظمات العاملة في الإطار الدولي، إلا إنه ازداد تعقيد وصعوبة السياسيات الخارجية للدول.

إن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بين الشعوب أصبحتا تتأثران سلباً وإيجاباً، من حيث الأهمية أو الالتزام بالنظام العالمي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات واسعة في الخارطة السياسية و الجيو استراتيجية للعالم, فهي فترة تفصل بين نظامين دوليين، وبذلك زاد اهتمام المراكز والمعاهد التي تبحث في مجال السياسة والدبلوماسية وخصائص و مميزات النظام القادم، والقوى التي قد تحكم طبيعة العلاقات السياسية.

منهج وأبعاد علم العلاقات الدولية:

يُعبّر منهج العلاقات الدولية من أنجح السبل للتعرف على حقيقة علم العلاقات الدولية، لأن معرفة علم من العلوم لا يعني أكثر من التعريف بمادة العلم أي بطبيعة العمليات الذهنية التي يختطها الباحث، وصولاً لحقيقة تلك الظواهر[1].

فقد كان (بتتام Bentham) أول من استخدمها في بداية القرن الثامن عشر الميلادي للدلالة على ما هو بين الدول، أما العلاقات الدولية كمصطلح وعلم فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل ذلك التاريخ كان كثير من موضوعاته تستخدم منهج التقييم الذاتي الفلسفي المثالي، باعتباره تاريخاً دبلوماسياً ثم تاريخاً للعلاقات الدولية، وصار جزءاً من علم السياسة،

وهو أحد فروع العلوم الاجتماعية إلى أن أصبح منهجاً متخصصاً، يتبع المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الدولية و مواضيع تعتني بالملاحظة والإحصاء والاستقراء والتصنيف، والترتيب. ومن ذلك وضع قواعد ونظريات تشرح العلاقات التي تتم بين الدول وفق الاتفاقيات وهي بالطبع تخضع للتطوير والتغيير[2].

ولهذا من وجهة نظر (بينوفن ودير وزيل) كل ما له صلة بعلاقات الدولة أو عدة دول فيما بينها على الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إن منهج العلاقات الدولية لا يستند على دراسة العلاقة بين دولتين، نظراً لأنه من الصعوبة بما كان الخروج بنظرية عامة من قاعدة طرفاها دولتان، ومن الباحثين من أورد تعريفاً لما يقصد بالعلاقات الدولية على أنها كسائر الروابط والمبادلات التي تتم خارج حدود دولة واحدة[3].وهذا التعريف لا يقودنا إلى تجديد بل إنه لا يتفق مع طبيعته كعلم، لأنه بهذه الصورة يعود بنا إلى ماضيه وبدايته الأولى بالرغم من أنه تطور ونما واختلف كثيراً في منهجه، وموضوعاته التي تبدو واضحةً على الشكل الذي أفاد به (ديفيد بوبروDawisBobro) بقوله: تخيل أننا في زيارة لقسم العلاقات الدولية بالمكتبة في عام 1946م، بتصفحنا للكتب سنرى أنها تحتوي على كتب، ومقالات عديدة، بعضها يصف التجارب التاريخية للأمم مثل: العلاقات الفرنسية الألمانية من (1920 – 1939) واليابان والعالم العربي، والبعض الآخر تلخيص لقواعد السلوك، وهذه تؤثر على التجربة الدبلوماسية، والقواعد القانونية للنزاعات بين الدول خلال منظمة دولية أو المسؤوليات والتجارب الإدارية للأقسام الحكومية المسؤولة عن السياسة الخارجية. أما إذا ما قورنت بما سنجده الآن نجد أن هناك الدراسات

السابقة بالإضافة إلى مراجع في مجالات أخرى، كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والسلوك التنظيمي وعلم الضبط Cybernetics والأبحاث العلمية وتحليل النظم - ونظريات النظم العامة"[4].

هناك علوم أخرى تدخل في علاقة وثيقة مع علم العلاقات الدولية: كالإحصاء والحاسوب والإعلام والرياضيات. وبذلك فإن علماء العلاقات الدولية يستفيدون من المعلومات التي يوفرها علماء الاجتماع والجغرافيا والتاريخ والاقتصاد .ومن شرحهم وتفسيرهم للظواهر التي هي في إطار اختصاصهم. وعلم العلاقات الدولية يسير في ثلاث مراحل هي: الوصف ، والتصنيف، والتفسير. ومن خلال التعرف على الانتظام الوارد في الظواهر تأتي بقوانين عامة تحكم وتفسر هذه الظواهر، وتعطي القدرة على التنبؤ فيها بقدر نسبي لا يتصف بالصدق المطلق، إذ إن طبيعة العلاقات الدولية لا تقبل فكرة القانون العلمي بمفهومه التقليدي، أي مفهوم الحتمية والسببية، وإنما أقصى ما تستطيع تبنيه بواسطة الملاحظة بالإحصاء، والمقارنة بتحليل الشيء، والخلاف هو ما إن كان هناك علاقات توافق بين ظواهر دولية معنية أم لا ؟ وذلك بالمفهوم الرياضي للحتمية في المعنى المتقدم.

وقد أفاد (كوانس رايتهQuncywright)بأن النظرية العامة للعلاقات الدولية تعني الشيء الشامل يمكن بواسطته فهم عمليات التوقع والتطوير في ضبط العلاقاتوفهم الظروف الدولية, وأن نطاق علم العلاقات الدولية هو العلاقة بين الدول ذات السيادة [5].

وقد أجمع عدد من الباحثين على عدم اقتصار مجال علم العلاقات الدولية على العلاقات بين الدول وحدها، بل وسعوا مجالاتها لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية والقارية, والكيانات التي تلعب دوراً في صنع

القـرار، وهـي بـذلك تحتـوي عـلى نـوعين مـن العلاقـات إحـداهما سـلمي يقـوم بهـا الدبلوماسيون، والآخرحربي يقوم به العسكريون، فالعلاقات الدولية تجمع بـين السـلم والحرب بين الدول والهيئـات والمـنظمات الدوليـة، وتـأثير القـوى الوطنيـة ومجموعـة المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية، أي إن المقصود مـن كـل ذلـك هـو إقامة قاعدة بالمعنى الذي أعطـاه (مونتسـكيوMontooquow) أي علاقـات ضروريـة جدا نابعة من طبيعة الأشياء. من هنا نصل إلى أن علم العلاقات الدوليـة علـم يـفسر الواقع الدولي، بمعنى الكشف عن واقع وعلاقتـه بغـيره باسـتخدام الطرقالإحصـائية في جمع الظواهر الدولية، وتصنيفها بوضع المتجانسات مع بعضها حسب تشكلها وإبعاد المختلفات عنها.

النظام العالمي الجديد تعريفه وتأصيله:

مع تقسيم الاتحـاد السـوفيتي في ديسـمبر عـام 1991م المفـاجئ لكثـير مـن شعوب العالم، حدثت تغيرات بعيدة المـدى في الخارطـة السياسـية و الجيواسـتراتيجية للعالم، وانتهاء النظام الدولي ذي القطبين، وعلى مدى السنوات التي انقضت منذ نهاية النظام القديم، كشفت الدراسات وما صـاحبها مـن تطـورات وأحـداث متسـارعة عـن صعوبة التوصل إلى إجابات محددة حول الأسئلة التي طرحهـا انتهـاء النظـام القـديم، غير أن العالم يمر بمرحلة تتسم بالسيولة في علاقاته، والاضطرابات والحيرة حول الاتجاه الذي ستأخذه هذه العلاقات، أما التحولات التي جرت وتجري في الـنظم التكنولوجيـة والاقتصادية والثقافية وأثرها على الأمن العـالمي والمصـالح القوميـة، فمـما يزيـد هـذا الأمر صعوبة.

إن البحث والتساؤل لم يتوقف عن علاقات ومقومات النظام العالمي الجديد ومدى قدرته على الاستجابة لمقومات ومتغيرات القرن القادم، وعن طبيعة القوى التكنولوجية والاقتصادية والثقافية التي سوف تسيطر عليه، وعن أهم المسائل والتحديات التي قد تنتظره. أما عن تعريفه فإننا يمكن أن نقول: بأنه مجموعة من القواعد للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تصنعها الدول العظمى في الجماعة الدولية وتفرضها قهراً على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية المعنية، والنظام الدولي هو تنظيم قواعد اللعبة في فترة معينة تقوم بها القوى المهيمنة. ويتميز النظام الدولي في التاريخ الحديث والمعاصر، وبالتحديد من أواخر القرن التاسع عشر وإلى الآن بظاهرة القطبية الدولية، وكذلك مع نهاية القرن التاسع عشر وإلى انتهاء الحرب العالمية الأولى.عاش العالم تجربة التعددية، حيث تربعت على العالم ثماني دول حتى الحرب العالمية الثانية، فكانت القطبية الثنائية التي بدأت تظهر مع مؤتمر يالطا عام 1945م، فظهر على السطح السياسي والدولي قطبان هما: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، فقد تقاسما مقاليد السيطرة على العالم، وعُرفت هذه الفترة بالحرب الباردة, وتزامنت مع ظهور حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وكان لهذه التغيرات الأثر الكبير في فترة الخمسينات والستينات، كما اتسمت هذه الفترة بصراع شديد بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي حتى انهيار الاتحاد السوفيتي ومع نهاية الحرب الباردة، وظهور القطب الواحد "الولايات المتحدة الأمريكية". وقد أطلق عليها جورج بوش مصطلح (النظام العالمي الجديد) متزامناً مع دخول العراق إلى الكويت في أوائل التسعينات. بتحريض وقيادة أمريكا، إذ أعلن جورج بوش الأب بعد يوم واحد من الحرب العراقية على

الكويت 2\8\1990م أنه عهد جديد في العلاقات الدولية، في كلمة ألقاها أمام الكونجرس الأمريكي قائلا:((إننا نبني نظاما عالميا جديدا يتحكم فيه القانون في سلوك الدول وتقوم فيه هيأة الأمم القائمة بواجبها في حفظ السلام تحقيقا لآمال منشئيها الأول)) وكان هذا الإعلان محل تساؤل العديد من الباحثين عن ماهية النظام الجديد، وقد أفاد بعضهم أن انطلاقته بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, وإضافة لذلك انهيار حائط برلين (1989م-1991م) إذ أخذ الغموض يكتنف النظام الدولي، غموضاً في البناء أكثر منه في المحتوى(6).

إنَّ تأصيل النظام الدولي الجديد أمر حقق للرئيس الأمريكي السابق بوش الأب صورة متميزة وحقق لأمريكا انفرادية بالنظام الدولي إلى يومنا هذا.

لقد وصف (فوكي ياما) النظام الدولي الجديد والتحولات الدولية، (الذي ترتب عليه انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو) بأنها نهاية التاريخ البشري, انطلاقا من نهاية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب فقد كان انتصاراً حاسماً ونهائياً لليبرالية السياسية والاقتصادية.

لقد انتقد (فوكي ياما) أصحاب نظريات الاقتصاد الكلاسيكي وتركيزهم على القوانين الاقتصادية، وتغافلهم عن دور الثقافة في صياغة السياسات الاقتصادية.

لقد أفرزت الحروب الكبرى التي تمخضت عنها تحولات جوهرية في هيكل تنوع وتوزيع القوة، والقواعد التي تحكم التفاعلات الدوليةالتي نتج عنها التحول إلى تكوين التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل:(النافتا-nafta)، والتجمع الاقتصادي الباسيفيكي، وتجمع دول الخمسة عشر، وهذا مؤشر

واضح على أن الدول القومية لا تستطيع "في الوقت الحاضر" أن تقوم اقتصادياً أو سياسياً.

وكمؤشر رابع تفكك الخريطة السياسية بتقسيم الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة، والمتخصصون في العلاقات الدولية يشيرون إلى ثلاثة إرهاصات لهذه التحولات الكبرى: أولها بعد الحروب النابليونية فقد أعاد مؤتمر (فينا 1815م) تشكيل النظام الدولي، واستطاع حفظ السلام والاستقرار لمدة تزيد عن القرن من الزمان، حتى نشوب الحرب العالمية الأولي عام 1914م، أما الثاني فكان بعد الحرب العالمية الأولى حيث إن معاهدة (فرساي 1919م)أعادت تشكيل النظام الدولي، إلا إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الدائرة فتح المجال مرة ثانية إلى إن اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939م. أما الإرهاص الثالث فكان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بادرت الدول المنتصرة في الحرب إلى تكوين بناء عالمي جديد في مؤتمر(يالطا 1945م)[7].

لقد اختلفت آراء الباحثين في توصيف طبيعة النظام الدولي الراهن، حيث صنفه البعض على أنه أحادي القطبية، واتجهت طائفة منهم إلى أنه ثنائي القطبية، وجاء الفريق الثالث برأي وصف المرحلة بالانتقالية، تفصل بين سقوط النظام القديم وثنائي القطبية، وظهور هياكل النظام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد. فالوضع القائم يتسم بالغموض والتأرجح حول المسارات التي سيأخذها، وقد يستمر هذا الوضع لأكثر من حقبتين من الزمان، قبل أن يصل إلى مسألة التحديد و وضوح المعالم والثبات النسبي.

إن ما يميز هذا النظام بكل جوانبه عن غيره من النظم التاريخية السابقة، التي اعتمدت جّلها على سيطرة قوة كبرى ترسم مفاهيمه وقواعده،

إنها المرة الأولى التي لا تمتلك قوة واحدة القدرة الكاملة على صياغة النظامأو تغييره، وخصائص نظم على نظام القوي مع الرأي العام الديمقراطي وسيطرة التكنولوجيا[8].

ومما يزيد من تعقيد النظام أن قوى القرن التاسع عشر: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا والنمسا والمجر، كانت جميعها أوروبية فهي تشترك في ميراث ثقافي واحد، من أدب وفن وموسيقا, مما يعني أنها تفهم بعضها البعض جيداَ، أما المنافسون لهذا القرن: أمريكا والصين وروسيا وأوروبا، وبعض الكيانات العربية الإسلامية فلا يجمعهم إلا النزر اليسير المشترك بعد أن كثرة طوائفهم فعليهم الرجوع إلى دينهم الإسلامي النقي والرجوع إلى كلمة الملك عبد العزيز رحمه الله عليه الذي ألقاها في حشد من أهالي مكة المكرمة بتاريخ 25 من جماد الثاني عام 1344هـ قائلا ((أن التمدنْ الذي فيه حفظ لديننا وأعراضنا وشرفنا فَمَرْحَبَا به وأهلاً، أما التمدن الذي يؤذينا في ديننا وأعراضنا وشرفنا, فوالله لو قطعت منا الرقاب وذهبت فيه العيلات لن نرضخ له ولن نعمل به)) [9]

ان الاستفادة من الغرب المتقدم والتعاون معه مشروطٌ بعدم الانسياق لنزواته والركوع أمام قوته والاستسلام بأي شكل من الأشكال لخروقاته.

العلاقات الدولية والعلوم المؤازرة لها:

1- التاريخ الدبلوماسي: يتناول هذا العلم العلاقات السياسية بين الدول بمنهج نظري، ويتتبع الأحداث الحاصلة بالملاحظة والمشاهدة مكتفياً بذلك دون تعمق فيها لإخراج قواعد عامة أو نظريات، فالتاريخ الدبلوماسي يقدم المادة الأولية للعلاقات الدولية.

2- القانون الدولي: يتفق القانون الدولي مع العلاقات الدولية في المجال الجغرافي، بالرغم من أن لكل واحد منهجه، فالقانون الدولي يعتمد على المنهج التحليلي وعلم العلاقات على المنهج التجريبي، أما من حيث الموضوع فموضوع القانون الدولي هو الروابط الدولية القانونية، بينما الموضوع الثاني هو الروابط الدولية الواقعية المختلفة إلا إن هناك ترابطاً بينهما في الحقيقة.

إن علم العلاقات الدولية في مجمله يدرس تلك الروابط التي تربط بين المنظمات العلمية والإقليمية والقارية، والشركات ذات الجنسية الواحدة أو متعددة الجنسيات التي تمد أنشطتها إلى عدد من الدول وهي مجموعة متداخلة مع بعضها.

إن دراسة العلاقات فرع من علم الاجتماع الذي يهتم بمعالجة المجتمع الدولي ولا تحكمه قواعد ثابتة، بل إن نظرياته وأحكامه نسبية إلى حد كبيروتتأثر بمؤثرات كثيرة منها: العامل الجغرافي والتاريخي والاقتصادي والقانون العام، والأيدلوجيات والعادات والتقاليد، وكل طرف يتأثر بالأطراف الأخرى في علم العلاقات الدولية، فالدول مثل الأفراد لا تستطيع أن تعيش منفصلة عن العالم.

مفهوم و تعريف السياسة الخارجية:

خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا مُلاحظاً, فبعد أن كانت المسألة تتعلق بالأمن العسكري، أصبحت متعددة الجوانب والأغراض والأبعاد، فارتبطت بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية، وزادها تعقيداً ارتباطها بالسلوك الدولي،

الذي يعتبر أكثر تعقيداً، وخاصة فيما يتعلق بتحليل تحصر أبعاده، فالتعقيد مرده إلى الطبيعة الديناميكية لمناخ السياسة الدولية، والطابع المتغلب لعلاقات الدول والصراعات المستمرة حول المصالح القومية، التي تعتبر المحرك الاستراتيجي للسياسة الخارجية للدول، ولكل دولة استراتيجية يتم من خلالها تحقيق الأهداف القومية غالباً، ومصالح الأمن القومي في إطار إمكانياتها المادية والعسكرية والتقنية، أما تعريف السياسة الخارجية، فقد جاء (الترليمان) كاتب السياسة الأمريكية بتعريفه قائلاً (إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوى التي تلتزم تنفيذ الالتزام)، ثم يعرف الالتزام الخارجي بأنه: (كل تعهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها)[10].

ومن هنا نجد أن السياسة الخارجية تتفرع إلى أكثر من نوع وتأخذ أكثر من طابع:

1- الطابع الوحدوي للسياسة الخارجية:

هذا النوع يوضح أن السياسة الدولية تتشكل إلى وحدة دولة واحدة للبرامج التي تختطها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الباقية.

2- الطابع الرسمي:

هذا الطابع يرسمه الممثلون للوحدة الدولية، مثل: رئيس الدولة أو الحكومة، أو وزيري الخارجية والدفاع ممن يتحدثون باسم الدولة.

3- الطابع العلني للسياسة الخارجية:

هذا الطابع برامجه معلنة ولم تتكون عفوياً، ولكن مهندسي السياسة الخارجية اتبعوها لتحقيق أهداف معينة، واعترفوا بمسؤوليتهم عنها.

4- الطابع الاختياري للسياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية باختيارها من بين سياسات بديلة متاحـة، فالاختيـار يتم بين ثلاثة أبعاد هي:

الأشخاص والبدائل وقدرة الأشخاص على تغيير مجرى السياسة المتبعة.

إن السياسة عبارة عن مجموعة محددة مـن التفصـيلات والخطـط المرسـومة الموضوعة تمكن من الوصول إلى قراءات مستقبلية، وتجعلها أكثر تناسـقا، وبـذلك فـإن السياسة تعطي هامشا و وزناً خاصاً في عملية إصدار القراءات كيفما كانت, فبالرجوع إلى تطور مسألة السياسة الخارجية للدول، نجد أنها لم تعد تقـتصر عـلى قضـايا الأمـن القـومي في الـدول. وفي السـنوات الأخـيرة ارتبطـت بمنـاحٍ مختلفـة التمويـه ثقافيـاً واقتصادياً واجتماعياً[11].

أهداف السياسة الخارجية:

1- حماية السيادة الوطنية والأمن القومي.

يُعد المحافظة على هيبـة الدولـة وكيانهـا ومقـدراتها أمـرا رئيسـاً في أهـداف السياسة الخارجية، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة.

2- اكتساب وتنمية قدرات الدولة الاقتصادية والعسـكرية والتقنيـة عـلى المسـتوى القومي.

3- الأهداف الاقتصادية: كل دولة تبحث عن رقعة ترابية قادرة على إيـواء شـعبها, والحصول على الموارد الاقتصـادية التـي تكفـل مسـتوى معيشـياً يحقـق كرامـة المواطن.

4- الأهداف الإيديولوجية: إن الدفاع عن المعتقدات الإيديولوجيـة، تؤكـد وتحـرص عليه الدول، وذلك لارتباطه بالأمور السياسية والاجتماعية وموقـف الدولـة مـن تحريرها من الدول الأجنبية.

5- الوصول إلى تحقيق أهداف السلام: برز هذا الأمر بعـد الحـربين الأولى والثانيـة، وما خلفته تلك الحروب من دمار اقتصادي واجتماعي وثقافي لا تـزال الشـعوب النامية تعاني منه إلى يومنا هذا[12].

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية الدولية مفاهيمها والعوامل المؤثرة فيها

يعتبر علم العلاقات الدولية ركناً جوهرياً في علم السياسـة، ويخـتص بدراسـة وتحليل العلاقـات بـين الأفـراد والجماعـات والـدول والمؤسسـات الدوليـة، مـن حيـث التفاعلات الداخلة من الدولة إلى الدول الأخرى والعكس صحيح.

إن العلاقـات الدوليـة تعـود في تاريخهـا إلى أقـدم العصـور، ارتبطـت بالقبائـل والإمبراطوريات والدول الموغله في القدم بقواعد لتنظيم علاقاتها سـواء كانـت السياسـية أو الاقتصادية أو الاجتماعية فيما بينها، حيث أظهـرت البشريـة في هـذه الحيـاة كيانـات صغرت وكبرت بمرور الزمن، وعرفت الحـرب والسـلم، لـذلك جـاءت حاجـة الإنسـان إلى البحث عن قواعد وأنظمة ترتب حياته وتعامله مع أبناء جلدته، وقد خاض العديـد مـن الكتاب في هذا المضمار بدراسات طرحوا فيها مسألة أن العلاقات الدولية حديثـة العهـد

بالإنسان، ولم تظهر على السطح إلا بعد ظهور الكيانات الحديثة في أوروبا، وهذا كلام مردود على أصحابه، إذ إن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ظهرت بظهور الخلق وما ورد في كتاب الله العزيز دليل دامغ لا يقبل التأويل.

﴿ وَمَاأَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِل لِتَعَارَفُوا﴾وقال صلي الله عليه وسلم ((المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً)) وقال الله تعالي ﴿لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ ۞ إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾لقد توسعت دائرة الاهتمام بالعلاقات الدولية، وخاصة السياسية والاقتصادية منها على النطاق الداخلي والخارجي، وارتباطه بالمؤسسات والشركات المحلية بالاقتصاد العالمي الجديد، واندمجت مع الشركات متعددة الجنسيات وأصبحت مكملة لبعضها,خاصة بعد أن صار العالم قرية صغيرة تحت مظلة التكنولوجيا الرهيبة، وبذلك وجدت الدول نفسها أمام معطيات تحتم عليها التعاون فيما بينها دون النظر إلى الدين كحاجز للتعامل، فأخذ العالم يتبادل مع بعضه البعض الخبرات والتكنولوجيا، وغير كثيراً من قواعده القانونية التي كان في فترة من الفترات يتشبث بها، فخفض من الرسوم الجمركية والضرائب وعدم الوقوف كثيرا في تبادله للمنتجات على بلد المنشأ، وعلى الربح الكثير بل دعم وأعفا الكثير من الصناعات الاستراتيجية من الرسوم, كل تلك العوامل انعكست إيجابيا على العلاقات الدولية وأعطتها دفعة قوية. وخاصة بعد تشكل التكتلات والفضاءات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والأفريقي والمنظمات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة

و التنمية، ومنظمة التجارة العالمية وقس على ذلك، الأمر الذي حتم على الأنظمة الاقتصادية في عدد من دول العالم سواء أكانت تنتهج المنهج الاشتراكي أو الرأسمالي، أن تندمج مع بعضها إجباريا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فلم يعد اليوم للدولة القطرية مكاناً في النظام الدولي الجديد، فكل دولة مكملة لدولة أخرى. فلا تستطيع اليوم أي دولة حماية حدودها والاعتماد على اقتصادها إلا في إطار التكامل المشترك للعالم، فما اليمن اليوم إلاَّ خير دليل على صدق ما تم طرحه، فلولا التحالف العربي لقُطِّعت اليمن إرباًإرباً.

أما عن مفهوم وأبعاد العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن التجارة الدولية بين الدول تعتبر محور العلاقات الاقتصادية بين بني البشر، فهي بذلك تحقق منافع متبادلة بينهم وتخلق نوعاً من الوحدة الاقتصادية بانسياب السلع والخدمات من خارج الدولة إلى داخلها، وبذلك تُحدث عائدات مقابل الصادرات تدفع للدولة المصدرة لإنتاجها ومصروفات مقابل الواردات تدفع للدولة الموردة.

فمثلاً الصين وأمريكا واليابان وألمانيا تحتاج كل منها إلى نفط ومعادن العرب وأفريقيا، ويحتاج العرب والأفارقة إلى تقنية هذه الدول، وهذا التفسير لمسألة الاقتصاد الدولي يعرف بأنه (الطلب[13] المتبادل) وللتبادل التجاري أهمية قصوى، ومن أهمها:

1- ساهمت في التطور الاقتصادي والتكنولوجي ووفرت لعدد من الدول في تصدير الفائض من منتجاتها ومعادنها الطبيعية.

2- الوصول إلى توفير مبالغ مالية كبيرة بفضل التجارة الدولية.

3- عملت على توفير سلع وخدمات ونمو اقتصادي لعدد من الدول.

4- حققت التجارة الدولية ارتفاعاً في الدخل القومي باستنادها على التخصص وتوزيع العمل.

5- تحقق مكاسب كبيرة بحصولها على بضائع أقل تكلفة وتؤدي إلى ترشيد في التكلفة وتحقق الكفاية الإنتاجية.

أما عن العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد تغيرت تغيراً جذرياً عما كانت عليه في الماضي، فالوضعان الجغرافي والسكاني كان لهما في السابق دورٌ مؤثرٌ في العلاقات التجارية للدول والإمبراطوريات، أما اليوم فقد كان للمواد الخام الأثر الأكبر، من أهم العوامل:

1- المواد الخام التي تعتبر عاملا مهما في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية, وهدفا رئيساً من أهداف السياسية الخارجية للدول، وقد تكون الدولة المحتكرة المواد الخام هدفا لاستخدام القوة ضدها من أقطاب العالم، والأدلة كثيرة مثل: غرب أفريقيا والعراق وممرات أنابيب النفط من دول آسيا الوسطى وأفغانستان.

2- الضرائب الجمركية تغيرت تغيراً جذرياً في الوقت الحالي، بعد ظهور منظمة التجارة العالمية عام 1995م.

3- الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، فقد انضم لها عديد من الدول، تحت إطار اتفاقيات التجارة الدولية، وقد ساهمت بشكل كبير في انسياب البضائع والخدمات بحرية كاملة، وانتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بين الأقطار.

4- العامل التكنولوجي يعتبر من العوامل المهمة في الدفع بالتجارة والاقتصاد الدولي إلي الأمام، فقد أزالت الاختراعات العلمية المسافات بين الدول، كالطائرات والبواخر وناقلات النفط الحاملة للسلع الضخمة عبر البحار

والمحيطات. لقد كان لوسائل الاتصالات الحديثة الدور الفعال في تقريب المسافات عبر الاتصال بالأقمار الاصطناعية وشبكات الاتصالات، مثل: شبكة الاتصالات الدولية، بالإضافة لتحويل الأموال الإلكترونية (13).

رياح لعبت دوراً في تكوين النظام الدولي:

عصفت رياح هوجاء في تشكيل وتكوين النظام العالمي الجديدفي مقدمته الثورة الصناعية، ويظهر ذلك من التقدم الرهيب للتكنولوجيا في مجالات الفضاء والاتصالات والمعلومات والإلكترونات والهندسة الوراثية والحاسب الآلي وما إلى ذلك، وتأتي في صدارة دول العالم اليابان وأمريكا والصين ثم أوروبا الغربية، إضافة لذلك خارطة الاتحاد السوفيتيالتي شملت جلَّ دول أوروبا الشرقية، كذلك الوفاق الدولي الجديد الذي نهض على يد (جورباتشوف) حيث شمل الكثير من المفاهيم والقيم عن التوازن والأمن والعلاقات الدولية وشدد على المصالح المشتركة، ونبذ العنف بأشكاله والسعي إلى توفير الأمن لجميع سكان المعمورة.

إلا إن القطب المسيطر اليوم على أرجاء المعمورة هو الولايات المتحدة الأمريكيةبعد غياب الاتحاد السوفيتي من المشهد، وقد برهنت في حرب الخليج على بداية وضع لبنات أساس عالمي جديد، والتحرك الأمريكي السريع ضد العراق (باسم الأمم المتحدة والائتلاف الدولي) جاء لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية لما يمثله احتلال العراق للكويت من تهديد لمصالحها الحيوية، الأمر الذي عجل بالتدخل العاجل مثلما حدث في كوريا وفيتنام وأنجولا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني في المجال الاقتصادي مشاكل لا حدَّ لها مقارنة مع أوروبا واليابان، ومن هذا المنطلق لا يمكن الحكم على النظام الحالي بأحادية القطبية، إلا إننا يمكن أن نطلق عليه تركيز القدرات في يد القطب المسيطر، ومن هنا يمكن أن نعرِّفَ القطبية الواحدة بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة قوى مؤلفة سياسيا، تمتلك نسبة قوة من الموارد العالمية تجعلها تفرض إرادتها على القوى المناظرة لها.

إن النظام العالمي اليوم يعتبر نظاما أحادي القطبية، إلا إنه لا يخضع لهيمنة منظومة، متكاملة هي المنظومة الرأسمالية التي تنضوي تحت مظلتها أمريكا واليابان والاتحاد الأوروبي، بقيادة أمريكا، وما يبرهن على ذلك امتلاك أمريكا 26,8% من إجمالي الناتج العالمي وتمتلك مع مجموعة الرأسمالية 49,5% من إجمالي إنتاج العالم[14].

لقد تبلور هذا النظام بأن جندت أمريكا قدراتها الاقتصادية والسياسة والعسكرية الضخمة، لتعطي لنفسها دورا بارزاً يمكِّنها من الهيمنة والسيطرة على الشعوب الأخرى، بتحقيق أهدافها المشروعة وغير المشروعة وأهداف حلفائها، وقد ركزت أولى اهتماماتها على منطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا فيما وراء الصحراء لما تمثله من خيرات كثيرة في مجال النفط والغاز والمعادن والمياه والقوى العاملة إلخ.... لقد عملت أمريكا على تطويع كل الإمكانيات الدولية من منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وحلفائها الأوروبيين ما مكنها من بسط سيطرتها على جميع مناطق العالم، كما حدث في تجمع عاصفة الصحراء والحصار الذي ضرب على ليبيا والسودان وهاييتي[15].

هامش الفصل الأول

العالم الجديد والسياسة الدولية

(1) محمد طه يدوي، مدخل في علم السياسة الدولية، بيروت:دار النهضة العربية 1972م ص18.

(2) دانيال كولار، العلاقات الدولية، بيروت: ترجمة دار الطليعة 1980م ص7

DougheutJannes E-and other the contending the osier of incen – Relation. Lippincott company

ومحمد المجذوب، العلاقات الدولية، بيروت: مكتبة مكاوي 1978م ص4 – 156.

(3) جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، القاهرة: دار النهضة 1974م ص3.

(4) Bobrow: David,Inter – Relation. the free prey. newyourk V.S.A IBIDP.U.

(5) Doughent. Tanner.and other optic.P.17

ومحمد طه بدوي، المرجع ص 28.

(6) حسن شريف، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها تطبيقاتها وتحدياتها 1945م – 1994م الجزء الثاني، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1994م ص ص561 – 562 وحسن حيدر حاج الصديق، مجلة دراسات استراتيجية ع6 الخرطوم ابريل مايو يونيو 1966م ص 316 وأنور الهواري، السياسة الدولية، ع 139، القاهرة: مركز الأهرام الدولي، يناير 2000م ص63 والسيد أمين شلبي، ما بعد الحرب الباردة قضايا وإشكاليات، الأهرام: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، س 7- 1997م ص55.

(7) عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف الناتو، مجلة سياسة الدولة عدد 134, القاهرة: مركز الأهرام الدولي اكتوبر 1998م ص8-9 و حسين شريف, المرجع السابق ص563.

(8) عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف الناتو المرجع السابق ص ص

and Henry Kissinger – Diplomacy. Simon and Sclmster1994 p.809.

(9) أنور ماجد عشقي، العولمة وأبعادها الاستراتيجية، جدة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية 2002م ص14, وعباس الجراري, الدولة في الإسلام رؤية عصرية، منشورات النادي الجراري، الرباط: مطبعة الأمنية فبراير 2004م ص121.

(10) فتحية النبراوي ومحمد نصر، أصول العلاقات السياسية الدولية، القاهرة: 1985م ص 458 ومحمد سعيد الرفاق، مذكرات من العلاقات الدولية، بيروت: الدار الجامعية 1980م ص 181 وبطرس غالي ومحمود خيري، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1979م ص 289 ودنيال كولار مرجع سابق ص24ومحمد طه بدوي، مرجع سابق ص75.

(11) هنري دبليو - دبليو، مارتين أي شين، السياسة في فرنسا، كتاب السياسة في إنجلترا، بدون بيانات نشر ص 329 وبطرس غالي، نظرية السياسة الخارجية، مدخل لعلم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1990مص 351 ومحمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1989م ص ص19-20.

(12) اويد جنسين، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، بدون تاريخ ص 8، ومحمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق ص 20.

(13) حامد ربيع المضمون، السياسي للحوار العربي الأوروبي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدارسات العربية 1979م ص 215 وإسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة، القاهرة 1991م ص ص131-132 134

Hanr Morgan than power politician Among Nation struggle for power and pence Alfred. 5thElection.Coviged Now your KPP. 31-53.

(14) عدنان طه الدوري، العلاقات الدولية المعاصره طرابلس: الجامعة المفتوحة 1992م،ص ص15-16 وسمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية، القاهرة: جامعة القاهرة 1994،ص10، ومصطفي عبد الله خشيم، موسوعة العلاقات الدولية،

مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 2003م ص 26 وحمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، القاهرة:مكتبة زهراء الشرق1996،ص13.

(15) فيلح حسن خف، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: مؤسسة الورق للنشر سنة، 2000 ص 20 سعد خفي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر سنة 2006م ص 138 وجون هدسون ومارك هرندر العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر سنة 1987 ص 405، قطبي المهدي، المتغيرات الدولية، دراسات استراتيجية ع3 الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية 1995م ص6 و ((نهاية الحرب الباردة والنظام الجديد)) جريدة الأنباء 1997/1/18م ص4 وحمد السيد سليم، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة، النظام العالمي الجديد، القاهرة: مركز البحوث السياسية 1994م ص ص95-89، وعبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد، كدراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام 1991/5/3م ص8.

الفصل الثاني

الصين وكسب الرهان في غرب أفريقيا اتجاه المنافسة الأمريكية

المبحث الأول: أهمية القارة الأفريقية في السياسة الصينية وأساليب التعاون مع دول القارة

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول غرب القارة الأفريقية وأبعادها

المبحث الأول

أهمية القارة الأفريقية في السياسة الصينية وأساليب التعاون مع دول القارة

تعتبر الصين رابع دولة في العالم من حيث المساحة، وتقع جنوب شرق آسيا, ومحاطة ببحر الصين الشرقي وخليج كوريا والبحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي وكوريا الشمالية وفيتنام، يبلغ عدد سكانها حوالي المليار ونصف حسب آخر إحصائية، وهي بذلك تشكل 21% من سكان العالم، وتنقسم إدارياً إلى ثلاثٍ وعشرين مقاطعة وخمسة أقاليم مستقلة ذاتياً وأربع بلديات.

تتنوع أعراق السكان إلى بها الهان ونسبتها 1,9% والبوقر والهوي ولي والتبت والمغولوالمانشووالروانق والقوى والكوري، أما الأصول الأخرى من السكان فنسبتها 8,1%، وتعدد الأديان، فبها التاوستية والبوذية والإسلام وبلغت 2,1% والمسيحية 4,3% ويتكلم السكان اللغات الماندراية العامة (إليوتونقهوا) لهجة بكين والبوي (شنغهاي) والمينبي(الفوزيو) ومنيان (هوكبينالتايون)، وهناك لغات أخرى للأقليات.[1]

إن الصين تتمتع بمركز دولي مهم، إذ تضع إحدى قدميها في الدول النامية والقدم الأخرى في الدول الصناعية مع تمتعها بمقعد دائم في مجلس الأمن، وهذا الوضع مكنها من اعتبارات سياسة مكنتها من تحقيق أهدافها، وهدفها تحقيق علاقات مع كافة دول العالم، وتقف على مدى الأزمان ضد استخدام القوة وسياستها تستند على الآتي:

1- رفض الاعتداء من قبل أي طرف على آخر.

2- المعاملة الندية والمصالح المشتركة.

3- التعايش السلمي بين كل الأطراف والاحترام المتبادل للسيادة.

4- التكامل الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،

5- ارتبطت الصين بإفريقيا منذ عام 1955م حين اجتمع عدد من الدول في آسيا وأفريقيا في مدينة (باندونج) بإندونيسيا بقصد تأسيس ما أطلق عليه (التضامن الأسيوي الإفريقي) نتج عنه منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية، وهذه المنظمة هي التي كان لها دور في إنشاء حركة عدم الانحياز في خضم التنافس بين القوتين الشرقية والغربية.

ويعود تاريخ العلاقات بين الصين وإفريقيا إلى زمنٍ طويلٍ؛ فالأسطول البحري الذي كان ربانه (تشنغ فه) الصيني الجنسية في فترة حكم أسرة مينغ 1368-1644م، وصل إلى ساحل شرق إفريقيا للتجارة، وإضافة لذلك فإن مصر أول دولة إفريقية لها تمثيل دبلوماسي مع الصين عام 1956م فتشبعت الدول الأفريقية للارتباط بالصين، فقد لحقت 48 دولة إفريقية بمصر بعلاقات مع الصين.

بعد حصول الدول الأفريقية على الاستقلال عملت الصين على تحقيق أهداف مشتركة، محورها التنمية الاقتصادية وحماية سيادة الدول وسلامة أراضيها ومقاومة الهيمنة الاستعمارية والعنصرية المقيتة، والتصدي للدول الكبرى من السيطرة على أفريقيا.

لقد لوَّحت الصين بشعارات لكسب الرهان الأفريقي ومنها (إننا جميعا ننتمي إلى العالم الثالث) (نحن دول نامية) وكان القصد من ذلك الحصول على مساندة من الدول الأفريقية، وقد لمست الصين هذه الأهمية عندما اشتد الصراع بينها وبين تايوان، فقد حصلت على تأييدٍ أفريقي في مسألة

الاعتراف في عام 1963م، إذ حصلت الصين على 14 صوتاً بينما تحصلت تايوان على 17 صـوتاً فأدركـت الصـين أهميـة أفريقيـا، زد عـلى ذلـك الصراع الـذي دار بـين الصـين السوفييت الأمر الذي أدى إلى اهتمام الصين بأفريقيا، فقد زار رئـيس الـوزراء الصـيني (شواينلاي)غانا عام 1964م، أعلن من غانا في 15 يناير عام 1964م جملة مـن المبـادئ تربط الصين بأفريقيا، تتلخص في مساندة الصين للدول الأفريقية ضد الاستعمار، كذلك دعم سياسة عدم الانحياز والوقوف مع أفريقيا لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.[2]

وتطورت العلاقات الصينية الأفريقية في عقـد السـبعينات مـن القـرن المـاضي حين ساندت 26 دولـة أفريقيـة انضـمام الصـين الشـعبية إلى الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمن, واستبعدت تايوان، وبهذه الخطوة ترسخت علاقات الصين بأفريقيـا وكـان ذلـك عام 1971م، وقد أقامت 24 دولة أفريقية علاقـات دبلوماسـية مـع الصـين في غضـون عشر سنوات، ثم التحق بركب السياسة الدبلوماسية الأفريقيـة تجـاه الصـين 47 دولـة أفريقية أعلنت اعترافها بالصين من مجموع 48 دولة وذلك في عام 1975م.

سياسة الصين نحو أفريقيا بعد الحرب الباردة:

بعد تفتت الاتحاد السوفيتي أدركت الصين أنها مـن القـوى الكـبرى، وبـذلك وجدت نفسها في حاجة لأفريقيا أكثر مـن أي وقـت مضى، ففـي عـام 1992م طرحـت الصين ستة مبادئ لتوثيق العلاقات مع أفريقيا:

- احترام أفريقيا في اختيار النظام السياسي وطريقة التنمية.
- دعم الدول الأفريقية لحماية سيادتها.

- تعزيز التعاون والتضامن وحل الخلافات بينها وبين أفريقيا بالطرق السلمية.
- دعم التعاملات الودية والتعاون الاقتصادي.
- دعم جهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام.
- دعم مشاركة الدول الأفريقية كأعضاء متساوين في الشؤون الدولية.

لقد كانت زيارة رئيس الوزراء الصيني (جيانغ زيمين) ورئيس الدولة السابق (تشورنغ حي) إلى القارة الأفريقية في الفترة من (8-12 مايو 1996م) التي بدأت من مصر، مؤشراً لإرساء علاقات صينية أفريقية جديدة خلال القرن الواحد والعشرين، وقد طرح الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) في علاقاته مع أفريقيا التي تقوم على الاستقرار الدائم والتعاون الشامل والمعاملة بالمثل.[3] ففي هذه المرحلة من (1972-1977م) قدمت الصين دعما لأفريقيا قدر بحوالي 1.9 مليار دولاراستفادت منه 29 دولة أفريقية. أما المرحلة الثالثة في الثمانينات أي من عام (1978م إلى 1982م) فقد تميزت هذه المرحلة من العلاقات الصينية الأفريقية بالتركيز على المنافع الاقتصادية والانفتاح والإصلاح، وقد كانت من أولوياتها الصداقة والتعاون مع الدول الأفريقية ؛ ففي ديسمبر من عام 1982م زار رئيس الوزراء الصيني (زهاوزيانج) إحدى عشرة دولة أفريقية نادى بأربعة مبادئ هي: المساواة والمنفعة المتبادلة والتأكيد على النتائج العلمية وتنوع وسائل التنمية المشتركة، وقد التزمت الصين بهذه المبادئ.

ففي مايو من عام 1987م زار وزير خارجية الصين سبع دول أفريقية هي: الجزائر وساحل العاج وموزنبيق وزامبيا وزمبا بويو وتتزاينا وكينيا

وتمخضت على هذه الزيارة عن الشراكة بين الصين وأفريقيا في كافة المجالات.[4]

- المساعدات الصينية لأفريقيا من (2006-2009م) قروض تفضلية قيمتها 3مليار دولار.
- استخدمت صندوقاً للتنمية بقيمة 5 مليار دولار.
- إلغاء الديون وتعزيز فتح السوق الصيني أمام المنتجات الأفريقية.

قامت الصين بتدريب 15,000 مهني أفريقي وأرسلت مائة خبيرٍ زراعي، وأقامت عشرة مراكز خاصة لعرض التكنولوجيا الزراعية في أفريقيا، وتشييد 30 مستشفىً و30 مركزاً لعلاج الملاريا في أفريقيا، وبعثت 300 شابٍ متطوعٍ صيني لأفريقيا، وبناء مائة مدرسةٍ ريفيةٍ، وزيادة المنح الدراسية للطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الصين من (2000 إلى 4000) منحة دراسية. فضلاً عن تقديم منحة بقيمة (300 مليون يوان).[5]

لقد كان للخيرات التي تنعم بها القارة الأفريقية من بترول وطاقة وغاز دورٌ كبيرٌ في جذب فقراء العالم ومنهم الصين الشعبية، ذلك المارد الذي قلب نفوذ القوى الغربية رأسا على عقب، إلى حد عجز معه صندوق النقد الدولي عن ربط مساعداته الاقتصادية لأنغولا ببرامج الإصلاحات التي رسمها، وذلك بأن قدمت جمهورية الصين الخيارات الأفضل فأربكت الغرب وأسقطت العصا الغليظة التي كان يلوح بها بقصد السيطرة والعزلة، لقد أنهت الصين كل التوقعات، فقد نشرت وكالة الطاقة الأمريكية في عام 2006م تقريراً ينم عن القلق المتزايد من الغرب تجاه الصين، ومفاد التقرير يشير إلى أن تسامح الصين مع الدول الأفريقية التي تتعرض لمخططات الغرب من شأنه إفشال الهدف الاستراتيجي لأمريكا، وجاء في التقرير تحذيرٌ خطيرٌ

لأمريكا، بأن الصين قد تستخدم القوة لحماية مصالحها في أفريقيا، وبـذلك فـإن حلبـة الصراع تجهز لتلتقي القوتـان الصـينية والأمريكيـة وتتقـدم الصـين حثيثـاً نحـو القـارة الأفريقية بأن حققت معـدلات عاليـة لنمـو النـاتج القـومي بنسـبة 11% في المتوسـط للعقدين الماضيين، ووصل معدلها في (2006م إلى 10.7%)، وتشير التقـديرات العالميـة بأن الاقتصاد في الصين بحلول عام 2016م سـوف يعـادل في الحجـم غريمتهـا الولايـات المتحدة الأمريكيـة، ففـي الأسـواق العالميـة تـأتي أمريكـا في صـدارة الـدول المسـتهلكة للبترول في العالم؛ إذ تستهلك عشرين مليون برميل يوميا وتـأتي بعـدها الصـين بعـد أن تجاوزت اليابان منذ سنة من غطرسة الإمبريالية الأمريكية وعدم المصداقية.

وفي 2004م زاد طلبها على البترول بنسبة 7% سنويا وهـي تفـوق أمريكـا، إذ إن استهلاك الصين سبعة مليون برميل يوميا هـذا في عـام 2006م أمـا في 2011م فقـد وصل إلى تسعة مليون برميل يوميا، وفي عام 2016م يتوقـع أن يصـل إلى مـا بـين أحـد عشر إلى اثني عشر مليون برميل يومياً!

وإلى فترة قريبة كانت الصين تعتمـد عـلى الفحـم الحجـري في مصـانعها، لأن البترول والغاز لا يكفي احتياجاتها من الطاقة إلا بنسبة 22% مـن إجـمالي الاسـتهلاك، فاحتياجـات الصـين للبـترول في ازديـاد مسـتمر، فمنـذ عـام (1994م إلى عـام 2006م) قفزت نسبة البترول المستورد من 13% إلى 47% أي خلال اثنتي عشرة سـنة ووصـلت نسبة استيرادها من النفط الأفريقـي في عـام 2006م إلى حـوالي 30%. وقفـز الـرقم في سنة 2014م ليصل 55% أي بعد مرور ثماني سنوات، وهـذا يـدل عـلى مـدى اسـتهلاك الصين للطاقة وفي سنة 2015م استوردت ثلثي احتياجاتها من البترول الأفريقي.

لقد استفادت الصين من تاريخها المشرق في القارة الأفريقية، حيث إنها لم تفكر في استعمار دولة من دول أفريقيا، بل ساندت منذ 1956م حركات التحرر الأفريقية في بلدانهم هذا التاريخ النضالي أعطاها قبولا لدى الأفارقة، بل أُعتبرت لديهم حليفاً طبيعياً وبرهنت على ذلك بأن 63% من معوناتها الخارجية أعطيت لأفريقيا، وبرهنت مجدداً لأفريقيا بأنها سندٌ لهذه القارة، ووقفت مع الدول حديثة العهد بالاستقلال ودعمتها مادياً وفنياً وتكنولوجيا، بل دفعت عنها ديونها ودافعت عن حقوق الإنسان الأفريقي، فهي تعطي للحقوق الاقتصادية الأولوية في الدول النامية وبعدها الحقوق الفردية.

إن ما يميز العلاقات الصينية الأفريقية أنها لم تُظهر إلى حد الآن نوعاً من الأطماع الاستعمارية تجاه الدول الأفريقية، ولو أن لها نظرة مستقبلية تصل أقصى مدىً لها خمسين سنة قادمة على استقرار لا يقل عن ثمانين مليون صيني في أفريقيا والمؤشرات واضحة، فالصين تستقبل أربعة عشر مليون مولودٍ سنوياً, وعددها تجاوز المليار وثلاثمائة مليون. إضافة لذلك فقد سمحت الحكومة الصينية للأسرة الصينية بإنجاب طفلين للأسرة التي لم تنجب، والأسر التي أنجبت مولوداً رخصت لها بمولود آخر، ومن المتوقع في سنة 2025م ستسمح بخمسة مواليد لكل أسرة.

وتبرهن الصين يومياً لأفريقيا أنها حليفها الاستراتيجي بتحويلها لمشروعات البنية الأساسية بقروض في مجالات التنمية البشرية، بإعطاء المنح الدراسية للطلاب الأفارقة للدراسة والتدريب في كافة المجالات المسموح بها في معاهد وجامعات الصين، للرفع من كفاءاتهم لإعادتهم مؤهلين للنهوض ببلدانهم.

ولدعم القارة الأفريقية جعلت الصين مؤتمراً دولياً على مستوى القمة مع أفريقيا، كان ذلك عام 2000م، وقد حضرته معظم الدول الأفريقية وكانت القمة الأولى، وكان جدول أعماله السلام والتنمية المستدامة في التجارة والاستثمار في برنامج خطط ثلاثية، ومن بين قراراته عقد مؤتمر كل ثلاث سنوات.

ثم عُقد المؤتمر الثاني 2003م حضرته جُلُّ الدول الأفريقية، وقد انصبَّت أعمال المؤتمر على تقوية الروابط السياسية والاقتصادية بين الصين وأفريقيا، وإعادة إظهار مصطلح العالم الثالث لكي تقوده، كما كان من بين قراراته خطة عمل أديس أبابا من (2004م إلى 2006م) وفي مؤتمر 2006م الذي عقد في بكين وقد حضره حوالي خمسين رئيس دولة أفريقية، وكان من أنجح المؤتمرات إذ أفصحت الصين عن تطابق وجهات النظر بينها وبين أفريقيا في عدد من القضايا الدولية والمحلية، وقد عبر الجانبان عن انتقاذ خط مسألة العولمة بأن ما تفرضه من مخاطر يزيد على ما يتيحه من الفرص للمواطن، ولذلك اتفق الجانبان على تعديل مسار العولمة بما يخدم قضاياهم المشتركة ويزيدها رسوخاً، كما دعا المؤتمر إلى إقامة نظام عالمي جديد لأن النظام السابق نظام ظلم وإجحاف، وكان من ثمرات هذا المؤتمر توقيع أربعين اتفاقية في إطار الاستثمار بين الصين وأفريقيا، وتوج المؤتمر (بإعلان بكين) إلغاء ديونها المستحقة على إحدى وثلاثين دولة أفريقية وقد قدرت بثلاثة مليارات دولار، فضلاً عن المعونات التي تقدمها لأفريقيا بُلغت 5.5 مليار دولار.

لم تكتف الصين بعقد المؤتمرات سالفة الذكر بل عملت على إنشاء الملتقيات الثنائية والجماعية ومنها مجلس الأعمال الصيني الأفريقي، والقمة

الأفرو آسيوية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2004م، وفي سنة 2005م تم الإعلان عن الشراكة الآسيوية الأفريقية الاستراتيجية، وكل هذه المنتديات هدفها إثراء الحوار والرفع من مستوى التجارة والاستثمار بين دول اقليم الجنوب في أفريقيا والدول الآسيوية في السودان ونيجيريا وأثيوبيا وزمبابوي وأرتيرياومالي وتشاد والغابون، وهي من أهم زبائنها في مبيعات السلاح والمعدات العسكرية، فقد زودت موزنبيق ومالي بالطائرات العمودية.

إن الصين تعمل بخطوات ثابتةٍ وبعيدة المدى تجاه أفريقيا، حيث تحتفظ بعلاقات سياسية رفيعة يعمها الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهذه السياسات تكفل لها مزيداً من خيرات أفريقيا المتعددة.

لقد تسارعت العلاقات الاقتصادية الأفريقية الصينية تشكل مُلاحظ، ففي عام 2004م كانت واردات الصين من البترول الأفريقي ربع احتياجاتها من النفط, وفي عام 2007م وصل إلى الثلث ما يمثل ثلثي قيمة صادرات أفريقيا للصين, ومن رواد المصدرين من الدول الأفريقية أنغولا والجزائر و السودان وتشاد و نيجيريا, أما المعادن الأخرى من صادرات أفريقيا للصين ففي طليعتها نيجيريا وغينيا الاستوائية والغابون والكونغو برازافيل. أما التجارة الثنائية الأفريقية الصينية قبل الستينات فكانت تمثل 4% من تجارة الصين مع العالم الآخر، وفي فترة التسعينات وصلت إلى 70% ثم ارتفعت 3 مليار دولار عام 1999م إلى 18.5 مليار دولار بين عامي (2002-2003م)، ثم زادت إلي أن وصلت إلي 35 مليار دولار عام 2005، وفي سنة 2006 ارتفعت إلي 55.5 مليار دولار. ووصل أعلى معدل لها عام 2014م حيث قدر بــ160 مليار دولار، ومرد كل ذلك إلى زيادة واردات الصين من النفط.[6]

الصين الشعبية ومراحل الإصلاح والانفتاح:

المرحلة الأولى من (1979-1984م)

المرحلة الأولى مرحلة التحديات والصعاب التي واجهتها الصين كقوة تريد أن تقفز من ماضيها بإيجابياته وسلبياته، محاولة تكوين امبراطورية الصين الحلم الذي طالما راود ساستها ومواطنيها، فأخذت ترتب بيتها الداخلي ترتيباً يواكب العصر ويغيِّر كثيراً من مفاهيم الصين من الانغلاق إلى الانفتاح، ومن البدائية إلى العصرية، فأول أعمالها هو:

1- إقامة المدن المتحضرة والمناطق الاقتصادية كبوابة إلى الاقتصاد العالمي الذي يتطلع لهذا التباين.
2- الانتقال بخطوات ثابتة من المركزية إلى الذاتية, أي إعطاء الحرية للمقاطعات في تصريف شؤونها الاقتصادية دون الرجوع إلى بكين.
3- تطوير الزراعة من التقليدية إلى الحديثة التي تعتمد على الميكنة.
4- إلغاء مزارع الشعب وتمليكها للفلاحين وظهور نظام المسؤولية التعاقدية.
5- تشجيع الفلاح برفع أسعار المنتجات التي يجنيها من مزارعه.
6- الأخذ بأيدي الفلاحين وتشجيعهم على التخصص في جميع مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي، وإدخال التكنولوجيا الزراعية والصناعية إلى الريف الصيني.
7- تشجيع إقامة مشروعات صغرى ومتوسط بقصد توظيف العمالة الزائدة في مجال الزراعة والصناعة.

8- عملت الحكومة على تطوير صناعة المواد الغذائية التي ترفع من الإنتاج الزراعي من الأسمدة والمخصبات والأدوات العلاجية لمقاومة الآفات الزراعية.

9- أنشأت الحكومة أربع عشرة منطقة صناعية موزعة على الصين لكي تكون محل جذب للتكنولوجيا الغربية، والاستثمارات الأجنبية وتشجيع التصدير لباقي العالم.

10- قامت الحكومة بالتوسع في إنشاء مصانع تعليب الفواكه والخضراوات والبقوليات وتأمين الغذاء للمواطن الصيني من داخل دولته.

11- تشجيع إنتاج الفلاح الريفي بإنتاج 19% من مجمل الإنتاج الصناعي الصيني.

12- حاربت البطالة بأن دفعت بأكثر من سبعين مليون مواطن صيني إلى ميدان العمل.

13- دفعت الحكومة لتطوير الزراعة والصناعة ما يربو عن 1000 مليار يوان في سنة 1983م أي بمعدل 9-7% سنوياً.

14- زاد إنتاج الصين من الحبوب بأزيد من 400 مليون طن بزيادة تقدر بـ5% في عام 1983م.

15- زاد إنتاج الزيت الخام إلى 114 مليون طن بزيادة 8%.

16- زاد الدخل القومي الصيني ودخل الفرد.

17- دمج الاقتصاد الصيني مع الاقتصادي المادي وأعطى الثقة للمرحلة القادمة لخوضها دون تردد.

وبالرغم مما قامت به الصين من إصلاحات شملت القطاعات كافة, إلا إن هذه المرحلة ظهرت فيها جملة من الهفوات منها: زيادة البطالة بإلغاء مزارع الشعب.

المرحلة الثانية والأقل صعوبة والأكثر نجاحاً تبدأ من (1984-1991م):

هذه المرحلة لها خصوصيتها بأن انتقل الإصلاح من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية، حيث تم افتتاح أكثر من أربعٍ وستين مدينة اقتصادية ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي وكان ذلك عام 1987م.

وقد أخذت الحكومة في عملية الإصلاح بإصلاح أساليب الاقتصاد الجزئي، وخاصة موضوع الأسعار التي كانت تقدرها الدولة قبل سنوات الإصلاح، توصلت إلى أن تغير أسلوب التسعيرة من أهم تطوير الاقتصاد الجزئي، وبذلك وتعددت طرق وأساليب تحديد الأسعار؛ فمنهم من نادى بأن تحديد الأسعار يتم من قبل الدولة، ومنهم من قالبأن تحديد الأسعار يتم تحت إرشاد الدولة، ومنهم من رأى غير ذلك بأن تحديد الأسعار يحددها العرض والطلب في السوق, وقد أخذت الصين بهذا الرأي، وبذلك عمل هذا الرأي على الحد من عملية التضخم، وأصبح الاقتصاد الصيني مع اقتصاد السوق.

كما عملت إصلاحات لتحسين الأجور للفرد تدريجياً, وأخذت فيه معياراً كلٌ حسب قدرته وعمله، وأدخلت الحكومة بعض التعديلات على نظام الأجور الموحدة, حتى تلائم تعديلات طبيعة هذه المرحلة، وقد أدخلت نظام الحوافز المادية كعنصر من عناصر التشجيع على الإبداع والتألق.

كما كان من سمات هذه المرحلة أن زادت الحكومة من تشجيع اللامركزي في اتخاذ القرارات للمنشأة المملوكة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص، وإعطائه الاستقلالية وخاصة مَنْ له شركة أجنبية، كما عملت الحكومة على إدخال إصلاحات على السوق باستخدام اشتراكية السوق.

وقد جاءت هذه المرحلة بجملة من المميزات، عملت على تقدمها، منها:

1- تخفيض التضخم المتزايد وتحرير أسعار السلع الزراعية بعدم وضع قيود عليها.

2- تفعيل السياسات الاقتصادية والتوجه نحو اللامركزية وإصلاح المشروعات التابعة للدولة.

3- إنشاء البورصة الصينية شنغهاي عام 1990م

4- الاعتماد على أسلوب دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغرى والكبرى، وجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج والدول المجاورة على حد سواء.

5- إدخال التكنولوجيا الغربية للأسواق الصينية ودمجها بالتكنولوجيا الوطنية.

6- ألغت الحكومة الصينية البطاقات التموينية، في أواخر الثمانينات نظراً لعدم أهميتها بعد أن توفرت السلع الأساسية في الأسواق الصينية، أسعار مناسبة جداً.

7- اتجهت الحكومة إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة لصالح المواطنين.

8- الانتقال من الاقتصاد الذي يعتمد على الزراعة، إلى الاقتصاد القائم على التجارة والصناعة.

9- زادت الحكومة من دخل الفرد الصيني من 134 ايوان عام 1978م إلى 926 إيوان عام 1991م.

10- ارتفعت قيمة التجارة الخارجية من 40.7 مليون دولار عام 1983م، إلى 135.6 مليار دولار عام 1991م، بفائض مقداره 8.1 مليار دولار.

11- ومن إنجازات هذه المرحلة توقيع الاتفاق بين الحكومة الصينية والحكومة البريطانية في شهر 12 من عام 1984م بعودة جزيرة (هونج كونج) إلى دولة الصين.

12- ومن مكاسب نجاح هذه المرحلة، أن زادت ثقة المواطن الصيني في قيادته، وقد برهنت القيادة الصينية بعدم التصدي للطلبة الصينيين المدفوعين من المخابرات الأمريكية، بدعوى أن الصين شيوعية وبما أن الشيوعية سقطت في مزبلة التاريخ فالأجدر بالقيادة الصينية التخلي عنها، فالقيادة الصينية أخذت هؤلاء الطلبة باللين وشرحت لهم ما كان غائباً عنهم.

لكنمن عثرات هذه المرحلة (مع أنني لا أعتبرها عثرات بل هي اجتياز للأخطاء تطلعاً لإصلاحها في المرحلة القادمة) الآتي:

أ- زيادة مستوى التضخم نتيجة لتحرير الأسعار وعجز الموازنة ليصل التضخم إلى 8%.

ب- تدهور دخل الفرد وخاصة في الأرياف.

ج- ارتفاع أعداد المهاجرين من الريف إلى المدن.

لقد رسمت الصين لنفسها طريقاً واضحاً بانفتاحها على العالم بالنهوض بالتجارة الخارجية، فارتبطت بعلاقات تجارية مع أكثر من 180 دولة، فكانت تجارة الصين في الماضي تقتصر علي المساعدات الخارجية، وعرضة لاحتكارها من قبل كبار التجار الذين كانوا يصدرون إنتاجهم الخاص للخارج بهدف الربح، وبذلك طوَّرت الصين هيكل التجارة الخارجية: ففي سنة 1979 احتلت المرتبة 32 حيث بلغت صادراتها 20.64 مليار دولار. وقفز الرقم ليصل في عام 1983 إلي 40.73 مليار دولار، نشطت التجارة الخارجية بواسطة الإصلاح المستمر, وبذلك ارتفع حجم التجارة الصينية وحصل انخفاضٌ كبيرٌ في المنتجات الزراعية، حيث وصل في عام 1978م إلي 53.5% ثم 11.2% عام 1988م، وارتفعت نسبة المنتجات الصناعية التي تم تصديرها من 46.46% سنة 1978م إلي 88.8% عام 1998م.

أما الصادرات الصينية فقد شهدت ارتفاعاً ملموساً, ففي سنة 1979م كانت قيمتها 20.6 مليار دولار ووصلت في سنة 1990م إلي 65.8 مليار دولار، وقفزت الصادرات في عام 1991م إلي 75 مليار دولار، وحقق الميزان التجاري فائضاً بلغ 12.6 مليار دولار في سنة 1991م.

لقد وضعت القيادة الصينية الحكيمة الخطة الخماسية بهدف الرفع من الاقتصاد والتجارة الدولية، فالخطة الخماسية الأولى بدأت بالإصلاح والانفتاح وقد نوه على ذلك (تشاويش يانغ) رئيس مجلس الدولة الصينية سنة 1982م في تقرير قدمه, يتضمن الخطة الخماسية السادسة فأشار إلي أن المشروعات الرئيسة يجب أن تكون من أولوياتها: تنمية القوى العاملة والموارد المالية، حتى تحقق توازناً بين الإيرادات والنفقات. لقد عملت الخطة الخماسية والسادسة علي إنشاء المناطق والمدن الاقتصادية، لتكون

مناطق جذب للاستثمار الأجنبي والتقنية الحديثة، أخذت هذه الخطة بعين الاعتبار النهوض بالمجتمع الريفي، و تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بل كان من نتائج هذه الخطة زيادة إنتاج القمح إلى أن وصل في سنة 1984م إلى أكثر من 400 مليون طن. ومن نتائج الخطة الخماسية تنفيذ 890 مشروعاً كبيراً ومتوسطاً منها 70 مشروعاً استراتيجياً شكل ما نسبته 38.5% من مجمل استثمارات الدولة في البنية الرئيسة، وزاد معدل الإنتاج الزراعي والصناعي ليصل معدله في سنة 1983م إلى 7% وفي سنة 2015م 40%.

لقد تجاوزت الصين الخطة السداسية إلى الخطة السباعية، وتسمى الخطة الاستراتيجية فقد وضعت على عاتقها ثلاثة أهداف رئيسة للوصول إليها:

الهدف الأول: مضاعفة إجمالي الناتج القومي عما كان عليه بين سنتي (1980-1981م) مرتين وبذلك تم حل مسألة الغذاء والكساء للشعب الصيني.(7)

الهدف الثاني: مضاعفة مجمل الناتج القومي أربع مرات عن عام 1980م وقد تحقق هذا الهدف عام 1995م.

الهدف الثالث:مضاعفة دخل الفرد أربع مرات عن عام 1980م وتحقق في سنة 2000م (5) وفي سنة 2015م تضاعف دخل الفرد اثني عشره مره.

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول غرب القارة الأفريقية وأبعادها

تختص الصين بأسرع نمو اقتصادي في العـالم؛ إذ يبلـغ معدلـه نحـو 9%، فـإذا واصلت الصين مسارها التنموي فإنهـا سـتكون القـوة الاقتصـادية الأولى في العـالم عـام 2025م.

إن القارة الأفريقية تساوي مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة الصين, وأقل عدداً سكانياً من الصين، وغنية بالمواد الخام؛ ففـي خلـيج غينيـا ونيجيريـا والسـودان وليبيـا والجزائر النفط، وفي زمبابوي البلاتينيوم, وفي زامبيـا النحـاس, وفي الكونغـو بـراز أفيـل الأخشاب, وفي جنوب أفريقيا الحديد, وكل هذه المواد هي المحرك للصـناعة الصـينية, لقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيـا عـام 2006م حـوالي 7.11 مليـار دولار، وتركَّزت هذه الاستثمارات عـلى مشـاريع البيئـة والبنيـة التحتيـة والزراعيـة والصـحية والمواصلات والاتصالات والموارد المائية والطاقة الكهربائية.

وخلال خمسين السنة الماضية، نفذت الصـين حـوالي 900 مشروعٍ في أفريقيا، لقد بلغت قيمة التبـادل التجـاري بـين الصـين وأفريقيـا مـع نهايـة 2010م إلى 100 مليار دولار، وفي سنة 2013م تضاعف الرقم إلى 200 مليـار دولار، لتصبح فيه صادرات أفريقيا إلى الصين ضعفي الصـادرات إلى أمريكـا، وأربعة أضعاف الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 2014م وصل حجم التبـادل بـين الصـين وأفريقيـا إلى حـوالي: 222 مليـار دولار، ومـن المتوقـع أن يصل إلى 400 مليـار دولار في سـنة 2020م، ومـن أكـبر الشركـاء جنـوب

أفريقيا ونيجيريا والسودان ومصر، فقد وقعت إحدى وأربعين دولة أفريقية اتفاقيـات تجارية مع الصين.

أما في مجال تجارة الأسلحة لأفريقيا، فتأتي الصـين في المرتبـة الثانيـة متقدمـة بذلك على أمريكا وأوروبا، فكانت بوابتها لبيـع السـلاح تنزانيـا إلى أنجـولا, وموزنبيـق، وزمبابوي، وفي ثمانينات القرن المـاضي دخـل السـلاح الصـيني إلى الصـومال بعـد تـوتر العلاقات بينهما وبين السوفييت بأن زودت الصومال بالأسلحة.

وقد أحدث الصين عدداً من الدول الأفريقية بالأسلحة، في مقـدمتها زمبـابوي بطائرات مقاتلة F-6–F-7، ومنظومة مدفعيـة وأسـلحة و ذخـائر في فـترة الثمانينـات عندما كانت حركة الرئيس روبرت موقـابي تتلقـى الـدعم مـن الصـين لمقاومـة الأقليـة البيضاء, ففي سنة 2004م باعـت الصـين مقـاتلات (FC1) متعـددة الأغـراض وأجهـزة للتصنت على الإنترنت وحركة البريد الإلكتروني وأكثر من مائـة سـيارة شـاحنة وصـلت قيمتها إلى أكثر من 200 مليون دولار, وأصبح السودان أكبر مستورد للأسلحة الصـينية، حيث تحصَّل من الصين على دبابات وطـائرات مقاتلـة وقاذفـات وطـائرات هليكـوبتر وبنادق آلية [8]وقد أمدت تنزانيا وغينيا الاستوائية بمعدات عسكرية.

أما في مجال المعادن والنفط والغاز: فـإن دول غـرب أفريقيـا والـدول المطلـة عـلى خليج غينيا من أغنى المناطق بـالنفط والغـاز في القـارة الأفريقيـة، إذ بلـغ إنتـاج القـارة عـام 2004م 9 ملايين برميل في اليوم, أي ما يعادل 11% من الإنتاج العالمي, حيث تستورد الصـين 27% من وارداتها النفطية من أفريقيا وجّل وارداتها من غرب أفريقيا وخليج غينيـا، وبحلـول عام 2030م سيتضاعف الرقم إلى خمسة أضعاف وذلـك لحاجـة الطلـب عـلى الطاقـة، وقـد

نجحت الصين منذ سنوات في اختراق مناطق النفوذ الأمريكي النفطية, وفي مقدمتها: خليج غينيا وأنجولا ونيجيريا والغابون وغينيا الاستوائية, وقد تميز نفط غرب أفريقيا بالجودة العالية وبذلك زاد الإقبال عليه من الدول الكبرى، خاصة إن استهلاك العالم من الطاقة سيرتفع إلى 59% بحلول عام 2020. وبذلك وضعت الصين استراتيجيتها بأن أنشأت مخزوناً احتياطياً للنفط وصل في عام 2010م إلي 100 مليون برميل وتوصلت إلى إيجاد بدائل للطاقة من بينها الطاقة، الهيدروكهربائية. أما علي المستوي الخارجي فقد تنوَّعت مصادر الطاقة، حيث أبرمت عقوداً مع دول الشرق الأوسط وروسيا و دول آسيا الوسطي ودول غرب أفريقيا [9]والجزيرة العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية حيث أبرمت معها الصين في أواخر شهر يناير 2016م أربعةعشرة اتفاقية سياسية واقتصادية وعلمية.

وهذا الجدول يبين حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا والشركاء التجاريين العشرة الأوائل للصين في أفريقيا لسنة 2004م ويمثل الواردات. كما تترجم هذه الجداول حجم واردات الصين من النفط الأفريقي في سنة 2006م، بالإضافة لذلك فقد مولت الصين مشاريع للبنية التحتية الأفريقية بتمويل من مصرف الإعمار الصيني ومصرف إكسيم في سنة 2002م والمساعدات الصينية لعدد 37 دولة من دول أفريقيا.

حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا (1)

السنة	قيمة التبادل التجاري (مليون دولار)
1999	12
2000	10.563.5
2001	10.755.7
2002	12.346.9
2003	18.487.1
2004	29.459.45
2005	39.746
2006	55.500
2007	73.300

الشركاء التجاريين العشرة الأوائل للصين في أفريقيا 2004م(الواردات) (2)

ت	الدولة	القيمة (مليون دولار)	التجارة بين الصين وأفريقيا (%)
1	أنجولا	3.422.63	27.4
2	جنوب أفريقيا	2.567.96	20.6
3	السودان	1.678.60	13.4
4	الكونغو برازافيل	1.224.74	9.8
5	غينيا الاستوائية	787.96	6.3
6	الجابون	415.39	3.3
7	نيجيريا	372.91	3.0
8	الجزائر	216.11	1.7
9	المغرب	208.69	1.6
10	تشاد	148.73	1.2
الإجمـــــالي		11.043.72	87.4

المصدر: دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 63، 2007م، ص 8.

واردات الصين من النفط الأفريقي سنة 2006م (3)

ت	الدولة	حجم الواردات (مليون طن)
1	ليبيا	3
2	تشاد	5
3	السودان	2
4	نيجيريا	8
5	غينيا الاستوائية	3.8
6	الجابون	3
7	الكونغو الديمقراطية	3.4
8	أنجولا	18.2
	الإجمالي	46.4

المصدر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007م

مشروعات تكميلية مولتها الصين لصالح أفريقيا (4)

ت	القطاع	القيمة الإجمالية بالمليون $
1	الصحة	159,413,272,36
2	التعليم	145,648,999,00
3	الكهرباء والمياه	76,450,000,00
4	التعليم والصحة	1,660,415,00
5	الصيد	40,000,000,00
6	الاتصالات	56,336,500,00
7	أعمال عامة	65,500,000,00
الإجمـــــالي		545,009,187,18

المصدر: موقع مركز الدارسات الاستراتيجية والدولية / واشنطن

Center for Strategic and International Studies \ Washington \ CSIS

نقلاً عن / وزارة المالية الأنجولية2007م2007 Angolan Ministry of Finance

مشروعات ممولة من قبل مصرف الإعمار الصيني ومصرف إكسيم في 2002م (5)

Projects Financed by China Construction Bank&Exim Bank in 2002

ت	المشروع	القيمة الإجمالية بالدولار الأمريكي
1	المرحلة الأولى لصيانة 444 كم^2 من سكة الحديد في لوندا	90 مليون
2	المرحلة الأولى لصيانة وتوسيع شبكة كهرباء لوندا	15 مليون
3	إعادة صيانة شبكة كهرباء لوبانغو	15 مليون
4	إعادة صيانة شبكة الكهرباء لكل من ناميبا وتومباوا	25 مليون

المصدر: موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / واشنطن

Center for Strategic and International Studies \ Washington \ CSIS

نقلاً عن / وزارة المالية الأنجولية، وزارة الطاقة والمياه 2007م

Angolan Finance Ministry (2007) and Angolan Ministry of Energy and Water (2007)

المساعدات الصينية لعدد 37 دولة من دول لأفريقيا (6)

ت	الدولة	نوع المساعدات
1	أنجولا	الإعفاء من الديون المترتبة على قرض بمبلغ 2 مليار
2	بنين	ملعب رياضي, مكاتب حكومية، مركز المؤتمرات, مستشفى
3	بوروندي	المنسوجات, محطة الكهرباء الكهرومائية, الطرق
4	الكاميرون	مبنى المؤتمرات, محطة الكهرباء الكهرومائية, المستشفيات
5	جزر الرأس الأخضر	مباني المكاتب الحكومية, صالة المؤتمرات
6	أفريقيا الوسطى	محطة التقنية الزراعية, محطة الراديو, مركز تدريب, عيادات
7	الكونغو برازافيل	ملعب رياضي, محطة الكهرباء الكهرومائية, محطة الإذاعة, مستشفى, مصنع
8	الكونغو	ملعب رياضي, مركز تجاري, قصر الشعب, مصانع
9	جزر القمر	مكاتب حكومية, مشروع إمداد المياه, قصر الشعب
10	جيبوتي	ملعب رياضي, مكاتب حكومية, قصر الشعب, مشروع إسكان
11	أريتريا	المساعدات الإنسانية, مستشفى
12	غينيا الاستوائية	محطة الكهرباء الكهرومائية, محطة الراديو, طرق

ت	الدولة	نوع المساعدات
13	أثيوبيا	الطرق, المركز البيطري, محطة كهرباء, مشروع امداد مياه
14	الجابون	مركز رعاية صحية, مدرسة ابتدائية, مبنى المجلس
15	جامبيا	ملعب رياضي, مستشفى, مراكز صحية
16	غانا	المسرح القومي, مشروع ري، مركز تدريب مهني, مستشفى
17	غينيا	قصر الشعب, محطة الكهرباء الكهرومائية, السينما, قصر الرئاسة
18	غينيا بيساو	مشروع إسكان, معدات توليد كهرباء, تعاون تقني
19	ساحل العاج	المسرح, مشروع حفظ المياه
20	ليسوتو	زراعة الخضروات, مركز المؤتمرات, المنتزه الصناعي
21	ليبيريا	السكر, مشروع الأرز, ملعب الرياضي, مستشفى, مباني مكاتب
22	مالي	ملعب الرياضي, مبنى المؤتمرات, المنسوجات, مصفاة السكر, مصنع الجلود, صيدلية
23	موريشيوس	ملعب رياضي, كباري, مبنى صالة المطار
24	موزنبيق	المنسوجات, سفينة شحن, مشروع إمداد مياه, مصنع أحذية, مبنى البرلمان, مشروع إسكان
25	ناميبيا	مشروع إمداد مياه, مشروع إسكان
26	النيجر	ملعب رياضي, مشروع إمداد مياه, المنسوجات,

ت	الدولة	نوع المساعدات
		مشروع إسكان, تحديث سكك الحديد
27	نيجيريا	تحديث سكك الحديد
28	رواندا	الطرق, مصنع إسمنت, مدرسة بيطرية
29	السنغال	ملعب رياضي, مشروع حفظ المياه
30	جزر السيشل	حمامات سباحة, مشروع إسكان, مدارس
31	سيراليون	الطرق والكباري, ملعب رياضي, السكر, مكاتب حكومية, محطة الكهرباء الكهرومائية
32	الصومال	فرق طبية, معدات طبية
33	تنزانيا	خط سكك حديد تنزانيا زامبيا, المنسوجات, مشروع الأرز, مصنع السكر, الفحم
34	توغو	مبنى المؤتمرات, مصنع السكر, ملعب رياضي, مستشفى, مشروع ري
35	أوغندا	ملعب رياضي, مشروع الأرز, مصانع
36	زامبيا	خط سكك حديد تنزانيا زامبيا, الطرق, مصانع, المنسوجات, مشروع إمداد مياه
37	زيمبابوي	ملعب رياضي, مستشفيات, مصانع

المصدر: جوديث فان دي لوي، أفريقيا والصين.. شراكة استراتيجية، مجلة المرصد، العدد 12، ص8. نقلاً عن مركز الدراسات الأفريقية -ليدن- هولندا.

أقطاب الصادرات النفطية الأفريقية للصين:

نيجيريا:

تأتي نيجيريا في مقدمة الدول الأفريقية التي تُصدر النفط للصين، وهي أهم سوق أفريقي، وتأتي في المرتبة الثامنة عالمياً كمنتج ومصدر للنفط، وهي تتربع على مساحة شاسعة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 4,007 تريليون متر مكعب، فهي من أكبر عشر دول في إنتاج الغاز، وبذلك كانت الصين من الدول السباقة للوصول إلى السوق النيجيري، ففي سنة 2005م أبرمت شركة (بتروتشاينا) اتفاقية مع شركة النفط الوطنية النيجيرية لشراء 30 ألف برميل نفط يومياً، وعلى مدار عام واحد قدرت قيمتها بـ 800 مليون دولار، ناهيك عن شرائها في يناير عام 2006م 45% من حقل النفط والغاز البحري في نيجيريا بما قيمته 2,27 مليار دولار، والتزمت باستثمار 2,25 مليار دولار آخر لتطوير الحقل النفطي، كما اشترت الشركات الصينية 45% من حقل (أكبو) النيجيري الواقع في المياه العميقة، كما فازت شركة (قه تشويا) الصينية بعقد بناء محطة للطاقة الكهرومائية في هضبة (كامبالا) في إبريل عام 2006م بمبلغ وقدره:1,46 مليار دولار إضافة لذلك فقد حازت الصين عقد تشغيل محطة كهرباء غازية في ولاية (أوتروا) في مارس 2002م بمبلغ قدره 2,0 مليار دولار.

أما عن التبادل التجاري بين الجانبين فقد قفز الرقم من 578 مليون دولار, إلى 2,83 مليار دولار بين عامي (1999م، 2005) ومن هنا ندرك أن نيجيريا تمثل أهمية كبرى لدى جمهورية الصين.[10] ومن مساعداتها زودت ثلاثمائة قرية بالمياه الصالحة للشرب وحدثت سكة الحديد.

أنجولا:

بـدأت العلاقـات السياسـية والاقتصـادية بـين جمهوريـة أنجـولا والصـين في 1983/1/12م، وهي من أهم دول غرب أفريقيا المصدرة للنفط إلى جمهوريـة الصـين، إذ تصدر حوالي 25% من إنتاجها النفطي، الذي وصل إلى 20,1 مليون برميل مع نهاية سنة 2015 ويقدر الاحتياطي بأربعين مليار برميلً مع نهاية سـنة 2015م فهـي شريـك قوي تأتي بعد نيجيريا بالنسبة للصين، وبـذلك اهتمـت الصـين بهـا وقـدمت لهـا قرضـاً بقيمة 2 مليار دولار، بفائدة تصل إلى 1,5% على أن يسدد على مـدى 17 عامـا، ويـتم الاستفادة من القـرض في البنيـة التحتيـة ببنـاء المنـازل والطـرق، وقـد نفـذت الشركـة الصينية حوالي 70% منه، وكان نصيب المقاولين الإنجوليين من القرض 30%. ثم جاءت وأعفتهم من الديون المترتبة على قرض الـ2 مليار.

أما في مجال النفط فقد تم في سنة 2003م توقيع اتفاق بين الشركـة الصـينية النفطية (سينوبيك) والشركـة النفطيـة الأنجوليـة(سـونانجولا) لتنفيـذ مشروع مشـترك قدرت قيمته بثلاثة مليارات دولاربناء مصفاة لتكرير النفط في ولاية (لوبيتـو) بطاقـة إنتاجية قـدرها 240 برميـل يوميـا، وفي سـنة 2004م تمكنـت الصـين مـن الـدخول إلى الحقل البحري الذي كانت تديره الشركة الإنجليزيـة (BP). لقـد شـهدت التجـارة بـين البلدين ازدهاراً في السنوات الأخيرة بأن وصلت في سنة 2010م إلى حوالى (6,95) مليار دولار.[(11)]

في إطار المساعدات أقامت عدداً من المراكز التدريبية وبناء المساكن، والمستشـفيات، والجـدير بالـذكر أن الصـين لعبـت دوراً مهـماً في النهـوض بجمهورية أنجولا مـن حيـث البنيـة التحتيـة، ففـي سـنة 2007م مـول بنـك

إكسيم الصيني مشاريع على مرحلتين والجدولين فيهما أنواع القطاعات وعدد العقـود والقيمة المالية بالدولار.

المشاريع الممولة من بنك إكسيم الصين 2007م المرحلة الأولى (7)

Projects Financed by Exim Bank of China (Phase I)

ت	القطاع	عدد العقود	القيمة الإجمالية بالمليون $
1	الصحة	9	206,100,425,42
2	التعليم	8	217,158,670,63
3	الكهرباء والمياه	8	243,845,110,58
4	الزراعة	3	149,753,214,00
5	النقل والمواصلات	1	13,480,468,00
6	الاتصالات الاجتماعية	1	66,905,200,00
7	أعمال عامة	1	211,684,100,65
الإجمـــــالي		31	1,109,287,188,28

المصدر:موقع مركز الدارسات الاستراتيجية والدولية / واشنطن

Center for Strategic and International Studies \ Washington \ CS

نقلاً عن / وزارة المالية الأنجولية 2007م Angolan Ministry of Finance 2007

الجابون:

ترجع العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الجابون والصين الشعبية إلى بداية السبعينات بعد أن أجبرت الجابون على قطع علاقاتها مع تايوان, والجابون من الـدول التي تتربع على برك من النفط في غرب أفريقيا، حيث وصل إنتاجها النفطي إلى حوالي 335 ألف برميل يومياً, واحتياطها من النفط 5.2 مليار برميـل وقـد وقعـت اتفاقيـات نفطية مع الصين حيث بلغت الصادرات النفطية إليها مـا بـين سـنتي (1999-2003م) من 88مليون دولار إلى 305 مليون دولار وبذلك حققت اطِّراداً ملحوظاً.

أما في مجال السلع الأخرى: فكانت صادرات الصين إلى الجابون هي المنتجات الكهربائية والأجهزة المنزلية والمنسوجات. كما استوردت الصين من الجابون الأخشـاب والمنجنيز، وقد شاركت الصين بشكل كبير في برنامج التنمية البشرية والإدارية من بنـاء الكوادر في مختلف التخصصات، وبذلك رفعت من القدرات البشرية، كما عملت بكـل ما في وسعها على النهوض بالبنية التحتيـة مـن بنـاء المستشـفيات والسـكة الحديديـة ومحطات للطاقة الكهرومائية ومراكز رعاية صحية ومدارس للمرحلة الابتدائية ومبنى للمجلس كما وظفت 30 ألف من أبناء الجابون.[12]

تشاد:

لقد تم اكتشاف النفط في جمهورية تشاد عام 2003م، وبـدأ الإنتـاج في شهر يوليو من نفس السنة من حقل (دويا) في الجنوب الذي يطلق عليه مثلـث (السـارة). وقـد أبرمـت تشـاد عـدداً مـن الاتفاقيـات مـع الصـين، كانـت أولى الشركات النفطية شركـة الـنفط الوطنيـة الصـينية، بإقامـة مصـفاة تنـتج يوميـاً

حوالي 20 ألف برميل، وارتفع إنتاجها ما بين 2006 إلى 2011م إلى 225 ألف برميل يومياً وتضاعف إنتاجها ستة أضعاف في منتصف سنة 2015م ويتم تصديره عبر خط أنابيب بطول 1050 كيلومتر يمر بالكاميرون.

النيجر:

ارتبطت الصين بعلاقات اقتصادية مع جمهورية النيجر لا سيما في عهد الرئيس طنجة، وقد أبرمت شركة النفط الوطنية الصينية عقداً مع الحكومة النيجرية بقيمة 3 مليار دولار، لاستخراج النفط من ولاية أقدز في حدود ثلاث سنوات، ومُد خط أنابيب بطول 2000 كيلومتر، كما قامت الشركة الصينية بتشييد مصفاة نفط, قدرت طاقتها الإنتاجية بحوالي 20 ألف برميل يومياً وصلت في سنة 2015م إلى مائة ألف برميل، وتتبارى اليوم الشركات الصينية على السيطرة على منجم أليت للأورانيوم يعد من أكبر المناجم في أفريقيا بعد أن كانت تشتغل فيه فرنسا.[13]

وقد ساهمت الصين في البنية التحتية النيجيرية بملعب رياضي ومشروع إمداد المياه ومشروع الإسكان وتحديث سكة الحديد وبناء مصانع للمنسوجات.

جنوب أفريقيا:

كانت إرهاصات العلاقات الصينية لجنوب أفريقيا, تعود إلى فترة السبعينات وازدادت رسوخاً بحلول عام 1998م، ومنذ هذا التاريخ أصبحت جمهورية الصين شريكاً قوياً خاصة في مجال التبادل التجاري، حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى أكثر من 17 مليار دولار ما بين عامي (2009-

2010م)، فقد كانت صادرات الصين لجنوب أفريقيا تتمثل في الأجهزة الإلكترونية والاتصالات والملابس والأحذية. أما صادرات جنوب أفريقيا للصين فتتمثل في خام الحديد والمعادن والصناعات الثقيلة والكيماويات, وقد تم توقيع اتفاقية بينهما لمدة إحدى وعشرين سنة، تختص بأمور الزراعة بأن تم نقل سلالات من الفواكه لزراعتها في الصين، وإنشاء مشروع في الصين لإنتاج الأحماض الدهنية، قدرت طاقته الإنتاجية بحوالي 70 ألف طن سنوياً، وتستخدم منتجات هذا المصنع في المنظفات بأنواعها ومواد التجميل [14]، وبذلك فإن الصين وجنوب أفريقيا خطوتا خطوات سريعة في مجال الاقتصاد. الأمر الذي عاد على الشعبين بالنفع الكبير.

السودان:

عرفت العلاقات الصينية السودانية بداية ازدهارها ما بين عامي (1979-1970م)حين منحت الصين للسودان قرضاً بدون فوائد, ومنذ ذلك التاريخ تطورت العلاقات يوماً بعد يوم ؛ ففي سنة 1981م أنجزت الصين أزيد من خمسين مشروعاً في السودان, بلغت قيمته حوالي ثلاثمائة مليون دولار بأن شمل التبادل التجاري والاقتصادي والتكنولوجي والتنقيب عن المعادن, والإنشاءات في مجال الجسور والطرق والغزل والزراعة والتعليم والكهرباء. وقفز التبادل التجاري إلى أن وصل في عام 2008م إلى 3,9 مليار دولار. وتضاعف هذا الرقم في 2014م ليصل إلى حوالي 10 مليار دولار. في سنة 1995م بدأت الصين في التنقيب عن النفط، حيث قدر احتياطي السودان من النفط بحوالي ستمائة مليون برميل من

النفط المكتشف، ناهيك عن الاحتياطي النفطي في دارفور الذي يفـوق الـرقم السـابق بأضعاف. دخلت الصين في السوق السودانية بقوة عام 1996م باستخراج الـنفط، بـأن منحت شركة (البترول الوطنية الصينية CNPC) 40% من أسهمها لشركة (بترول النيل الأعظم السودانية GNPOC). وفي سنة 1997م حصـلت نفـس الشركـة الصـينية عـلى عطاء لإنتاج ونقل النفط لمدة عشرين سنة في غرب منطقة كردفـان في ثـلاث منـاطق، وبلغ إنتاج هذه المناطق في شهر يناير 2005م حوالي 325 ألف برميـل في اليـوم، وبلـغ استيراد الصين للنفط السوداني 7% من إجمالي وارداتها النفطية من العالم، كما دخلـت الصين في إنشاء محطات لتوليد الكهرباء وإقامة السدود مثل (سد كاجبار) ونقل المياه إلى بورسودان، وقد وصل حجم الاستثمارات الصينية في السودان عام 2005مـإلى أزيـد من أربعة مليار دولار، ووصل الرقم في بداية 2015م ليصل إلى أزيد من عشرين مليار دولار.

كما وقَّع السودان اتفاقيـة مـع الصـين في شـهر سـبتمبر 2000ميـتم بموجبهـا تقـديم الصـين قرضـاً بمبلـغ مائـة وثمـانين مليـون دولارلإصـلاح نظـام النقـل بالسـكك الحديدية، إضافة لـذلك قـدمت الهيـأة الصـينية للسـكك الحديديـة مشروعـاً لإصـلاح السكك الحديدية لتربط بين الخرطوم وبورسودان، وربط شرق السودان بغربه.

كما كان للبنوك الصينية دورٌ اقتصـاديٌّ مهـمٌ في السـودان، حيـث وقـع بنـك الاستيراد والتصدير الصيني مع شركة (هاربين) لإنشاء المحطات الكهرومائية، بـأن قـدم هذا البنـك مبلغـاً قـدره مائـة وثمانيـة مليـون دولار لهـذه الشركـة لتوليـد 200 ألـف كيلووات لصالح السودان.

وقد بلغت القروض التي قدمها بنك الاستيراد والتصدير في سنة 2001م ما قيمته 65,3 مليار دولار، [15] وبذلك تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان لحد الآن.

مصر والصين ولعبة الاقتصاد:

يعود تاريخ العلاقات المصرية الصينية إلى فترة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقد اعترفت مصر بالصين عام 1956م، وأقامت معها علاقات دبلوماسية كانت في البداية عبارة عن تبادل رسائل دبلوماسية بين الجانبين, وتطورت العلاقات بينهما في العقد الأخير من القرن الماضي إلى أن وصلت إلى عقد الندوات حول برنامج الاستثمارات، ففي مارس 2000م عقدت بلدية (تيانجين) الصينية ندوة حول الاستثمار في مصر، وقد تمخض عن هذه الندوة وضع مشاريع منطقة السويس من ضمن أولويات الشركات الصينية لسنة (2000-2001م) وفي 7 إبريل من عام 2000م قام وزير القوى العاملة والهجرة المصري أحمد العماري بزيارة عمل إلى بكين، وتم في هذه الزيارة: توقيع اتفاقيات مع الجانب الصيني تنص على مزيد من تبادل الخبرات، وعقب هذه الزيارة قام وزير التجارة الخارجية (شيت توانغشنغ)في 2000/6/19 بزيارة إلى مصر بوفد رفيع المستوى من اقتصاديين ورجال أعمال، ألتقوا بنظرائهم المصريين، وبحثوا معهم تعزيز العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والتزمت الصين بتنفيذ المركز الدولي للمؤتمرات في القاهرة. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 680,255 مليون دولار، منها 77,735 مليون دولار صادرات مصرية 602,520 مليون دولار صادرات صينية.

وقد أخذت مصر تجربة منطقة (قواندونغ) في شرق الصين في الاستثمار، وطوعت مصر قوانينها وفق هذه التجربة التي تشجع الاستثمار والانفتاح على المحيط الخارجي والتخطيط لمشكلة الانفجار السكاني، وبذلك اعتمدت مصر ثلاثة محاور رئيسة في سياستها هي: البناء والاستثمار والتشغيل، كما عملت مصر على تخفيض الضرائب على الجمارك والبنوك وقد بلغ التبادل التجاري بين الصين ومصر في سنة 2003م 1,09 مليار دولار منه مائة وثلاثة وخمسون مليون دولار صادرات صينية، وتسعمائة وسبعة وثلاثون مليون دولار صادرات مصرية، أي بزيادة 15,4% عن سنة 2002م، ثم قفز الرقم في 2004م ليصل إلى 1,5769 مليار دولار، منها مليار وثلاثمائة وتسعة وثمانون مليون دولار صادرات صينية لمصر، و 187,94 مليون دولار صادرات مصرية للصين، و وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في سنة 2005م إلى 2,150 مليار دولار، وبلغت المشاريع الصينية في مصر نهاية 2005م خمسة وثلاثين مشروعاً، جّلها في الصناعات الهندسية والغذائية والكيماوية والغزل والنسيج، إضافة لقطاع النفط والنقل البحري والصناعات المعدنية وتكنولوجية المعلومات، وقد بلغت المشاريع مع بداية 2015م إلى أزيد من 180 مشروعاً واستثمارات النفط لوحدها أزيد من مليار دولار، أما المشاريع الاستثمارية بين البلدين فقد وصلتفي نهاية 2015مإلى أزيد من 184 مشروعاً بلغت تكلفتهما 400 مليون دولار، كانت أغلب المشاريع تصب في صناعة الأنسجة والبلاستيك والأحذية والحقائب ودباغة الجلود. وقد وصل رأسمال المشروع الذي دفعه الجانب المصري 90%.

أهم القطاعات الصناعية والبنكية المصرية في الصين هي:

1- مكتب شركة إيزيس.

2- مكتب شركة بلو سكاي.

3- مكتب شركة ترافكون.

4- مكتب شركة مصر للطيران في بكين.

أما ما أعطى المجال للاستثمار الصيني في الأسواق المصرية فهو موقع مصر الجغرافي وتوازن اقتصادها والعلاقات التجارية المتميزة مع التجمعات الإقليمية الدولية، إضافة لذلك وفرة الطاقة البشرية والبنية التحتية وتنوع ثرواتها الطبيعية, ومصر تعتبر مدخلا ممتازاً للمنتجات الصينية إلى الأسواق الأوروبية والعربية، وهو بذلك يسمح بدخول المنتجات المصرية لأزيد من خمسمائة مليون ساكن أوروبي مستهلك، ويقدر ناتجها المحلي بأزيد من ترليون يورو، إضافة لذلك وجودها في مجموعة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا). الذي يزيد عدد مستهلكيها على أربعمائة مليون مستهلك.

أنظار الصين تقع على الجزائر:

تعتبر دولة الصين من أولى الدول التي سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، إذ اعترفت بكين بالحكومة الجزائرية المؤقتة بمجرد إعلانها، ووقفت مع حزب جبهة التحرير الوطني في كفاحه ضد الغطرسة الفرنسية، معلنة تأييدها لنضال الشعب الجزائري، وحقه في نيل استقلاله من أيدي المستعمر، وأن هذا الموقف المتميز ما دفع بالجزائر لرد المعروف للشعب الصيني، بأن وقفت الجزائر بكل قوة مع الصين في هيأة الأمم المتحدة سنة 1971م، ولقد شكلت هذه اللفتة الجزائرية نقطة محورية في تاريخ العلاقات بين الطرفين.

وفي سنة 2006م جرى توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية حيث وقع عن الجانب الجزائري السيد الرئيس عبد العزيز بو تفليقة وعن الجانب الصيني السيد (هوجينتاويكس)، وقد وطّد هذا الاتفاق للتعاون في الميادين كافة.

لقد عملت بكين على إرساء علاقات متينة مع الجزائر التي وصفها الرئيس الصيني (شين جين بينغ) بالصديقة والشقيقة والشريكة، إذ أعرب رئيس مجلس الأمة الجزائري عبد القادر بن صالح عند اجتماعه به عن مدى الأهمية التي توليها الصين لإقامة مثل هذه العلاقات مع الدولة الجزائرية، وبذلك انطلق التعاون الفعلي بين الجزائر والصين منذ عام 1979م، وقد تم توقيع أزيد من مائة وتسعة وثمانين اتفاقية صينية مع الجزائر، شملت مشاريع ومقاولات نفذتها أزيد من أربع عشرة شركةمن أشهرها الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندسية، غطت مشاريع الاتصالات والبناء والبترول، وقد وصلت قيمتها حوالي 1,9 مليار دولار, وقيمة أعمالها حوالي 902,48 مليون دولار، ففي سنة 2001م كانت الصين في المرتبة الخامسة بين عمالقة الاقتصاد في العالم[16].

وبنهاية سنة 2014م أصبحت أول دولة في اقتصاد العالم من حيث قيمة الاتفاقيات الموقعة لمشروعات التنمية والعمالة. بنهاية 2003م وصل احتياطي الجزائر من النفط والغاز إلى 135 مليار برميل، منها أربعون مليار برميل قابلةللاستخراج، 29% خام و 50% غاز، وقد حصلت شركة (صينوكيت) على تنفيذ مشروع إصلاح حقول (زارزاتين)، و وقعت المجموعة الصينية للبترول (بتروتشينا) اتفاقية مع الحكومة الجزائرية لتشييد أول مشروع موحد للتعاون في مجال النفط في منطقة 112-201.

لقد كان للزيارة التي قام بها الرئيس الصيني (هو جين تاو) للجزائرعام 2004م نقطة التحول في العلاقات الجزائرية الصينية، ومنذ تلك الزيارة ازداد حجم التبادل التجاري؛ فقفزت الصين إلى أن أصبحت رابع دولة لها شراكة تجارية مع الجزائر بعد أمريكا وفرنسا وإيطاليا، وقدرت النسبة بـ31% حسب تقرير البنك الدولي، وبالرجوع إلى تقرير مصلحة الجمارك الجزائرية لسنتي(2007-2008م) فقد قدرت المبادلات التجارية بين الصين والجزائر إلى 3,5 مليار دولار منها 2,4 مليار دولار واردات الجزائر من الصين، ومن (2008م إلى 2010م) بلغت قيمة الاستثمارات الصينية 20 مليار دولار شملت بناء مليون وحدة سكنية وشق طريق بطول 1200 كيلومتر.

إن الميزان التجاري لفائدة الصين وصل في نهاية 2014م إلى 15%، وقد وصلت الاستثمارات الصينية في الجزائر إلى حوالي 35%، والمملكة العربية السعودية إلى 27%، والإمارات العربية المتحدة 18%، وإيران 20%. عليه فالجزائر لها نصيب الأسد في الاستثمارات الصينية؛ فبلغت المشاريع الصناعية ما قيمته 228 مليون دولار، والمشاريع الخدمية بقيمة 133 مليون دولار، وسبعة مشاريع بقيمة 26 مليون دولار، لقد وصل عدد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الصين من عام (1979م إلى 2010م) لأكثر من 600 اتفاقية قدرت قيمتها المالية بـ18935 مليار دولار، وقيمة أعمالها بحوالي 902,48 مليون دولار، لقد تجاوزت قيمة الاستثمارات.

تتمركز أغلب المشاريع الاستثمارية الصينية في الجزائر في قطاعات استراتيجية: كالقطاع النفطي سيما بعد تزايد الاحتياجات الصينية من هذه المادة، فالصين ثاني مستخدم للبترول على المستوى العالمي، وتتوقع جّل

الدراسات أن واردات الصين من النفط، ستعادل واردات أمريكا بحلول 2030م. وأن هذا ما حدا ببكين للتوجه إلى النفط الجزائري.

لقد تعددت المشاريع الصينية فشملت مصنعاً للتكرير في جنوب الجزائر, ومصنعاً لتركيب السيارات والشاحنات والبتروكيماويات[17], وبذلك تزحف الصين بخطوات حثيثة وثابتة للسيطرة على اقتصاد القارة الأفريقية، وفي السنوات المقبلة قد تشهد تزحزح أمريكا من المشهد الاقتصادي الأفريقي مثلما تراجعت فرنسا و إسبانيامن ذلك المشهد. أن التنين الهادي لم يعط للمنافسة فرصة للدخول معه في شراكة لتقسيم كعكة القارة الأفريقية. خاصة الدول الأفريقية غزيره الإنتاج النفطي مثل الجزائر الذي اقتصادها مرهوناً بما تدره عائدات النفط التي تحتل ما نسبته 97% من حجم الصادرات الإجمالية وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري يخضع إلى تقلبات الأسواق والمضاربات، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار الاقتصاد الجزائري.[18]

هامش الفصل الثاني

الصين وكسب الرهان في غرب أفريقيا تجاه المنافسة الأمريكية

(1)محمد إبراهيم النعاس، ((الصين وجنوب آسيا واقعية جديدة)) مجلة المرصد، المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، العدد9 مايو 2006م،ص ص 6-7-10

(2)حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة: 2007م ص ص 171-174، وكاظم هاشم نعمة، أفريقيا في السياسة الدولية، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس 2005م ص ص 320-322 وحمدي عبد الرحمن حسن، الدراسات الاستراتيجية, العدد 1172 الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة: 2007م ص ص 7-157.

(3)حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، المرجع السابق ص 203.

(4)حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية، شركة أم همينة، مرجع سابق ص 10.

(5)وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا، موقع راديو الصين الدولي 16/ 2006/6م,WWW.crionlin-net\areوإبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح وأسباب الصعود، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة 2008م ص209.

(6)Esther Pan ((China Africa Oil)) Council on Foreign Relations، No.12 July 2006 and Taylor ،China's Foreign PolicyTournal of ModernAfrican Studies 36 (3) P.P 443-460

وعبد المنعم طلعت، ص ص 93-1004 وحنان قنديل، التغيير والاستمرار في السياسات الصينية قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، مجلة السياسة الدولية ع 171 يناير 2008م ودراسات أمريكية للنفوذ الصيني في أفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن، مجلة المجلةWWW.majalla.com

(7)إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، القاهرة: الأهـرام 1999م ص70 وتشي ون، الصين في عهدها الجديد، ترجمة حمد أبو جراد، بكين: دار الـنشر الجديـدة 1986م ص ص 41-42 وعبـد العزيـز حمـدي عبـد العزيـز، التجربـة الصـينية دراسـة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القـاهرة: دار أم القـرى 1997م ص 200 وتشونغجينغ، مشاريع البناء الرئيسة في الصين، مجلة بناء الصـين 1986م ص 7 وشـيين لوشا, الصين في مسيرة البناء، سلسلة كتاب سـور الصـين العظـيم 22 بكـين: 1989م ص 107-108 وأحمد الجميلي، دراسات في التطور الاقتصادي العالمية الإقليميـة المعـاصرة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا 1998م ص 282.

(8)حمدي عبد الرحمن حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل، القاهرة: مكتبـة مـدبولي 2007م ص ص 151-152 وأحمـد إبـراهيم((الأبعـاد الاسـتراتيجية للعلاقات الصينية الأفريقية)) مجلة أفاق أفريقية، العدد23 المجلـد السـابع، القـاهرة: 2007م ص ص 58-59 والصين تكسب مصـادر و ولاءات أفريقيـا، جريـدة الفايننشـال تايمز، مجلة المرصد، العدد 9 طرابلس الغرب 2006م ص 23 وجوديـت فـان دي لـوي: الشركة الاستراتيجية بين الصين وأفريقيا، مجلة أفاق، العدد 23 المجلـد السـابع 2007م ص 23.

(9)أيان تـايلر، دبلوماسـية الصـين النفطيـة في غـرب أفريقيـا، دراسـات عالميـة، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد 63 أبوظبي الإمارات العربية المتحـدة 2007م ص ص 9-11.

(10) دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجاريـة بـين مصر ونيجيريـا، القـاهرة: 2004م ص 8 وأحمد محمد على الأنصاري، التنافس الدبلوماسي والاقتصادي الولايات المتحـدة الأمريكيـة, والصـين، وغـرب أفريقيـا في الفـترة مـن (2000-2007م) رسـالة ماجسـتير أكاديمية الدراسات العليا، قسم الدراسات الإقليمية 2009 ص ص 84-85 وشركة صينية تشتري حصة في حقل نفطي نيجـيري مقابـل 3,2 مليـار دولار، مرجـع صـحيفة الشرق الأوسـط العـدد 9905 2006/1/10م WWW.asharqalawsat.com ((وشركـة

صينية تفوز بمناقصة لبناء أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في نيجيريا)) موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية 2006م WWW.arabic.peopledaily.com.

(11) أنجولا والصين "شراكة براجمايته" ألكس فنيس، اندرياكامبوس، موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مارس 2008م WWW.csis.org/za والصين أنجولا هي المورد الرئيسي للنفط موقع أسيا نيوز 2006/4/4م www.asiannews.it "وأفريقيا والصين شراكة استراتيجية "جوديت فان لوي ص 14.

(12) الانخراط الصيني في أفريقيا (مارتن ديفيس)، موقع مركز الدراسات الصينية 2007م www.ccs.org/za "وخليفة " استعراض العلاقات بين الصين والجابون موقع شبكة الصين 2004/21م www.stats.gov.cn. وخالد عبد الحميد, المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 60، ابريل 2008م ص47.

(13) تشاد تشتري العلاقات الصينية بقطع علاقاتها مع تايوان "يحي شراحيلي"، موقع صحيفة الرياض العدد 2006/8/8م www.alriyadh.com" مؤسسة البترول الصينية تبدأ إنشاء مصفاتين نفطيتين في تشاد والنيجر" موقع وكالة رويترز 2008/10/28م www.reuters.com ونادية عبد الفتاح، تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في أفريقيا, التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2006-2007م معهد الدراسات الأفريقية جامعة القاهرة 2007م ص115.

(14) أحمد إبراهيم، الأبعاد الاستراتيجية بين الصين وأفريقيا، مجلة أفاق أفريقيا ع 23 م 7 2007/1/21م ص ص 53-72 وشبكة الصين التنين 2010/1/21 www.china. org.com.

(15) شبكة الصين الدولية، التنين 2010/1/21 www.china.org.com. وسامي السيد أحمد, القرن الأفريقي صراع دولي على النفط والجغرافيا 22 مايو 2008م ومسعود المهدي السلامي ومخلوف مفتاح محمد، الصراع بين القوى الكبرى على النفط الأفريقي وانعكاسات على واقع ومستقبل القارة، مجلة جامعة الزيتونة تصدر عن جامعة الزيتونة، العدد 13 السنة2015/4 ص37

http:/arab.casetf.org.

(16) تقرير وزارة التجارة والصناعة المصرية (التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر) صدر عن وزارة التجارة والصناعة، القاهرة: 2007/4/26م ورقة 1-4 واللجنة التنفيذية للمنتدى الصيني العربي للاقتصاد والتجارة (العلاقات المصرية الصينية في العقد الأخير) بتاريخ 2010/10/8م.

http:/arab.casetf.org.

(17) المنتدى الاقتصادي التجاري بين الصين والدول العربية، العلاقات الصينية الجزائرية 2010/9/7م، http:/arab.casetf.org والعلاقات الصينية العربية بين الماضي والحاضر، صحيفة الشعب الصينية 2010/3/9م ورقة 1 وتقرير البنك الدولي 2004م.

http:1190.waskdbank.org

وهشامالقروي، ((الخط الصيني)) معرض يومي للصحافة الدولية، العدد 855، 2005م ص 9 وعبير فرحات على، الدور الأفريقي في الإسراع بالريادة الصينية للاقتصاد والعالمي، المجلة العربية للإدارة جامعة الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2010م ص 31 وسعاد بوعبريش، ((زيارة مفرزة السفن الصينية غايتها تعزيز العلاقات مع الجزائر)) جريدة الشعب الجزائري، العدد 16071 إبريل 2013م ص 04 وغانم خلطي وأمينة مسعودي وآخرون، ((تصاعد النفوذ الصيني في شمال أفريقيا، وتعاظم القلق الأمريكي الفرنسي)) مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر العدد 23 تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع 2014م ص ص 24-25، وأحمد حجاج، التنافس الدولي على أفريقيا الصين بعد اكتشاف أفريقيا، مجلة السياسة الدولية العدد 2006/163 ص ص138-139

(18) علي يوسفات، اقتصاديات الموقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (اطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية 2011-2012م ص469 وداودي، السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية 2011-2012م ص94.

الفصل الثالث

الوجودالأمريكي في غرب أفريقيا بين المد والجزر في ظل المنافسة الصينية

المبحث الأول: أهمية القارة الأفريقية في السياسة الأمريكية وأساليب التعامل الأمـريكي مع دول القارة.

- أمريكا واهتماماتها بغرب أفريقيا.
- تأمين النفط وتقرير تشيني.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكيـة ودول غـرب القـارة وأبعادها.

- محاور وسياسات الإدارة الأمريكية تجاه نفط غرب أفريقيا.
- رسم وتخطيط السياسة الأمريكية في ظل الزيارات والاتصالات المتكررة.
- المؤتمر الثالث لمجلس البترول العالمي.
- التوجه الأمريكي نحو منابع نفط غرب أفريقيا.
- مراجعة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية (الصومال نموذجاً).

المبحث الأول

أهميـــة القـارة الأفريقيـة في السياســة الأمريكيـــة

وأساليب التعامل الأمريكي مع دول القارة

أمريكا واهتماماتها بغرب أفريقيا:

يتربع خليج غينيا من جمهورية نيجيريا الاتحادية في الشمال، وإلى جمهوريـة أنغولا في الجنوب، على الساحل الأطلنطي لغرب القارة الأفريقية.

وتغطي هذه المنطقة من غـرب أفريقيـا عُشر احتيـاطي العـالم مـن البـترول، أي تزيد عن مائة مليار وربع المليار برميل من النفط، فهي منطقة واعـدة بـأن وفـرت حـوالي 31% من إنتاج العالم من عدة مواد، منها الهيدروكربونية بحلول منتصـف 2010م سـيقفز إنتاجها من النفط بمعدل 92% في الربع الأول من العقـد الثالـث مـن هـذا القـرن، وذلـك لعدة معايير منها: قلة نسبة الكبريت وجودة الخـام الـذي يـتلائم مـع التطـور العـالمي في مصافي تكرير النفط. لقد زودت دول غرب أفريقيا أزيد من 16% من واردات أمريكـا مـن النفط، بحلول سنة 2004م، وقفزت النسبة إلى 19% في سنة 2006م، وأغلب صادراتها مـن جمهورية نيجيريا وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وأنغولا وساوتومي وتشـاد؛ وبـذلك زاد هذا الرقم من واردات أمريكا من نفط أفريقيا إلى أن وصل في الآونة الأخـيرة إلى 37%. فهي تحتل الصدارة بين أهم الزبائن، ثم تأتي القارة الأوروبية التي تستورد أزيـد مـن 36% مـن بـترول أفريقيـا في المرتبـة الثانيـة, وبهـذا أصـبحت منطقـة غـرب أفريقيـا تحظـى باهتمام متزايد من الطرف الأمـريكي بعـد الخطـة التـي رسـمتها للـنفط، بعـدم اعتمادهـا

على مُنتجها النفطي بمعدل 25% بحلول هـذه السـنة 2015م ثـم بزيـادة المعـدل إلى أزيد من 30% بحلول 2020م.

ويزيـد اهـتمام أمريكـا بـنفط غـرب أفريقيـا الـذي يشـكل العمـود الفقـري لاحتياجاتها. وزاد الاهتمام أكـثر بعـد الهجـمات المسـلحة عـلى البعثـات الدبلوماسـية الأمريكية في دار السلاموني روبيعام 1998م، والاعتداءات المتكررة عـلى مينـاء ممباسـا في سـنة 2002م وعـلى المصـالح الأمريكيـة في الجزائـر 2007م، إضـف لـذلك الفقـر والاضطرابات التي تشهدها أفريقيا، كل ذلك جعـل أمريكـا تخطـو خطـوات عـلى نـار هادئة بترتيب مؤتمر سنة 2002م، رتب خيوطه وفبركة معهـد الدراسـات الاسـتراتيجية والسياسـية(iasps) ، وهـو معهـد إسرائـيلي يقـوده خـبراء مـن المخـابرات الإسرائيليـة والأمريكية، عقد في العاصمة الأمريكية وتمخض عنه تأسيس مجموعة مبادئ السياسـة البترولية الأفريقية (aopig) والتـي عملـت تحـت العبـاءة الأمريكيـة الإسرائيليـة وقـد أوصت بأن خليج غينيا منطقة مهمة جداً لأمريكا، والسماح لها بالوجود العسـكري في إطار الأمن القومي الأفريقي، الذي صار مصطلحاً ووثيقة من بين وثـائق البنتـاغون في شهر إبريل 2002م، وقد أفاد مركز الصراع المعاصر التابع للبحرية الأمريكية في تقريـره الصادر عنه بأن السياسة الأمريكية تجاه غرب أفريقيا تهدف إلى ثلاثة أمور مهمة:

1- الدور الصيني المتنامي في غرب أفريقيا.

2- الإرهاب الدولي.

3- النفط الأفريقي.

فضـلاً عـن محاولـة فرنسـا إعـادة نفوذهـا مـن جديـد في غـرب أفريقيـا، لا سـيما موقفهـا مـن شـمال مـالي وجنـوب ليبيـا مـا بـين((2001-2014م)) [1] وقـد

مثل إقليم الساحل الأفريقي لأمريكا في المنطقة الفاصلة بين الصحراء في شمال المنطقة الخصبةوفي الجنوب الممتد بأزيد من ألفين وأربعمائة ميلاً من المحيط الأطلنطي إلى القرن الأفريقي، وقد عرفت هذه المنطقة ميلاد عدد من الممالك والإمبراطوريات من غانا، ومالي، وسنغاي، وكاتم وبرنو وغيرها، التي لعبت دوراً مهماً في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لذلك اهتمت السياسة الأمريكية منذ بداية 2002م بهذه المنطقة فأطلق عليها مبادرة الساحل(pst) تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ومن بنودها: مساعدة دول الصحراء الكبرى على قفل حدودها لمواجهة التهريب وتجارة الأسلحة، بدعمهم مادياً وفنياً ومعنوياً لحرس الحدود، وتمثلت المعونة في دفع مرتباتهم وعلاوة الغذاء والملابس وتسليحهم ومراقبة الحدود جوياً، وعندما آتت مبادرة 2002م أُكلها سارعوا بمبادرة جديدة تحت إطار مكافحة الإرهاب، وفي نطاق الصحراء الكبرى من بداية سنة 2005م اختصروها في (tscti)، وقد حققت المبادرة أهدافها بدخول أمريكا في شراكة اقتصادية وأمنية مع عدد من دول المنطقة بقصد تقوية الأمن الإقليمي بتوفير الاكتفاء الذاتي لكافة القوى المحلية، وبهدف تحقيق الاستقرار الأمني من أي أخطار قد تهب على المنطقة، ولم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على الصحراء ومواردها النفطية والمائية والخشبية والمعدنية والشمسية والبشرية، بل تعدتها إلى إطلاق مبادرة أمن الساحل البحري الأفريقي (acspp) تحت شعار مكافحة الإرهاب والقرصنة من الخارجين على القانون، إلا إن هدفها من كل ذلك الحصول على تسهيلات بإنشاء قواعد عسكرية تستخدم للتدخل إذا ما حصلت مشاكل في المنطقة و التدريب العسكري. لكنكل ذلك من مبادرة الصحراء (tsct1)إلي مبادرة الساحل البحري (acsp)

هي ذر للرماد في العيون أما القصد منها فهو السيطرة الأمنية و الاقتصادية (خاصة بعد تحرك التنين الهادي الصيني في غرب أفريقيا), والملاحظ إنه كلما كان هناك وجود أمريكي في دولة إسلامية شجع ذلك التشدد الديني علي الجهاد, تحت مسمى الجهاد الإسلامي وتجربة صراع أثيوبيا و الصومال و العراق، ثم حادثة 2004م بين عدد من الوحدات العسكرية الأمريكية و جماعة الدعوة والجهاد, عندما رصدت طائرة استطلاع أمريكية (p3orion) ضمن القوات الجوية فيتمنغست بالجزائر تحركاتهم على الحدود المالية النيجيرية التشادية وقامت بضربها والشواهد كثيرة في هذا المضمار.[2]

تأمين النفط وتقرير تشيني:

منذ أزيد من خمسة قرون من الزمن كان الذهب المعدن الذي يتمحور عليه الاقتصاد العالمي، والشعوب تبحث عن الذهب في كل مكان وتتصارع عليه فكانت غرب أفريقيا مركزاً لإنتاج الذهب، فمملكة مالي الإسلامية التي كانت تشمل ثلث موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والسنغال وثلث نيجيريا، كان بها أكبر مناجم للذهب في العالم منها بنبوك، وقد وصل ذهبها إلى أقصى الأرض وبالذهب ظهرت ظاهرة الاستعمار والاستيطان الأجنبي.تحت غطاء مساعدة الشعوب.

ومع بداية القرن العشرين حل البترول محل الذهب، وأصبحت السلعة التي تلقى رواجاً في العالم وفاقت الذهب، وصار البترول بضاعة استراتيجية وبذلك أصبح تأمين الطاقة من الأمور الأساسية في تشكيل العلاقات الدولية المعاصرة، سواء بالنسبة للتنافس بين الأقطاب المستهلكة

على الاستئثار بالمصادر والسيطرة عليها، أو فيما يتعلق بالتنافس الطبيعي في المصالح بين المنتج والمستهلك، أو فيما يخص الصراعات بين الدول على ملكية مصادرها.

وتواجه الدول الأكثر تقدماً صعوبات بالاعتماد على الواردات النفطية للحصول على احتياجاتها من الطاقة، فاليابان تحتاج 25% وأمريكا 53% وأوروبا 48% وتقدر إدارة معلومات الطاقة أن استهلاكها منه في تزايد مستمر، وأن احتياجات أمريكيا وحدها من الطاقة خلال الثلاثة عقود القادمة سيصل إلى أزيد من 76%، وبذلك فإن تأمين الإمدادات من الطاقة هو أحد المعضلات الرئيسة التي تشكل سياسة العلاقات الخارجية بين الدول.

والجدير بالملاحظة أن أمريكا تنفق ما يفوق خمسين مليار دولار سنوياً على تأمين مصادر الطاقة في الشرق الأوسط وحدها.

إن الارتفاع السريع لأسعار البترول فيما بين ((1998-2004م))(أي سبع سنوات)، وصل من 10 إلى 40 دولار للبرميل الواحد، إلى أن وصل إلى مائة دولار في بداية سنة 2008م، ومرد ارتفاع أسعار النفط يعود إلى الحروب والاضطرابات التي شهدها العالم، من الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج، والمشاكل في فنزويلا مع نهاية 2002م، والتي حرمت السوق العالمي أزيد من 3 مليون برميل يومياً ولمدة شهرين، واضطرابات نيجيريا حجبت عن السوق العالمي 800 برميل يومياً سنة 2002م.

أما فحوى تقرير (ديك تشيني) نائب الرئيس الذي صدر شهر 2001/5م: تأمين أكبر عدد ممكن من المنافذ المستقرة في أمريكا لكماليات متزايدة من البترول والغاز، فإن الأمن القومي لأمريكا ستعترضه تهديدات

حقيقية نظراً لتراجع الإنتاج المحلي الذي لم يلبِّ متطلباتهم واحتياجاتهم فتقرير (تشيني) يشير بكل وضوح إلى أن أمريكا يجب أن تدبر جل احتياجاتها من البترول من خارج أراضيها في الوقت الحاضر، لتحصل على 52% من احتياجاتها من النفط من الخارج، ويتوقع أن يصل الرقم في سنة 2020م إلى 63%، إذا ما افترضنا أن الاستهلاك الأمريكي في الارتفاع بنسبة 51% من 12 مليون برميل سنة 2000م يوميا إلى 17.7 مليون برميل خلال العقدين القادمين. لقد دعا تقرير(تشيني) إلى تنوع مصادر استيراد النفط، لذلك ركز (بوش) على تنوع مصادره بتخفيض الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط، واستبدله بنفط بحر قزوين وغرب أفريقيا والكاريبي وكندا والبرازيل، وأشار (بوش الابن) إلى أن 75% من الواردات الأمريكية التي كانت ترد إليها من منطقة الشرق الأوسط سيتم استبدالها بمصادر أخرى في عام 2025-2026م.[3]

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية

ودول غرب القارة وأبعادها.

محاور وسياسات الإدارة الأمريكية تجاه نفط غرب أفريقيا:

زاد الاهتمام بنفط غرب أفريقيا بعد دخول التنين الصيني على أرض الواقع في القارة الأفريقية، إضافة إلى ذلك الحرب المفتعلة على الإرهاب التي ما هي إلا ذريعة تعلق عليها الولايات المتحدة الأمريكية جلبابها للدخول إلى ثروات الشعوب الأقل تحضراً.

إذ إن احتياجات أمريكا من نفط غرب أفريقية قد تصل إلى ثلثي استهلاكها بين عامي ((2020-2021م)) وبذلك فإن وارداتها من النفط تصل إلى النصف خلال الستين سنة القادمة تحت ذريعة القلاقل الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واحتمالات القلاقل في الجزيرة العربية و وضع إيران والتسابق النووي في المنطقة، إضافة إلى ذلك انخفاض الإنتاج النفطي في خليج المكسيك، وبذلك فإن توجيه الأنظار إلى نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجزيرة العربية وغرب أفريقيا أمرٌ يفرضه الواقع، ولا سيما أن الايدلوجية الأمريكية تُسوق إلى أن منطقة غرب أفريقيا داخلة على لهيب من الإرهاب، قد يقع بين يومٍ وليلة ويأكل الأخضر واليابس من الثروات، وبذلك تخطط لعملية استباقية للسيطرة على المنطقة واللهيب ليس (بوك حرام) والقاعدة وإنما كما أسلفنا القوى القادمة: الصين، وبذلك تتبنى أمريكا تنفيذ سياستها الهجومية وليس الدفاعية الجديدة في غرب

أفريقيا، بقصد الذود عن مصالحها في المنطقة، وتطويق المخاطر التي قد تحدق بها من غريمتها الصين.

لقد اتخذت السياسة الأمريكية عدداً من التدابير، منها:

مساعدة دول غرب أفريقيا على الإصلاح السياسي والاقتصادي وحل مشكلاتها المادية، تحت شروط تطبيق تلك الإصلاحات بل تعدتها إلى ضخ الأموال إلى الرموز الاجتماعية من مشايخ وسلاطين وعمد، حتى يتم من خلالهم تمرير ما يريدون.

إضافة لما ذكر فأن الولايات المتحدة طورت من حماية منابع النفط بتطبيقات جديدة ومتطورة لمبادئ الرئيس (كارتر)، المتمثلة في المعونة العسكرية من سلاح ومعدات وخبرات فنية، واتجهت جّل هذه المعونات والمساعدات لأكبر دولتين أفريقيتين تمولان أمريكا بالنفط: نيجيريا وأنغولا، حيث بلغ الدعم الأمريكي لهما حوالي ثلاثمائة مليون دولار من سنة (2002م إلى 2004م) إلى بداية 2005م وكل هذا الوجود العسكري يتحمل تبعاته المواطن المغلوب على أمره، بدفع الفواتير العسكرية فيزداد فقراً، والحكام يزدادون ثراءً. لقد عملت إدارة الرئيس بوش الأب وبوش الابن على التمسك بأمرين في أولويات التدخل الأمريكي في منطقة غرب أفريقيا هما:

1- الرفع من القدرة الإقليمية على دراسة الأزمات وكيفية التعامل معها.

2- التخطيط والتنظيم المستمر للقوات الأمريكية في المنطقة وفقاً للمستجدات.

وواصلت إدارة الرئيس أوباما نفس سياسة أسلافه، بأن زادت من وجودها العسكري والأمني وعلاقاتها العسكرية في غرب أفريقيا وخاصة مع الدول المنتجة للنفط.

إن أمريكا تعمل اليوم على زعزعة أمن ليبيا حتى يتم لها سرقة ما يمكن سرقته من نفط وغاز وذهب فكلما حصل هدوء في الشرق أشعلت نار الفتن في الغرب وهكذا فهذا حال الاستعمار الجديد (فرق تسُد).

رسم وتخطيط السياسة الأمريكية في ظل الزيارات والاتصالات المتكررة:

كان مهندس تخطيط السياسة الأمريكية في غرب أفريقيا معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية الإسرائيلي (iasps) الذي أقنع باحثوه ومفكروه إدارة بوشبتنويع مصادر استيراد النفط بالتحول من مصادر الخليج العربي إلى نفط غرب أفريقيا، وقد عقد المعهد ندوة بمدينة واشنطن في شهر يناير 2002م وحضرها ((كاتشتايز)) مساعد وزير الخارجية الأمريكية، وكبار الشخصيات بوكالات المخابرات الأمريكية، والقيادات العسكرية، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس، وكبار الشخصيات المؤثرة في الصناعات النفطية وعدد من شخصيات الاستثمارات الدولية.

وقد نتج عن هذه الندوة جملة من التوصيات منها:

1- يعتبر خليج غينيا منذ هذه اللحظة منطقة حيوية لأمريكا.

2- إقامة قواعد عسكرية في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية.

3- إصدار الأوامر لقيادة جنوب الأطلنطي بالترتيب لذلك.

4- تكوين مجموعة مبادرة السياسة البترولية الأفريقية (aopig)في أول اجتماعاتها أعلنت أن البترول الأفريقي أولوية الأمن القومي لأمريكا والتنمية الأفريقية.وقد قدمت هذا الإعلان للبيت الأبيض

والكونغرس للتصديق عليه وتم التصديق عليه مؤكداً أن أمن غرب أفريقيا من أمن أمريكا.

المؤتمر الثاني: (مؤتمر نابولي)

انعقد هذا المؤتمر في شهر أكتوبر 2004م بحضور قيادة الأسطول السادس، وقد حضرته سبع عشرة دولة من القيادات البحرية من بعض دول أوروبا وأمريكا،

وجميع دول الخليج. وكان على جدول أعماله القضايا الإقليمية ذات الرؤية المشتركة من تحديات وتهديدات للدول الواقعة على الخليج، وكيفية التصدي لها وبالفعل نشرت القيادة العسكرية الأمريكية قواتها بناءً على توصيات المؤتمر.

المؤتمر الثالث: لمجلس البترول العالمي WPC.

انعقد هذا المؤتمر في شهر 9 من سنة 2005م بجنوب أفريقيا، وكان عنوانه رسم مستقبل الطاقة شركاء لحلول مستدامة، ويعتبر هذا أول اجتماع يعقد في القارة الأفريقية وحضرته أغلب الدول الأفريقية، وقد طلبت نيجيريا (وهي من أكبر الدول الأفريقية إنتاجاً للنفط وضع مسألتين على طاولة المؤتمر هما:

1- العمل على التنمية في دول خليج غينيا.

2- المسؤولية الكاملة لشركات البترول.

لقد تجسدت مقررات وأفكار (aopig)وكانت ورقة تشيني خير برهان. حيث طلبت المجموعة بعدم تكرار الأخطاء الفادحة التي وقعت في الخليج العربي، والتي أدت إلى كراهية العرب للشعب الأمريكي وحكومته بالممارسات

اللاَّإنسانية، وتقهقر القوات الأمريكية أمام عزيمة المناضلين وتزويد الإدارة الأمريكية بالأرقام المسحوبة من نفط الخليج. وشددت على التعامل في خليج غينيا بالدبلوماسية والتنافسية والاقتصادية ولا سيما التجارة، وكذلك تتعامل بكل الحرص مع موضوع ديون الدول الأفريقية وأن تكشف عن كميات النفط في المنطقة بكامل المصداقية.لقد عمل اللُّوبي المساند لإسرائيل في الإدارة الأمريكية على إقامة قاعدة عسكرية في (ساو تومي)، وهي تمثل قلب منطقة إنتاج النفط في غرب أفريقيا. وقد أدت هذه القاعدة مهمتين:انطلاق القوات البحرية في الخليج، وهي بذلك تؤمن المصالح البترولية الأمريكية أما الثانية فهي تحقيق مصالح إسرائيل بمشروعها المستقبلي في الشرق الأوسط (إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر).

بعد المؤتمرات سالفة الذكر زادت الإدارة الأمريكية من الاهتمام بالمنطقة بتطوير العلاقات السياسية والأمنية مع غرب أفريقيا، وخاصة التي تستحوذ على مخزون نفطي، فقد عقدت لقاءات بعد زيارات لمسؤولين أمريكان من قيادات سياسية وعسكرية وأمنية، بقصد تعزيز العلاقات على مختلف الأصعدة وخاصة الاقتصادية والأمنية، فكانت هناك لقاءات بين مسؤولين من نيجيريا والغابون وأنغولا. وفي النصف الثاني من سنة 2002م وبداية عام 2003م كانت الاتصالات على قدم وساق، وتصب جميعها حول تأمين الطاقة ؛ فقد تحدَّث (أبراهام) وزير الطاقة في شهر يونيو من عام 2002م في مؤتمر الطاقة الأفريقي الأمريكي، والذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية ملوحاً باستخدام العصا الغليظة قائلا: "كلٌ منا يواجه تحديات تتعلق بالطاقة وتأمينها، وجميعكم يشاطرني الرأي على تأمين التدفقات الهائلة التي يتم الاعتماد عليها سواء المستخرجة محلياً أو

المستوردة من الخارج، فتأمين الطاقة يعتبر أمراً حتمياً لزيادة النمو الاقتصادي في مختلف البلدان"فهو يقول: إما إعطاؤنا الطاقة طواعية وإما أخذها بالقوة!

ويليه مؤتمر الدار البيضاء، وفي نفس السنة في يوليو 2002م زيارة (كانشتاين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى عدة دول منها: الغابون ونيجيريا وأنغولا. وقد توجَ زيارته إلى نيجيريا بلقائه مع الرئيس (أبو سانجو) في العاصمة أبوجا, تمت مناقشة موضوع خليج غينيا من ساحل العاج وإلى أنغولا ومدى توفير النفط يومياً للسوق الأمريكي.

وبعد شهر من الزيارة السابقة لمساعد وزير الخارجيةقام وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول)في سبتمبر من نفس السنة بزيارة مكوكية إلى أنغولا والغابون, بعد أن حضر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في جنوب أفريقيا، وقد أنصبَّت الزيارة على تأمين الطاقة للسوق الأمريكي، ملوحاً بزيادة المساعدات الأمريكية لهذه البلدان.

أعقب هذه اللقاءات لقاء الرئيس الأمريكي (بوش)بأحد عشر رئيساً أفريقياً, من وسط وغرب أفريقيا تمحورت هذه الاجتماعات حول تأمين الطاقة للسوق الأمريكية، وبعد سنة من هذه اللقاءات والاجتماعات قام الرئيس (بوش) في شهر يوليو من عام 2003م بزيارة السنغال ونيجيريا وبوتسوانا وأوغند او جنوب أفريقيا، وفي هذه الزيارة وضعت عدة ملفات فوق الطاولة لمكافحة الإرهاب، حيث أعلن أن أمريكا لن تسمح للإرهاب بزعزعة أمن أفريقيا أو باستعمالها قاعدة لاضطراب العالم وترويعه، أما ما هو تحت الطاولة فمزيد من ضخ البترول للأسواق الأمريكية وعقد الاتفاقيات السرية لشراء نفطها لعشرات السنين.

وفي نفس السنة من 2003م قام نائب القيادة الأوروبية بعدة زيارات شملت كلاً من الجزائر وغانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وناميبيا وساوتومي والغابون وتونس والنيجر. لقد أخذت نيجيريا على عاتقها تنفيذ سياسة أمريكا في غرب أفريقيا مقابل حمايتها، وهيمنتها في المنطقة بتنظيم تدريبات مشتركة في نطاق دلتا نهر النيجر، بحجة مكافحة المليشيات، لكن في الحقيقة فإن مليشيات (بوك حرام)خرجت من تحت عباءة المخابرات الأمريكية لكي تجعل من نيجيريا الدولة الخاضعة للسياسة الأمريكية- وبوكٌ حرام بمعنى الكتاب حرام.

وكرر بوش زيارته في فبراير 2008م لخمس دول أفريقية بقصد التصدي للتمدد الصيني وكبح جماح فرنسا في المنطقة.[4]

التوجه والترتيبات الأمريكية نحو منابع نفط أفريقيا

تعمل أمريكا بكل ما في وسعها لتأمين احتياجاتها من الطاقة كمطلب استراتيجي، وقد كشفت الإدارة المسؤولية عن الطاقة في البيت الأبيض استراتيجية مبدأ الهجوم الوقائي، والتدخل السريع في المناطق المهمة والحيوية، وبذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين احتياجاتها من الطاقة بإيجاد مناطق نفوذ جديدة لها، وقد كشف تقرير (المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة) وقد نشر في 2001/5/17م جاء فيه تزايد حاجة الولايات المتحدة من النفط خلال السنوات الخمسة والعشرين القادمة. فالاستهلاك الإجمالي في تزايد مستمر مما يحتم على أمريكا أن تستورد من البترول ما قدره 60% في عام 2020م عما تستورده اليوم ليرتفع بذلك من

10.4مليون برميل يومياً إلى 16.7 مليون برميلاً يومياً، وللوصول إلى ذلك نصح التقرير أمريكا بأمور لابد أن تأخذ بها، هي:

1- زيادة استيراد النفط من دول الخليج العربي التي تمتلك أزيد من ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي.

2- تنويع الواردات النفطية، التركيز على القارة الأفريقية نظراً لأن نسبة الكبريت في النفط الأفريقي منخفضة وهي بذلك تقلل من تكلفة عملية التكرير، ووجود معظمه في البحر يقلل من احتمالات حدوث صدام بين شركات النفط والسكان فيوفر مناخاً أكثر أمناً لعمليات التنقيب والشحن وتبعدها عن أية قلاقل قد تحدث في البر.

أن الهيمنة الأمريكية على النفط الأفريقي فتح أسواقاً جديدةً للمنتجات الأمريكية في القارة الأفريقية، خاصة وأن التقارير الاستراتيجية التي تقدم للبيت الأبيض ووزارة التجارة الأمريكية تفيد بأن حصة أمريكا من السوق الأفريقي لا تزيد عن 76% مقارنة بنصيب دول الاتحاد الأوروبي الذي يصل إلى 30%، خاصة وأن واشنطن تعاني من عجز في الميزان التجاري مع القارة الأفريقية، حيث بلغت وارداتها من أفريقيا 15.2 مليار دولار في نهاية 2001م بداية 2002م، وقد ظهر انزعاج أمريكا على لسان مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية (والتركانشتايز) الذي رأى أن نفط أفريقيا " بات يشكل مصلحة قومية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية " وقد أكد ذلك رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السيناتور الجمهوري (ادرويس) قائلاً: "بعد أحداث 11 سبتمبر يجب التعامل مع موضوع النفط الأفريقي على أنه أولوية للأمن القومي الأمريكي، ولم يتبق أمام الكونغرس والبيت الأبيض إلا تشريع هذه الاستراتيجية "، وقد

أخذت تلك التصريحات والتوجهات طريقها للتنفيذ ولو بشكل خجـول, فقـد تـدخلت أمريكا في مفاوضات السلام في السودان عام 2002م لأن دارفور تتربع عـلى بحـيرة مـن النفط والماء وبذلك تحاول أمريكا أخذ السبق لتلك المناطق، كذلك زيارة (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكية إلى جمهورية الجـابون، إضـافة إلى دعـوة بـوش الابـن في 13 سبتمبر 2002م لعشرة رؤساء أفارقـة إلى حفـل إفطـار معـه، وقيـام الجـنرال (كـارلتون فولفورد) المسؤول الرفيـع في القيـادة العسـكرية الأمريكيـة بزيـارة إلى (سـاوتومي) و (برانسيب) في شهر يوليو 2002م بحجة دراسة مسألة أمـن العـاملين في مجـال الـنفط بخلـيج غينيـا، وكـان جـوهر المهمـة دراسـة إنشـاء مركـز فرعـي للقيـادة العسـكرية الأمريكية على نفس نسق المركز القائم في كوريا الجنوبية.

فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قدر مجمل احتياطي أفريقيا النفطـي بحوالي 80 مليار برميل، أي ما نسـبته 8.5% مـن الاحتيـاطي العـالمي وقـد اسـتوردت أمريكا في عام 2002م 16% من النفط الأفريقـي وارتفعـت النسـبة في السـنة الماضـية 2015م إلى 25%.

لقد زاد إنتاج النفط الأفريقي وتجاوز خمسـة ملايـين برميـلٍ يوميـاً فهـي تنـتج مقدار ما تنتجه فنزويلا والمكسيك وإيـران مجتمعـة، فالسـودان ينـتج 186 ألـف برميـل يوميا ونيجيريا انتجت 4 مليون برميل يوميا في السنة المنقضية ويُتوقـع أن يصـل إنتاجهـا في سنة 2020م إلى خمسة ملايين برميلٍ يومياً أما أنجولا فتنـتج 3.5 مليـون برميـلٍ يوميـاً أما غينيا الاستوائية فمن أكثر الـدول التـي بهـا شركـات تنقيـب عـن الـنفط فتسـمح لهـا مياهها الإقليمية في سنة 2019م أن تكون المُصدر الثالث في أفريقيا للنفط الخام متقدمـة على الكونغو والجابون التي تنـتج 750 ألـف برميـل يوميـاً[5] إن صراع العـالم اليـوم صراع

اقتصادي مغلف بالسياسة فحيثما وُجد النفط والغاز والمعادن والطاقات البشرية والشمسية والمائية، كان الصراع بين القوى الكبرى على هذه الثروات، تحت غطاء إرساء حقوق الإنسان في الدول المتخلفة وتدعيم الديمقراطية ومحاربة قوى الشر، لكن الصراع في حقيقته هو صراع اقتصادي بحث، بدليل أن الدول الفقيرة التي لا تمتلك شيئاً من هذه الثروات - فلا سؤال عنها ولا اهتمام بها!

أمريكا والاستحواذ على نفط نيجيريا:

نيجيريا لها نصيب الأسد من إنتاج النفط في القارة الأفريقية؛ إذ تسيطر الشركات الأمريكية علي أزيد من 7.5 مليار دولار من الاستثمارات في قطاع النفط وحده في نيجيريا التي تضخ أزيد من 2.26 مليون برميل يومياً، يذهب نصفه إلى أمريكا وبذلك تأتي نيجيريا في المرتبة الرابعة في قائمة الدول المصدرة نفطها لأمريكا، وتعمل على رفع صادراتها من النفط النيجيري إلى 2 مليون برميل يومياً في 2017م، وبذلك فهي تمارس الضغوط على نيجيريا للانسحاب من عضوية منظمة الأوبك التي تخصص لنيجيريا حصة إنتاج تقدر بحوالي 1.8 مليون برميل يومياً، بالرغم من أن نيجيريا لم تتقيد بهذه الحصة فهي تزيد عليها بـ 570 ألف برميل يومياً، إلا أن نيجيريا لم تلتفت إلى الضغوط الأمريكية من الانسحاب من عضوية الأوبك قائلة على لسان وزير الإعلام في الحكومة النيجيرية بأن نيجيريا حكومة رشيدة تعرف أين تقع مصالحها ولذلك فإنها لا تنوي الانسحاب من عضوية الأوبك ، إن أمريكا تراهن على نيجيريا وتحاول أن تطفئ أية قلاقل قد تحدث على أراضيها محافظة على النفط العالي الجودة، وقد استوردت منه في الثلاثين سنة

الماضية ما قيمته 320 مليار دولار نهبت منها بنوك أمريكا وأوروبا أزيد من أربعة مليار دولارا وهذا ما صرح به آخر حاكم عسكري لنيجيريا (سانياباشا) الذي قال: إن أربعة مليارات من الدولارات ذهبت في بنوك أمريكا وأوروبا ومازالت الحكومة النيجيرية تطالب بها.

تعتمد نيجيريا في تسليحها على السلاح الأمريكي والانجليزي لحماية مقدرتها الاقتصادية من العصابات الإجرامية التي في بعض الأحيان تقترب من الحقول النفطية.

لقد أرسلت أمريكا قوات من مختلف الأصناف الجوية والبرية والدفاع الجوي إلى نيجيريا عندما تعرضت البلاد إلى قلاقل واضطرابات إثر إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية، التي كان من مرشحيها رجل الأعمال النيجيري (مسعود انجولا) عام 1994م، فشهدت البلاد عصياناً مدنياً تسبب في غلاء المحروقات وارتفاع الأسعار، واستمر هذا الحال ست سنوات قتل فيها أزيد من عشرين ألف نيجيري.[6]

فأمريكا مصالحها الاقتصادية أهم من عدد سكان نيجيريا البالغ عددهم مائة وأربعون مليون نسمة، فالنفط قضية حياة أو موت لأمريكيا، وبذلك تحافظ على الأنظمة التابعة لها، بل إن عدداً من الرؤساء تفرض عليهم الزواج من أمريكيات الأصل بل وضابطات في المخابرات الأمريكية برتب عالية !

غينيا الاستوائية:

تُعتبر غينيا الاستوائية من الدول المنتجة للنفط ويطلق عليها الكويت الأفريقية، فقد زاد إنتاجها من النفط الخام العالي الجودة في سنة 2001م

إلى 70% وفي سنة 2015م وصل إلى حوالي 94%، وتمتلك احتياطياً قدر بحـوالي مليـاري برميل، ولذلك أسرعت أمريكا بإعادة العلاقات معها وفتح سفارتها بعد إغلاقها في عهد الرئيس السابق (بيل كلينتون) لأسباب تتعلق بالموازنة المالية، مع أن ممارسات الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم غينيا الاستوائية دموية ولا قيمة عندهم لحقـوق الإنسـان إلا إن أمريكا تغاضت عن كل ذلـك في سـبيل مصـالحها الاقتصـادية ضـاربة بـذلك عـرض الحائط بأكذوبة حقوق الإنسان التي تنادي بها ليلاً نهاراً، والعصا الغليظة عـلى الـدول النامية، إن ثلثي الالتزامات النفطية في غينيا الاسـتوائية ممنوحـة لعمـلاء أمريكـا مـن ذوي العلاقات الوطيدة بالإدارة الأمريكية منذ عهد جورج بـوش الأب, وعنـدما تسـلم جورج دبليو بوش رئاسـة أمريكـا أنفـق رئـيس شركـة (سي أم اسـانيرجي) (ولـيم مـاك كورميك) بمبلغ 100000 دولار في احتفال تسليم جورج دبليو بوش الرئاسة.[7]

أنجولا:

شهدت أنجولا فترة من الحروب الأهلية غذت فتيلتها أمريكا لأزيد مـن ثلاثـين سنة مزقت نسيجها الاجتماعي وأفقرت وجهلت شعبها، إلى أن أدركت أن في بـاطن أرض أنجولا أزيد من 70% من الألماس العالمي والنفط وعدداً من المعادن، لـذلك سـال لعـاب أمريكا وتحركت نحو أنجولا مطفئةً نار الحرب الأهلية التـي أشـعلتها في سـبيل الوصـول إلى مقدراتها الاقتصادية، فزجت بشركاتها النفطيـة فيهـا بعـد أن تضـاعف إنتاجهـا عـدة مرات من النفط، بعد ضخ شركات النفط الأمريكية ما يقارب مـن 18 مليـار دولار نفطـاً في الفترة ما بين 2000م إلى 2004م إلى أن وصـل إنتـاج أنجـولا إلى أكـثر مـن 3.2 مليـون

برميل يومياً، وقد زادت الاكتشافات النفطية في أنجولا لأزيد من عشرين حقلا نفطيا حولت أنجولا إلى لاعب رئيس في السوق الأفريقي حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد نيجيريا، تصدر أزيد من 50% من إنتاجها النفطي إلى أمريكا حيث تسيطر شركة (شيفرون) الأمريكية وحدها على أزيد من 75% من إنتاج النفط، فهي ثامن مزود لأمريكا للنفط الخام على مستوى العالم، إذ يمثل النفط 95% من صادرات أنجولا.[8]

أمريكا ونفط السودان:

عندما تم اكتشاف النفط في دارفور وجنوب السودان، انقلب التعامل الغربي وعلى رأسه أمريكا رأساً على عقب فكانت أمريكا تناصب السودان العداء على أنه راعٍ للإرهاب ومنتهكاً لحقوق الإنسان إلى غير ذلك من الحجج الواهية، بعدها أصبحت نظرتها للسودان على أنه شريك، وأيقنت بأنّ السودان يتربع على بحيرات من النفط وشعرت بخطر الصين يزحف حثيثا، وسارعت إلى الكيد بفصل جنوب السودان عن شماله, ووعدت الجنوب بأنها الحليف الدائم له ضد الشمال، وأوعزت إلى سكان دارفور بأنها ستعمل مع المجتمع الدولي على منحهم الاستقلال بقيام دولة الشرقاوة الكبرى والتي ستكون عاصمنها الكفرة بليبيا[9]بشرط تمكينها من نفطهم دون إدخال أي منافس آخر، محاولة إيجاد طريق عبر الساحل الغربي للقارة الأفريقية وخليج غينيا الاستوائية وقطع الطريق أمام الدول المنافسة لها مثل الصين وفرنسا.[10]

لقد تحرّكت الإدارة الأمريكية بسرعة فائقة للسيطرة على مناطق النفط الاستراتيجية في القارة الأفريقية، مستخدمة في ذلك عدة أساليب وطرق وترتيبات منها:

1- إقامة قواعد عسكرية لجميع أنواع الأسلحة في الدول التي بها نفط بل والتدخل إذا ما دعت الضرورة لذلك، مثل التدخل الأمريكي في ليبيريا وتأمين أنابيب نفط تشاد والكاميرون والذي ينساب عبوة 250 ألف برميل نفط عالي الجودة يومياً.

2- منعت الإدارة الأمريكية الصراعات والحروب الأهلية في الدول النفطية من القارة الأفريقية حفاظاً على آبار النفط وليس على أبناء القارة الأفريقية، فقد أنهت الصراع الذي كان قائماً بين أنجولا وحركة (يونيتا) في أبريل 2002م، ومرد ذلك إلى نفط أنجولا (وليس حباً في الشعب الأنجولي) الذي أصبح (أي النفط) يمثل أهمية كبرى للإدارة الأمريكية.

3- من أجل المراقبة والسيطرة على منابع النفط الأفريقي اتخذت الإدارة الأمريكية دبلوماسية الزيارات المتكررة.

4- دفعت الإدارة الأمريكية بالشركات النفطية العملاقة مثل: (موبيل وشيفرون واكسون) لإقامة فروع لها في الدول النفطية الأفريقية.

5- تشكيل مجموعة أطلقت عليها الإدارة الأمريكية مجموعة "المبادرة السياسية للنفط الأفريقي" وهي مشكّلة من ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات النفط من القطاع الخاص الأمريكي وعدد من رؤساء الدول النفطية الأفريقية، وكان من أولويات هذه اللجنة التي عقدت عدة اجتماعات في أمريكا أن أصدرت دراسة بعنوان "النفط الأفريقي أولوية الأمن القومي الأمريكي والتنمية الأفريقية" وجعلت هذه المجموعة على

هياة فريق عمل يتحرك في القارة الأفريقية لتأمين مصالح أمريكا النفطية.

لقد نبه (كين سيلفر ستاين) المتخصص في الشـؤون النفطيـة في تقريـر قدمـه للكونغرس الأمريكي على أن منطقة غرب أفريقيا من أسرع المناطق نمواً للنفط والغـاز للأسواق الأمريكية، واقترح زميله (بول مايكل) بإنشاء قوة عسكرية أمريكية تتمركز في منابع نفط أفريقيا وجنوب الأطلسي، حتى تـتمكن القـوات البحريـة والبريـة بـالتحرك بسرعة لحماية المصالح الأمريكية.[11]

وهذا الجدول يبين التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول غرب أفريقيا حتى سنة 2007م (8)

ت	الدولة	الصادرات	الواردات	العجزفي الميزان التجاري
1	أنجولا	1.236.962	12.210.961	10.946.996
2	الكاميرون	131.476	306.742	175.266
3	ساحل العاج	156.118	585.403	429.285
4	غينيا الاستوائية	234.482	1.682.878	1.448.396
5	الجابون	473.689	2.146.911	1.673.222
6	غانا	403.928	198.275	205.653
7	ليبيريا	72.754	115.303	42.549
8	نيجيريا	2.688.619	32.525.048	29.836.429
9	ساوتومي وبرنسيب	6.741	0.393	6.348
10	السنغال	150.584	18.734	131.850

المصدر:موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / واشنطن

مراجعة للاستراتيجية الدفاعية الأمريكية (الصومال نموذجاً):

بعد نهاية فترة الحرب الباردة وخروج الاتحاد السوفيتي القطب المضاد من على المسرح الدولي كمنافس لأمريكا، أخذ البنتاغون يعمل على ترتيب أوراقه في العالم بعد أن فرغ له المجال ذلك مع مطلع 2001م إلى أن جاءت أحداث 11 سبتمبر لتضخِّم الموقف أكثر أوكما يقال (عملت من الحبة قبه).

بعد مراجعة الاستراتيجية الدفاعية البديلة للبنتاغون التي كان يعتمد فيها على جمع القوات وكثرة التسليح، لم يعد اليوم يمثل أهمية ولا مقياس للقدرة الهجومية أو الدفاعية، بل إن علم التكنلوجيا دخل بقوة في جميع مضارب الحياة بما فيها اللوجستية والنيرانية والقيادية والتكتيكية. وبذلك قلب موازين التكتيك العسكري رأساً على عقب، اقتضت التكنلوجيا العسكرية تكوين وحدات عسكرية صغيرة الحجم، على أن تكون عالية التدريب ومزودة بأحدث التقنيات وتمتلك نوعيات مختلفة من التسليح، تعطيها قدرات قتالية فعالة تساوي ما كان معداً لقوات كبيرة تفوقها في الحجم عشرات المرات.

وفي أغسطس من عام 2004م خطب الرئيس الأمريكي بوش خطاباً معلناً: إعادة تنظيم القوات المسلحة بما يتماشى وعصر التكنولوجيا بعودة عدد كبير من قواته من خارج الولايات المتحدة مع إعادة نشر نوعية جديدة من القوات تتصف بسرعة الانتشار عالمياً فضلاً عن مرونتها.

وجاء البنتاغون لكي يرسم إطاراً عاماً للاستراتيجية بتغيير مائة وثمانين درجة في إطار ايدلوجية عسكرية جديدة تنص:

1- الرفع من القدرات الدفاعية الذاتية لتحقيق احتياجات الدور الأمريكي في القرنين الواحد والعشرين والثاني والعشرين وفق المعطيات الآتية:

أ- رسم سياسة جديدة لنشر القوات خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، بصورة أكثر شمولاً، حتى يتم تحقيق وجود دائم ومحسوس للقوة الدفاعية بمنهج يتم من خلاله ردع العدو.

ب- استحداث نوع من التكتيك يصل بالقوات إلى أعلى قدر ممكن من التفوق التكنولوجي الأمريكي إذا ما قورنت بالقوة المضادة، وتستفيد من

الكم الهائل من المعلومات والسرعة الفائقة لأسلحة القتال والدقة المتناهية لوسائل إنتاج النيران.

وقد وضع((رامسفيلد)) وزير الدفاع السابق منهجاً يستند على بناء التشكيلات القتالية التكتيكية، التي تركز على القدرة النيرانية العالية وتمتلك المقدرة على التكيف في أي مكان تجري فيه العمليات، وتعتمد في تنفيذ عملياتها على القوات المنقولة بحراً وجواً، وهذه الخطة (لرامسفيلد) تحقق جملة من المكاسب الاستراتيجية من اتزان وتكتيك وتعامل ديناميكي في مسارح العمليات الخارجية.

وقد شمل هذا التطور للاستراتيجية الأمريكية القوة البحرية بنشر سبع حاملات طائرات، وتوضع في حالة تأهب مستمر، وتغطي خمسة أقاليم مختلفة من قارات العالم، وقد أطلقت على هذه الخطة ((خطة رد الفعل السريع للأسطولfrp))وتلبي هذه الخطة للبنتاغون القدرة على تلبية احتياجات الأمن القومي، إذا ما تعرضت أمريكا لأي مشكلات.

وتتألف هذه القوة من اثنتي عشرة قطعة بحرية منها مدمرتان مزودتان بمنصات لإطلاق الصواريخ الموجهة توجيهاً دقيقاً، وسفينة للإمداد والتموين وقواعد إطلاق صواريخ من طراز كروز وتسعة أسراب جوية متنوعة، كذلك قوات برية مُدّربة تدريباً راقياً مسلحة تسليحاً خفيفاً ومتوسطاً قد يصل عددها ما بين لواء وثلاثة ألوية من مشاة البحرية.

بعد هزيمة أمريكا خارج أرضيها في جمهورية الصومال ما بين 1992-1994م، أعاد الرئيس ((بيل كلينتون)) حساباته بأن غَلَّبَ مصالح أمريكا الاقتصادية على طموحاتها الاستعمارية بدعوته القيادات والمنظمات الأفريقية الإقليمية مع الوزراء الأفارقة ونظرائهم الأمريكان لاجتماع عُقِدَ في

واشنطن في مارس 1999م، وكان جدول الأعمال يتمحور حول دعم علاقات الشراكة بين الجانبين، وتشجيع التنمية الاقتصادية والتجارية مع العمل على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وكان من نتائج هذا المؤتمر مبادرة كلينتون قانون فرص التنمية الذي أُطلق عام 2000م، وينص على إعفاء بعض السلع الأفريقية مثل الجلود والقطن من الضرائب الجمركية، وبذلك فُتحت الأسواق الأمريكية للمُنتجات الأفريقية التي تحصلت عليها من مردود اقتصادي يفوق خمسة أضعاف ما تقدمه لها أمريكا من معونات!

فبلغ حجم التبادل التجاري بين أمريكا وأفريقيا التجارة من 1990 إلى 2004م ما قيمته 44.5 مليار دولار, واستفادت من هذا القانون سبع وثلاثون دولة أفريقية منها 24 دولة في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء.

وقدصَدَّق بوش في سنة 2004م على قانون ينص على الإسراع بالمبادرة ويستمر تطبيقه إلى نهاية 2015م، وحول هذا التعاون الأمريكي الأفريقي فإن الرئيس الأمريكي قدم في تقريره السنوي عن دول أفريقيا فيما وراء الصحراء ومدى تطبيق ((قانون فرص التنمية)).

عُرفت سنوات الثمانينات بتنامي نشاط الدول الكبرى الاقتصادي الذي أصبح الاتجاه الأهم في الاستراتيجية المعاصرة للقوى الكبرى مع الدول النامية، وتعد أفريقيا واحدة من الأهداف الأساسية لهذه السياسة، وتبذل أمريكا جهوداً حثيثة في سبيل الوصول إلى خلق سياسة تجاه أفريقياعلى المدى البعيد، فأفريقيا اليوم تحتل مركز الصدارة باحتياطاتها للكروم والمنغنيز والذهب واليورانيوم والنحاس وعدد من الخامات الأخرى. في إطار إقامة علاقاتها مع الأقطار الأفريقية تُولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً

بالغاً لتوريد الخامات الطبيعية من أفريقيا، وقد أفصح عـن ذلـك (ج كـروكير) مـدير مركز الدراسات الأفريقية بجامعة جورج تاون والمعين بقرار من بقـين في 1981/10/5م إذ قال ((إن الأقطار الممتدة إلى جنوب الصحراء تعتبر مصدراً للكثير من الخامات ذات الأهمية الحيوية الكبيرةلتطورنا ودفاعنا، وفي بعض الحالات تلبي كل متطلباتنـا عملياً وخاصة من عنصر الكـروم لسـياراتنا، وصـناعاتنا العسـكرية ومـن المنغنيـز لصـناعات التعدين ومن الكوبليت لإنتاج المحركات النفاثة، ومعدات مناجم التعدين وكذلك من النحاس والألماس الصناعي والرخام الخ.....)).

لقـد تولـت الإدارة الأمريكيـة في الثمانينـات اسـتيراد المعـادن مـن أفريقيـا، فمعدني البلاتين والفاناديوم من جنوب أفريقيا، والألماس الصـناعي مـن زائـير وجنـوب أفريقيا وأنغولا والكروم من زامبيا وجنوب أفريقيـا والبولسـتيات مـن غينيـا وأكاسـيد المنغنيز مـن جنـوب أفريقيـا والغـابون، والكوبلـت مـن زائـير وزامبيـا أمـا اليورانيـوم والنحاس والنيكل فيتم استيرادها من نيجيريا والنيجر والغابون وليبيريا والجزائر.

ويعد الـنفط مـن أهـم صـادراتها حيـث اسـتوردت 40% مـن احتياجاتهـا في الثمانينات وفي التسعيناتفقد ارتفع إلى أزيد من 50%.

وبطبيعة الحال فإن الرأسمال الأجنبي هو المسيطر على اقتصاد جّل الدول الأفريقيـة، وتتبوأ أمريكا المركز الثاني بعد الصين في حجم الاسـتثمارات الخاصـة في القـارة الأفريقيـة حيـث تحتل 70% من الاستثمارات الأمريكية في عملية صناعة التعـدين والصـناعات النفطيـة. ولمزيـدٍ مـن التوسـع الاقتصـادي في أفريقيـا قـرر سـتراتيجو الأول سـتريت الإسراع وبـدون رقابـة دقيقة إلى ضخ الأمـوال الأمريكيـة للـدول الناميـة، و وصـلت الاسـتثمارات الأمريكيـة بمتوسـط

سنوي قدره 14%، وإلى بداية الثمانينات كانت قد تجاوزت 4 مليارات دولار (زادت بأكثر من 23 ضعفاً)، من سنة (1950-1980م) فإن ثلثي مداخل أمريكا من استثماراتها الخارجية تأتي من الدول الناميةما يفيد بأن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية النامية لها أهمية قصوى لدفع الرأسمال الأمريكي للاستثمار فيها، وهذا يدل على أن الرأسمالية العالمية لا تستطيع بأي شكل من الأشكال حل مشكلة تطورها الأمني إلا بالتعجيل بالتوسع الخارجي بالسيطرة على الدول النامية واخضاعها لطموحاتها بإشعال لهيب الفتنة بين أهاليها.

إنَّ السياسة الاستراتيجية الأمريكية تعمل أقصى ما في وسعها إلى جر أقطار الدول النامية بصورة أكثر وضوحاً وتوسعاً، إلى ربطها بعملية إعادة بناء الإنتاج الأمريكي كأحد شروط إعادة الهيكلة الاقتصادية الأمريكية، إلا إن هذا التسابق الأمريكي في أفريقيا و وصولها إلى المرتبة الثانية في الوجود أنهي مع منتصف 2014م حيث قفزت الصين إلى أولى العمالقة التي لها وجود في أفريقيا وبذلك سبقت أمريكا.

إن واشنطن تمهد بكل الطرق، بتصدير رأسمال المنشآت الوسطى والصغرى، لأفريقيا والهدف المرجو من ذلك يختصر في مسألتين :أولاهما مشكلاتهم تنفرد عن وضع الشركات الاحتكارية العابرة للأطر القومية غير المقبولة لدى الدول النامية وثانيهما استغلال قدرة المنشآت غير الكبيرة على التكيف السريع لظروف الدول الفنية الصاعدة.

وسنوياً تواجه أمريكا في شركات احتكارية متخصصة في الاستثمارات لما وراء البحاربعد أن يتلقى العشرات منهم في معهد السياسة الأفريقية الأمريكية ومقره في نيويورك والمواضيع المطروحة: دراسة نفسية

وسـيكولوجية للعقليـة الأفريقيـة، إضـافة لـتعلم اللغـات الأفريقيـة الهوسـا والفلانيـه والسواحلية والعربية.

وفي سنة 1983م استحدث في الإدارة الأمريكية وظيفة نائب مسـاعد سـكرتير الدولـة للشـؤون الأفريقيـة، وقـد عـين لـه الخبـير الـدبلوماسي (ريبنسـون) وأعطـى التعليمات على أن يعمل بكل ما في وسعه عـلى توطيـد مواقـع الشركـات الاحتكاريـة الخاصة في أفريقيا. وبذلك عمل على توثيق صلاته مع (وول سـتريت) ومـع عـدد مـن الشركـات الصـناعية الأمريكيـة، وقـد وجـه (تـش كـروكير) في مـؤتمر اقتصـادي بولايـة (تكساس)المستخرجين والتجـار الأمريكـان بـألاَّ يتركـوا الاسـتثمارات في أفريقيـا لبلـدان أخرى، وألاَّ يسمح للشركات الأوروبية الغربية أن يكـون لهـا نصـيب في ثـروة أفريقيـا، وحرضهم على استخدام الدبلوماسية والهـدوء والحـذق وجاذبيـة التقنيـة باسـتطاعتها جذب صناع القرار من السياسيين الأفارقة، أن يضعوا إلى مدراء هذه الشركات أكثر من الإصغاء للحكومة الأمريكية وبذلك يسـتطيعون أن يطوعـوهم كـيفما شـاؤوا. وبـذلك تنجح السياسة الأمريكية في السيطرة على اقتصاد أفريقيا بـدون منـازع، وقـد وصـفت المجلة الأمريكية (انيتوشن لانفيستور) أفريقيا بأنها مثل جنـة الآخـرة لرجـال الأعـمال الأمريكان.

ويبدو أن كاتب المقال من مسلمي أمريكالأنه وصـف أفريقيـا بجنـة الآخـرة ليس هناك وجه شبه بالطبع ولكن هكذا يقول عدد من الكُتَّاب !

وفي شهر يناير من عام 1982م زار وزيرا الزراعـة والتجـارة الأمريكيـان وبرفقتهم خمسة وعشرون رجل أعمال أمريكي عدداً من الدول الأفريقية مثـل: سـاحل العـاج وبهـا ثلاثـون شركـة أمريكيـةمن بينهـا عشر شركـات نفـط. وفي الكاميرون توجـد بهـا أربعـون شركـة أمريكيـة، وفي الغـابون تسـتحوذ الشركـة

الأمريكيـة (ليونايتـد سـيتش سـتيل) عـلى الصـناعات مثـل: اسـتخراج المنغنيـز وخـام الحديد.وتعمل شركات البناء الأمريكية في هذا البلد على مد سكة حديد وتُعتبر أضخم خطوط سكك حديدية في القارة. أما عـن السياسـة التجاريـة لأمريكـا في أفريقيـا فقـد طبقت الاتفاقيات سالفة الذكر ما يخص بنـد التجـارة؛ ففـي السـبعينات والثمانينـات زادت صادرات الولايـات المتحـدة لكـل مـن نيجيريـا وزامبيـا وتنزانيـا وسـاحل العـاج والغابون والكاميرون وغينيا، بأزيد من 50%، وزاد استيراد أمريكا من هذه الدول عـام 1982م 23.7 مليار دولار، وبـذلك شـكلت الصـادرات الأمريكيـة 7.9 والـواردات 15.8 مليار دولار.

تمثل المساعدات الاقتصادية بمختلف فروعها مركزاً هاماً في مخطـط الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التوسـعية تجـاه القـارة الأفريقيـة، فهـي تهـب في أقصى الظـروف لأعمالها التجارية في أفريقيا، فبصرف القروض للدول الأفريقية تعمـل كورقـة ضـاغطة عليها بإعاقة تطورها الاقتصادي والاجتماعي وإرساء ظروف التصرف المطلق للشركـات الاحتكارية العابرة للأطر القومية في سياساتها واقتصادياتها الزراعيـة والمعدنيـة، وهـذا أكـده (في. ماسـكي) الـذي يشـغل سـكرتير الحكومـة الأمريكيـة أمـام لجنـة السياسـة الخارجية إذ قال: إن الصواريخ لا تؤدي دوراً مهماً في الدفاع عـن مصـالح واشـنطن في العالم الثالـث بـل تطـور الدبلوماسـية وبـرامج المسـاعدات، ونحـن نفتقـر إلى المائـدة السياسية للأقطار النامية !

فقد أكد(ج. كروكير) مدير مركز الدراسـات الأفريقيـة التـابع لجامعـة جـورج تاون, بأن برامج مساعدات واشـنطن للـدول الناميـة يوسـع للدبلوماسـيين الأمريكـان إمكانيات التأثير السياسي على الحكومات الأفريقية.

في بداية الثمانينات أخذت أمريكا بالتنسيق بين مؤسساتها التي تقدم المساعدات لأفريقيا، فقد أقامت الحكومة الأمريكية في سنتي (1983-1984م) عدة اجتماعات ضمت وزارة التجارة و وكالة المخابرات المركزية و وزارة الدفاع[12] إلا أنه رغم ما تقوم به أمريكا من مساعدات مشبوهة لأفريقيا إلا أن جّل الدول الأفريقية انحازت إلى الصين اقتصادياً واجتماعياً ورأت في السياسة الأمريكية على أنها سياسة استعمارية بمعنى الكلمة وأن هدفها الأول والأخير السيطرة على مقدرات أفريقيا الاقتصادية بقوة السلاح وبذلك لجأت الشعوب الأفريقية إلى الصين التي لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية بل ساعدتهم على التحرر سياسياً واقتصادياً من القوى الكبرى.

هامش الفصل الثالث

التواجد الأمريكي في غرب أفريقيا بين المد والجزر في ظل المنافسة الصينية:

(1) African Development Bank African Development Report 2003 oxford and Newyourk: oxford university pres. 2004. Daniel Morris ، the other oil Rich Gulf National Interest online ،April 25 ،2007 p2 ، DaridHshinne African policy forum ،May 8th ،2007 p2 Letitia Lawson US. African policy since the cold war. strategic insights VI ،march 10 ، 2007.

و وليد عبد الحي المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، عمان الأردن: مؤسسة شومان بدون تاريخ ص 78 وتوبي شيللي، النفط السياسة والفقر والكوكب، نقلته إلى العربية دينا الملاح، الرياض: مكتبة العبيكان 2009م ص ص 139-142.

(2) الهادي المبروك الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية 1999م ص ص48-59 والهادي المبروك الدالي، العلاقات بين مملكة مالي وأهم المراكز بالشمال الأفريقي، منشورات مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء 1990م ص 54 و

Lauren ploch " African command: VS. Strategic Interests and Role of the US.military in African Affairs July 6-2007. p.15.can the Somali Gigi's be contained. International Gigi's Group August 10 2006–Daniel volman US military programs in sub ashram's African 2005-2007 All African 2007.

(3) Keith comesvilla ،" US looks to African for secure oil " BBC News ، sptem. ber2002 Annal Energy outlook 2002 US Department of Energy in formation Administration December – p. 5-6 Report of the National Energy policy Development group National Energy policy may 2002 chapter 8.

(4) I Asps African oil segmposu in proceedings I Asps January 2002 p.5 James Doo in west African visits power seeks to primes oil pumps" the New York times 6 September 2002p. A6.

وعطيـة عيسـوي، دوافـع أساسـية، الأهـرام 2008/2/28 ص 4 وعبـد المـنعم طلعـت، الهجوم الهادئ ص ص 200-205.

(5) إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الأن، بيروت:دار الكتاب الجديد 2005م ص161 وحمدي عبد الرحمن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا مجلة البيان العدد الثاني، تصدر عن منتدى الإسلامي، شهر 2005/9م وأحمد عرابي، أفريقيا بين أمريكا والصين، صحيفة البيان الإماراتية 21-2-2008م و

Michael Schiffer: The U.S. and rising //Powers. http/www.stanleyFdn.org

وعاصم عبد الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي عـلى مـواد القـارة الأفريقيـة يوليـو 2010م.

(6) حمدي عبد الرحمن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، المرجع السـابق، ص38 وزهير سراي، مقالة بعنوان: اسلوب أمريكا الساذج وذكاء ثقافة الصرعات في أفريقيا، الجزائر: مركز الدراسات الاستراتيجية 12-4-2010م.

(7) حمدي عبد الرحمن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، المرجع السابق ص41.

(8) حمدي عبـد الـرحمن، ، سياسـات التنـافس الـدولي في أفريقيـا، المرجـع السـابق ص41.

(9) فالليبيين ما لم يلملموا جراحهم وينسو خلافاتهم وأحقادهم ولا يعيرون أي أهميـة لتوجيهات الغرب ويضعون مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات، فـإن الـوطن يسـنهب منا عاجلاً أم أجلا، فالكفرة سيتم ضمها إلى دولة الزغاوة الكبرى في السودان وغـدامس وغات والقطرون سيتم ضمها إلى دولـة ازداد في شـمال مـالي وبـذلك سـتلعننا الأجيـال القادمـة مـثلما لعنـة مـن بـاع أوزو إلى فرنسـا فلـماذا هـذا الصراع؟ أن خـيرات ليبيـا تكفي عشرة أضعاف عدد الليبيين! فعدد سـجناء الصـين يفـون عـدد الليبيـين يـأكلون

ويشربون *** وعدد منهم تشغلهم دولتهم خارج أراضيها وسيلتهم الزنجوم من الجنوب فعدد سكانه لا يزيدون عن أربعمائة ألف نسمة وما يتواجد فيه من الأفارقة اليوم أكثر من ثلاثة أضعاف سكانه وهذه الأعداد في تزايد وسيتم الزحف بها إلى الشمال من أجل العيش فإذا كان مركز النصر في مدينة الزاوية وصل عدد المهاجرين فيه في بداية 2016 إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة مهاجر فما بالك بباقي مراكز إيواء المهاجرين في ليبيا ناهيك على الذين لم يتم حصرهم أن الوطن سيبتلع إذا استمرين بهذا الشكل الصراع بين الشرق والغرب والجنوب وستكون لقدر الله خدم منازل للغير وبعد ذلك لا ينفع الندم وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

(10) حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية العدد 114 يناير 2001م ص ص 192-193.

(11) كين سيلفر ستايك، السياسة الأمريكية تجاه الكويت أفريقيا، مجلة نيشنمغازين 2002/4/22م والنفط الأفريقي، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور 2002/5/33م.

(12) Defense Logistics:Gao's observations on Maintenance of the Navy. fleet Response plan Gao ،June 18. 2004

وعبد المنعم طلعت ص ص 206-210 وحمدي عبد الرحمن موقع إسلام اوتلاين 1999/10/13 WWW.islamonline.net

وجلال يحي، التنافس الدولي في بلاد الصومال، القاهرة: دار المعرفة 1995 ص 29 وجلال يحي، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، الإسكندرية: مطبعة الإسكندرية 1968 ص86.

الفصل الرابع

الصين وأمريكا صراعاً أم اتفاق

المبحث الأول: جدلية الصراع الصيني الأمريكي وأثره على دول غرب أفريقيا

- الصراعات المسلحة.
- نظرة أمريكا الطوبوية للصين.
- ديمقراطية الغرب وآثارها السلبية على القارة الأفريقية (سياسياً واجتماعياً).
- المديونية وطُعم الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثاني: التجارة والاستثمار حلقة متقدمة في تطور العلاقات الصينية الأمريكية ما بين (1972-2015م).

- الصناعات في القارة الأفريقية ومساهمة سوق العمل.
- الأضرار الواقعة على البيئة.

المبحث الثالث: قضايا التوتر بين الصين وأمريكا

- مشكلة تايوان.
- مدى الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأقصى.
- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- إدخال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.
- موضوع حقوق الإنسان.
- المقاصد المستقبلية للسياسة الأمريكية نحو الصين.
- سياسة أمريكا نحو القارة الأفريقية.
- الصين القوة الواعدة لقيادة العالم.

المبحث الأول

جدلية الصراع الصيني الأمريكي وأثره على دول غرب أفريقيا

لقد كان للتنافس الصيني الأمريكي على شعوب القارة الأفريقية آثاره السلبية، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وترتب على ذلك جملة من الأزمات أثَّرت بشكل أو بآخر على القارة السمراء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من هذه الأزمات:

1-الصراعات المسلحة:

تشكل الحروب والنزاعات المسلحة تهديداً خطيراً على استقرار أمن دول القارة الأفريقية ومرد ذلك صراعات السلطة والاقتصاد وهيمنة قبيلة أو مجموعة على الاقتصاد وتفكيك اللحمة الاجتماعية حتى يتم الاستقرار لطائفة معينة.

فمنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي عرفت القارة الأفريقية تزايداً مُطَّرداً في النزاعات المسلحة ؛ ففي عام 1989م اندلعت الحروب الطائفية في شمال جمهورية مالي، بما يعرف بحركة أزواد بقيادة إياد الجدالي ومساعده العقيد بلال، الذي قتل في إحدى معارك شمال مالي، وشملت هذه الجبهة جمهورية النيجر. فكان مسرح الصراع مدينة طاو, وكني,واقدز, وزندر، وتنبكت.وقد تم تهجير أعداد منهم إلى موريتانيا والسنغال وساحل العاج وليبيا. وفي سنة 1996م كانت أزيد من خمس عشرة دولة أفريقية تعاني من ويلات الصراع المسلح، وقد حصدت هذه الحروب أزيد من عشرين ألف أفريقي وشردته أزيد من سبعة آلاف غادروا بلدانهم إلى بلدان أخرى.

وقد تفاقمت الصراعات المسلحة بين الدول الأفريقية، كان يغذيها الغرب، وفي مقدمتهم فرنسا وأمريكا فقد عرفت المنطقة الممتدة من جنوب جمهورية السنغال، مروراً بجمهورية ليبريا حروباً دامية أُقحم فيها أزيد من ست دول أفريقية هي: سيراليون وغامبيا وغينيا بيساو وغينيا كونا كري, وبوتسوانة وروانـدا وبوروندي وأوغندا وتشاد وجيبوتي والسودان.

وقد أدت هذه الصراعات المسلحة لتهجير أعداد كبيرة من بلدانها, ومن أكثر الدول الأفريقية تضرراً دولة سيراليون فهي من أكثر الدول هجرة؛ فقد هاجر منها(451,000) لاجئ، وجمهورية الصومالهاجر منها (429,000)لاجئ، والسودان (384,000)، وجمهورية أرتيريا. (33,000)، وجمهورية يوردني(30,000)لاجئ، وغينيا كونا كري (470,000)لاجئ، وإثيوبيا (317,000) لاجئ، إضافة لذلك فقد لجأ أزيد من مليون ونصف المليون من إقليم دارفور إثر الحروب التي اندلعت في عام 2003-2004م، فقد هاجروا إلى ليبيا، ومصر وتشاد.

أيضاً شهد عدد من دول أفريقيا صراعات مسلحة على الحدود مثلما حدث بين النيجر وبنين والصومال وإثيوبيا في سنتي 1963-1971م، والنزاع الأوغندي السوداني عام 1978م، والذي جَرَّ على الشعبين الويلات بأن هاجر أعداد كبيرة من السكان إلى خارج أوطانهم كذلك الصراع المسلح الذي اندلع بين ليبيا وتشادراح ضحيته أزيد من أربعمائة ألف قتيل من الطرفين.[1]

إن الصراعات والنزاعات المسلحة في القارة الأفريقية سببها صراعات سياسية واقتصادية وعرقية، تدور كلها حول تحقيق مصالح فردية، وبذلك نشاهد باستمرار الانقلابات العسكرية على السلطة.فالأنظمة الأفريقية غير

مستقرة وبذلك من الصعوبة بما كان أن تحقق استقراراً سياسياً وتنمية بشرية بل نجدها غارقة في الديوان.

نظرة أمريكا الطوبوية للصين:

مع أن أمريكا اليوم القطب الأوحد في العالم، بما تتفوق به من تقدم تكنولوجي وهيمنة عسكرية وعضلات مفتولة، إلا إن عقليتها مازالت عقلية الخمسينات والستينات, ولم يحدث فيها تطور يواكب تطورها التكنولوجي، فهي مازالت تُقِّيم الصين بأفكار كارل ماركس، على أنها الدولة الشيوعية التي تأخذ بحتمية انهيار الرأسمالية، كما أن العقلية الأمريكية، مازالت متخمرة في تفكيرها؛ مقولة (ماوتسي تونغ)(أمريكا نمرٌ من ورق)، وبذلك لم تُحدِّث أمريكا أفكارها بل تركتها جامدة، وبذلك كانت تقديراتها نحو السياسة الخارجية الصينية جد ضعيفة, فالصين حدثت أفكارها منذ سنوات بعيدة وأدركت أن المواجهة العسكرية مع أمريكا مضيعة للوقت والمال، وأنها لم تكن في يوم من الأيام أقوى من الاتحاد السوفيتي الذي انهار نظامه الشيوعي وانقسم إلى دويلات, وبذلك فقد انتهجت السياسة الصينية (الداخلية أو الخارجية) رفع مستوى الفرد وتقوية اقتصادها. تعتمد الاستراتيجية الأمريكية اليوم على الوقوف في وجه تقدم الصين ومنعها من الصعود على السطح الدولي, وتحاول السياسة الأمريكية الهمس في أذن الصين بأنه ليست هناك حاجة للتطلع لأدوار أكبر من حجمها،وتحذرها من الهلاك إذا لعبت في الساحة الدولية كلاعب رئيس ونصحتها على إقامة شراكة معها, أي إعطاء الصين دوراً هامشياً على الساحة الدولية، فأمريكا دائما ترتعد فرائسها من قوة الصين النامية, التي قد تنتزع منها الدور الذي تقوم به, وتبدو العلاقات

الاقتصادية بين القطبين بشكل فكرة التنافس الاقتصادي التجاري، حيث تعمـل أمريكـا ما في وسعها على تفتيت الصـين, وإحيـاء النعـرات الداخليـة الخامـدة, فقـد شـجعت (تايوان) (والتبـت) ومنطقـة (كسـينيجان الإسـلامية)عـلى الاسـتقلال عـن الصـينتحت ذريعة انتهاك الصين لحقوق الإنسان,والوقيعة هـي العصـا الغليظـة التـي تسـتخدمها أمريكا ضد كل واحد يقف ضد سياستها التوسعية وهيمنتها على العالم.

إلا إن أمريكا رغم مخططاتها الإحباطية تجاه الصين ومحاولة فرض رأيها على العالم بأن الصين إذا ما دخلت منظمة التجارة العالمية فلن تدخل على أنها قـوة كـبرى بل دخولها كدولة نامية، ومرد ذلك حرمان الصين من أن تتمتع بالمزايا الخاصة بالدول النامية وهو ما أدى إلى تأخر انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية فترة من الـزمن وما تحقق لها ذلك إلاَّ في سنة 2001م.

لذلك تحاول أمريكا إفساد وعرقلة النمو الاقتصادي الصيني، وتفكيك الوحدة الصينية باستخدام سياسة الاحتواء والهيمنة.حتـى لا تظهـر الصـين كقـوة يحسـب لهـا حساب في عالم أرادت الولايات المتحدة الانفراد به.

وفي نفس الوقت تعمل الولايـات المتحـدة عـلى طـرح فكـرة توسـيع العلاقـات الاقتصادية, ومدى تسـخير السـوق الصـيني لصـالحها, فالساسـة في الخارجيـة الأمريكيـة يرون أن المصالح الأمريكية التجارية والاقتصـادية في الصـين مصـالح حيويـة وجـد هامـة ومن الصعوبة بمكان التغاضي عنهاأو استبعادها، فالسياسة الاقتصادية الأمريكية الصينية سياسة متشابكة ومتداخلة يصعب فصلها حتى وإن كابرت أمريكـا واسـتخدمت العصـا الغليظة ضد الصين, بأنهـا تبيـع الأسـلحة للـدول الخارجـة عـلى القـانون، وتطلـق عليهـا

أمريكا الدول المارقة إلا أن هذا كلام جرائد. فالرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) أيد منح الصين وضع الدول الأكثر رعاية من الناحية التجارية, وعرفت السنوات الماضية اهتمام أمريكا بالسوق الصينية, ورغبتها الملحة في تدعيم علاقاتها التجارية والاقتصادية والتقنية والاستثمارية مع الصين. وقد انتهجت أمريكا سياسة الدخول في حوار استراتيجي مع الصين، تحاول وضع كل الأوراق على الطاولة للمفاوضات بغية استبعاد الصين من الوصول إلى ريادة العالم, خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, وترويج فكرة الخطر الصيني على الدول الآسيوية، بهدف الحد من توسع الصين تجارياً واقتصادياً وتقنياً في الدول الآسيوية، وبذلك أولت أمريكا اهتماماً خاصاً بالقارة الآسيوية ولا سيما أنها تشهد أعلى معدل للنمو في العالم، كما أنها تمتلك القواعد المهمة لزيادة قدراتها التنافسية كمعدلات للاستثمار والموارد البشرية الهائلة, وقوانين العمل الصارمة للتقدم الاقتصادي والتقني في مختلف المجالات.وفيما يهم الولايات المتحدة من مصالح اقتصادية وتجارية تجاه القارة الآسيوية بشكل عام, والصين الشعبية بشكل خاص فقد ارتكزت المصالح الأمريكية للسياسة التجارية والاقتصادية تجاه الصين إلى عدة جوانب:

1- المزيد من فتح أسواق أجنبية متعددة الأغراض والترويج والدعاية للمنتجات الأمريكية في الخارج.
2- تخلي أمريكا عن المواجهة المسلحة تجاه خصمها واستبدالها بالدبلوماسية الاقتصادية.
3- بما أن دولة الصين تمثل مجالاً حيوياً للمصالح الأمريكية فقد سعت أمريكا للمحافظة عليها تجارياً واقتصادياً، وقد أوضح سكرتير الخارجية الأمريكية المساعد للشؤون الآسيوية بقوله: (هناك منطقة في العالم

هامة للولايات المتحدة أكثر مـن منطقـة (الباسـيفيكية) وهـي الصـين عـلى وجـه الخصوص)، حيث إن هذه المنطقة أكثر مناطق العالم سكاناً وأكثرهـا ازدهـارا مـن الناحية الاقتصادية بدليل 40% من تجارة الولايـات المتحـدة الخارجيـة مـع هـذه المنطقة تتم بمعدلات أسرع من غيرها من مناطق العالم.[2]

وبذلك نجد استراتيجيات أمريكا متنوعة التركيـز عـلى الصـين لكنهـا لم تهمـل باقي القارات في العالم.

ديمقراطية الغرب وآثارها السلبية على القارة الأفريقية (سياسياً واجتماعياً)

أدت ديمقراطية الغرب إلى تقوية الصراعـات وخلـق تـوتر, وحالـة مـن عـدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي, وكان من نتائج ذلك القمع السياسي لعدد من طبقات المجتمع وفقدان العدالة الاجتماعية, وحقوق الإنسان في أبسط صورها, فضـلاً عن حالة الفقر التي يعاني منها المواطن الأفريقي رغم خيرات قارته العظيمـة, وهنـاك ظروف خارجية تحيط بالقارة هي: التنافس الدولي على مقدراتها وعلى رأسها القوتـان الصين وأمريكا. إنَّ المتغـيرات الدوليـة الجديـدة التـي خطـت خطـوات متقدمـة نحـو العولمة الأمريكية أعادت حسابات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مركز الخـيرات في العالم, فركزت على دبلوماسية الاقتصاد والتجارة وهي إحدى أركانها بالطبع.

إلا إن السياســة الأمريكيــة اصــطدمت بحــواجز في بعــض الــدول الأفريقية منها: الأمراض والفقر وانحطـاط المسـتوى الثقـافي والتوعـوي الـذي خلفه الاستعمار لهذه القـارة مـن حـدود مصـطنعة لا تـتماشى مـع الأوضـاع

الاقتصادية والديموغرافية, واضحى عدد من قيادات هذه الدول محاولين تكوين الدولة الوطنية, والتعامل مع الموروث السيِّئ، وما حالة نيجيريا إلاَّ خيرَ دليل؛ فقد نالت استقلالها من بريطانيا عام 1960م, وكان أمل المواطن النيجيري أن يتحرر اقتصاده ويستقر سياسياً ويتمتع بالسلام الاجتماعيين أبناء جلدته, إلا إن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع, لأن الغرب مازال خلف الستار، فنشر فيهم مصطلح عدم التسامح والصراعات العرقية، وروح التعالي بين أبناء الشعب الواحد والانفصالية؛ فقد شهدت نيجيريا حرباً دامية اشتعلت بعد ست سنوات من نيل استقلالها أي من عام(1967م إلى 1970م) وسبعة انقلابات عسكرية أكلت الأخضر واليابس.

ونظراً لما تمثله نيجيريا من أهمية استراتيجية للصينوأمريكا فقد عملت الدولتان على استقرارها, والدفع بالعملية الديمقراطية خطوات للأمام, لكي يتم التداول السلمي على السلطة, كما عمل القطبان على إيجاد حلول للصراعات العرقية, وخلق صيغة توافقية بين الرئاسة النيجيرية والقبائل المتمردة على الشرعية وهي تشكل خطورة على الموارد النفطية.

ففي شهر 2007/4م دُفع بالعملية الديمقراطية إلى الأمامبأن أجريت انتخابات عامة على المستوى الفيدرالي في ست وثلاثين ولاية، وفي يوم 21 إبريل من نفس السنة أجريت الانتخابات التشريعية لاختيار رئيس للدولة. وبذلك شكلت انتخابات 2007م نقطة تحول في تاريخ نيجيريا، وانتقلت السلطة سلمياً منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1960م، وقد فاز في الجولة الانتخابية الرئيس (عمر بارادوا) حيث حصل على 75% من إجمالي أصوات المنتخبين وقس على ما قامت به أمريكا من تسوية الصراعات الأهلية في

أنجولا، التي دامت أزيد من سبع وعشرين سنة بوقف دعمها لحركة (يونيتا) والعمل معاً على الاستقرار والتنمية، ولم يكن هـذا العمـل المتواصـل لإيجـاد الاسـتقرار حبـاً في تطبيق الديمقراطية، بل لأن أنجولا تتربع على بركة مـن الـنفط ومنـاجم مـن الألمـاس, وبذلك فتح هذا الاستقرار الباب على مصراعيه للشركات الأمريكيـة والصـينية. لـدخول السوق الأنجولي والأمثلـة كثـيرة عـلى الطمـع الغـربي في قـارة أفريقيـا، كقيـام أمريكـا وبريطانيا بإخماد الصراعات الأثنية والعرقية في سيراليون وليبيريا.

أما الصين فلم تتدخل بشكل فعال في تسوية الخلافات داخل القارة الأفريقية واقتصر دورها على المساهمة في قوات حفظ الأمن مثلما جرى في الكونغو الديمقراطية وليبيريا وساحل العاج.

إنَّ جل النظم السياسـية في القـارة الأفريقيـة، تتمحـور السـلطة السياسـية والاقتصادية فيها تحت سيطرة الدولة, الأمـر الـذي ترتـب عليـه تزويـر الانتخابـات وعدم الشفافية وانتهاك حقـوق الإنسـان وتـدعيم ديكتاتوريـة الفـرد، وفي السـابق كانت الدول الكبرى تلجأ للانقلابات العسكرية لتثبيت عميلها المسـتفيدة منـه, أمـا اليوم فقد طوروا الاختراع بتعـديل الدسـتور لصـالح عمـيلهم، وخـير مثـال الـرئيس (عمر بونجو رئيس الجابون) الذي يرتبط بعلاقـات سياسـية واقتصـادية مـع الصـين وأمريكا، فقد عملت الصين وأمريكا على تعـديل الدسـتور الجـابوني في شـهر يوليـو 2003م، وذلك من أجل إعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة وهو الذي تنتهي ولايتـه في عام 2005م دستورياً, فعدل الدستور بأن منحه منصب رئيس مدى الحياة، وقـد تم تعديل الدستور أزيد من ست عشرة مرة, والحـالات في أفريقيـا كثـيرة، فـالتوجو أيضاً مرت بتعديل دستوري, ففي شهر فبراير من عـام 2005م عـدل الدسـتور بعـد

وفاة الرئيس (أياديما) ليتولى نجله الرئاسة إلى سنة 2008م.مع أن الدستور يشدد في نصوصه على أن يتولى رئيس الجمعية الوطنية مقاليد الدولة مدة أقصاها ستون يوماً.

كل هذا الحرص على استمرار عمر بونجو في السلطة مرده الشركات الصينية للبتروكيماويات, إن استخدام القوى الكبرى ضغوطها على قادة أفريقيا من خلال المنظمات الدولية المانحة مثل صندوق النقد الدوليأو البنك الدوليأو العلاقات الثنائيةتحت شعار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تبرير لتدخلهم في الأمور الداخلية للدول الأفريقية، واستعمالها ورقة ضغط لتحقيق مآربها السياسية والاقتصادية, فأمريكا شعارها الديمقراطية والصين شعارها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية, حتى تجد قبولاً عند الأفارقة وتستطيع التحرك بحرية تامة للوصول إلى غايتها السياسية والاقتصادية وهذا كله ذر للرماد في العيون, فالصين تدخلت في الشؤون الداخلة لجمهورية تشاد عندما اعترفت الأخيرة (بتايوان), فدعمت القوى المعارضة التشادية بالسلاح وعندما قطعت تشاد علاقاتها مع تايوان أصبحت الصين من الدول المهمة في اقتصاد تشاد !

إنَّ المجتمع الأفريقي من أكثر المجتمعات تعقيداً من حيث التركيبة السكانية والعرقية والأثنية والمعتقدات الدينية واللغات واللهجات ؛ فنيجيريا وحدها لديها أربعمائة لغة ولهجة محلية فمدينة (كانو) فيها أزيد من خمسين لغة ولهجة لهجة زاريا وكشنه إلخ... وبذلك تكثر عندهم الصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لتنوعها.

لقد ساهم الوجود الصيني الأمريكي في القارة الأفريقية في هجرة سكان الأرياف إلى المدن, بقصد العمل في مشاريع هذه الدول والعمل على

استخراج النفط والغاز وتعدين الألماس. وبذلك أهملت الزراعة وحرفة الرعيوتربية المواشي ما أدى إلى العزوف عن هذه المهن، لكن ارتفع مستوى المعيشة للفرد بضخ السلع والبضائع للأسواق الأفريقية بأثمان رخيصة, وبذلك حققت الصين مكاسب في ترويج بضائعها بسبب انتشار البائعين الصينيين إناثاً وذكوراً في شوارع وأحياء وأزقة وأرياف الدول الأفريقية, وأصبحوا في تزايد مستمر حيث وصل الرقم إلى أزيد من اثنين مليوني صيني في سنة 2014م والرقم في ارتفاع، والأبعد من ذلك أن حدث تزاوج بين الصينيين والأفارقة بأعداد كبيرة الأمر الذي يطرح سؤالاً: هل ستحتفظ القارة السمراء بسمرتها أمام اجتياح الجنس الأصفر ؟ الإجابة واضحة وصريحة: فالقارة الأفريقية بأقل تقدير في سنة 2080م سيتم دخول أزيد من مائتي مليون صيني إليها, وفيما بين سنتي(3010-3030م) ستتغير ملامح المواطن الأفريقي من السمرة إلى البياض ومن الأنف الأفطس إلى الأنف الرفيع ومن الشعر المفلفل إلى الشعر المسترسل ومن القامة الطويلة إلى القامة المتوسطة. بالرغم من أن جينات الجنس الأسمر أقوى تأثيراً على الجنس الأبيض إلا إن الجنس الأبيض سينتصر على الجنس الأسمر، وفي المراحل الأولى سيخرج جيلاً يجمع بين السمرة والبياض وتتولى الأجيال بأن الجنس الأصفر يطغى على الأسمر، فالرجل الأسمر يحبذ الزواج من المرأة البيضاء لغرض في نفس يعقوب, والمرأة البيضاء في أوروبا تحبذ الزواج من الرجل الأسمر.

لقد عملت الصين كل ما في وسعها لإدخال الثقافة الصينية إلى أفريقيا بأن وقعت في سنة 2006م، مائةوسبعين اتفاقية ثقافية, وتم تنفيذ 160منها, بينها وبين الجامعات الأفريقية والمعاهد بتعليم اللغة الصينية,

والطبخ الصيني، وقوامه الأرز, كما فتحت في مصر جامعة صينية مصرية, وفتحت محطات إذاعية في عدد من الدول الأفريقية من بينهما(نيروبي بكينيا) بتقديم برامج ولمدة عشرين سنة يوميا باللغة الصينية. أما أمريكا فإنها كثفت من وجودها الثقافي في أفريقيا من خلال مراكزها الثقافية, ومدارسها مثلما في مالاوي وموزنبيق والسنغال وأوغندا وزامبيا وسيراليون وموريتانيا إلخ.... إنَّ التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية بقدر ما هو نهب لخيرات المواطن الأفريقي إلاَّ أنَّ له إيجابيات نسبية, وهو ارتفاع معدل دخل الفرد الأفريقي, ودخول التكنلوجيا الحديثة بحيث يتم استخدامها في النهوض بالزراعة والتجارة, وتربية المواشي, وحماية المواطن من عدد من الأمراض التي كانت متفشية مثل الملاريا والتيفويد والحمى الصفراء، فقد قلَّت نسبة وفيات الأطفال والإجهاض.[3]

المديونية وطُعم الاستثمارات الأجنبية:

عملت دول غرب أفريقيا مثلها مثل الدول النامية بعد استقلالها على الحصول على قروض طويلة الأجل من الدول الصناعية والمنظمات الدولية لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية ومراهنة في ذلك على عوائد صادراتها لسداد تلك القروض، ففي نهاية السبعينات من القرن الماضي تفاقمت أزمة المديونية الخارجية لعدد من الدول الأفريقية، حيث وصل حجم الديون إلى أزيد من 70% للقارة الأفريقية، وبذلك من الصعوبة بمكان جدولة ديونها إلاَّ بعد موافقة الدول المانحة وبموافقة صندوق النقد الدولي، لأن جُل القروض مصدرها الاقتراض من المؤسسات الدولية,إضافة لذلك تقييدها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الذي لا يمكن إعادة جدولته, وبذلك فإن

معضلة الفقر لم تعد محصورة في نطاق جغرافي بعينه بل أصبحت مشكلة دولية, تعرقل مسائل التنمية بالبلدان الأفريقية؛ ففي أربعٍ وثلاثين دولة من مجموع احدى وأربعين دولة من دول العالم الثالث الأكثر فقراً وذوات المديونية العالية. وفيها معدل دخل الفرد الأفريقي إلى 1,5 دولار يومياً، لقد ارتفع إجمالي الدين الخارجي لأفريقيا من 9 مليار دولار في عام 1971م، ليصل إلى 322 مليار دولار في عام 1997م، وفي سنة 2005م انخفضت المديونية الأفريقية لتصل إلى 285,8 مليار دولار.ويرجع ذلك إلى إعفاءات عدد من الدول الغربية للديون الأفريقية، وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي شهدته دول غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة فقد كان ملحوظاً أن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر في ازدياد، وسبب ذلك التوزيع غير العادل للموارد المالية وانتشار الفساد وغيرها من الأمور.

أما عن الأمراض والأوبئة، فإن القارة الأفريقية تعتبر من أكثر دول العالم تفشياً للأمراض، فمرض نقص المناعة يسيطر على ما نسبته 62% من جميع حالات الإصابة في العالم وأفريقيا، و90% من حالات مرض حمي الملاريا في العالم، كذلك القارة الأفريقية سجلت أكثر نسبة وفيات للنساء الحوامل والمراضع. إضافة لذلك ما نسبته 59% من سكان أفريقيا لا يتحصلون على المياه الصالحة للشرب ولذلك فهم أكثر الناس عرضة لمثل هذه الأمراض.(4)

والجدير بالذكر أن الكثير من الأمراض التي تفتك بالإنسان الأفريقي مردها إلى تجارب الدول الكبرى بدفن النفايات في أراضي القارة وأنهارها, إضافة لذلك الحرب الجرثومية التي تشنها بعض الدول الغربية على سكان القارة الأفريقية.

لقد شهد ومازال يشهد هذا التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية آثاراً سلبيه وإيجابية، فقد عرفت أفريقيا منافسة شديدة بين القوى الكبرى على ثروتها النفطية والمعدنية، فالزيارات المتلاحقة من مسؤولين كبار من الغرب إلى دول أفريقيا وحجم التبادل التجاري بينها وبين أفريقيا، له دلالاته. لقد استطاعت عدد من الدول الأفريقية الوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وصل في سنة 2005م إلى (5,3%) وأكبر معدل نمو اقتصادي كان لدول غرب أفريقيا، إذ بلغ (6,2%) في سنة 2004م، الذي حقق معدل (4,4%) ويرجع هذا الارتفاع الاقتصادي إلى زيادة أسعار النفط وازدياد في إنتاج الغاز والأورانيوم.

لقد سجلت جمهورية أنجولا أعلى نمو اقتصادي عام 2005م ؛ حيث بلغ(19,1%) والرأس الأخضر (6,0%)، وجمهورية النيجر (4,5%)، والتفاوت في معدلات النمو بين الدول الأفريقية يرجع إلى الإصلاحات التي تنتهجها كل دولة على حدةوأدت احتياطات النفط والاكتشافات المتتالية في غرب أفريقيا دوراً مهماً في تدفق الاستثمارات الأجنبية للقوى الصناعية الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا عامة والصين وأمريكا خاصة، وقد عملت الأخيرتان على تكثيف جهودهما بضخ الأموال لإقامة مشاريع صناعية على المواد الأولية من النفط والغاز والأورانيوم والذهب وغيرها. لقد ترتب على حجم الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا ارتفاع النسبة من 20% إلى 28%، حيث وصلت إلى أزيد من 15 مليار دولار في بداية سنة 2003م، وتمحورت هذه الزيادة المطردة على أزيد من سبع وثلاثين دولة أفريقية، السودان وغينيا الاستوائية ونيجيريا من أكثر الدول المستغلة للاستثمارات

الأجنبية، فقد حققت هذه الاستثمارات قفزة نوعيـة مـن (0,5) مليـار دولار منتصـف 2002م إلى أن وصلت إلى (2,3) مليار دولار في سنة 2003م.

وقد واصلت الاستثمارات الأجنبيـة تسـابقها إلى القـارة الأفريقيـةحيث وصـل حجمها في سنة 2004م إلى ازدياد (18,2) مليار دولار وكما أفاد تقرير(الاونكتـاد) بـأن جّل هذه الدول تركز بالدرجة الأولى اقتصادياتها في المواد الطبيعيـة، وقـد يكـون مـرد ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط ومشتقاته والذهب في الأسواق الدولية.

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية 2004م إلى 2008م في أزيد من أربعين دولة أفريقية منها مصر ونيجيريا وغينيا الاستوائية وانجولا وقد كان قطاع الـنفط في صـدارة الاستثمارات حيث بلغ ما نسبته أزيد من 61% من قيمة تلـك الاسـتثمارات، ففـي مـا بين 2004-2006م بلغت الاسـتثمارات الأجنبيـة (36 مليـار دولار)، ففـي مصر بلغـت الاستثمارات 11 مليار دولار فكان ما نسبته 80%.

لقـد كانـت نيجيريـا هـي السـوق الـرئيس في غـرب أفريقيـاالتي تعـج فيهـا الاسـتثمارات الأجنبيـة في مجـال الـنفط، وخاصـة الصـين، ففـي مـا بـين سـنتي (2007-2009م)ارتفعت الاسـتثمارات في أفريقيـا مـن 53 مليـار دولار إلى 80 مليـار دولار وكـان نصيب منطقة أفريقيا فيما وراء الصـحراء مـن هـذه الاسـتثمارات مـا نسـبته 58% مـن إجمالي استثمارات القارة، وفي سنة 2011م ارتفع حجم التبادل التجاري ليصـل إلى 166,3 مليار دولار وحصلت بكين على 24% من احتياجاتها البترولية من دول غرب أفريقيا، مـا بين سنتي 2014-2015م وصل التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا إلى حـوالي 225 مليـار دولار وفي سـنة 2021م يتوقـع أن يصـل إلى 400 مليـار دولار. وفي سـنة 2007م كانـت

الشركات الأمريكية أولى الشركات استثماراً في أفريقيا، تليها الصين.أما في سنة 2014م فقد قفزت الشركات الصينية من حيث الوجود في المرتبة الأولى وخاصة في قطاع النفط, والمعادن, وجاءت الشركات الأمريكية في المرتبة الثانية.[5]

المبحث الثاني

التجارة والاستثمار حلقة متقدمة في تطور العلاقات الصينية الامريكية ما بين (1972 – 2015م)

كان لثورة (ماوتسيتونج) علي التخلف في الصين عام 1949م أثر بالغ، فقد سن قانوناً للإصلاح الزراعي في 1950/6/14م يعتبر الأول من نوعه في العالم، فقد استفاد من هذا القانون أزيد من 800 مليون فلاح صيني,هم القاعدة العريضة في الصين، وقد تأثرت الصين بالأيديولوجيا الشيوعية, التي ترتكز علي الملكية الجماعية لأدوات ووسائل الإنتاج والمساواة في الحقوق والواجبات, والتخطيط المركزي الشامل، وتوزيع الأرباح كل حسب عمله.[6]

لقد أخذت الصين النموذج السوفيتي من 1955 إلي 1959 م بهدف نقل التكنولوجيا الشرقية إلي الصين، وقد أعطت الصين الأولوية للصناعات التقنية في مجال التصنيع العسكري، رغم القطعية التي حدثت في بداية الستينات بين الصين والاتحاد السوفيتي إلاَّ أنها ظلت تطلب التكنولوجيا المتطورة من الاتحاد السوفيتي، فتم تصنيع الحديد والصلب والأجهزة

والآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية، والإسمنت, وتوليد الطاقة الكهربائية, من المياه لكن الإنتاج لا يكفي الاستهلاك.

وقد عرفت فترة الحكم ((الماوية)) بالاهتمام بالصناعات الثقيلة, لأن الاشتراكيين تأثروا بشكل أو بآخر بأفكار لينين والشيوعيون الذين قالوا بكل قوة أن أساس التنمية في الاقتصاد الاشتراكي لا تتقدم إلاَّبالقيام بالصناعات الثقيلة, فهي مفتاح التطوير للصناعات المتوسطة, تغير الهيكل الاقتصادي والإنتاجي, غير أن حجم الإنتاج من الصعوبة بمكان إذ يكلف السكان الذين ما زالت حياتهم المعيشية تعتمد علي الأرز في إطار إنجاز القرية الصينية، فقد حظيَ النظام الكوماني باهتمام الدولة، إلي أن صار عدد الكوماني خمسة وثلاثين ألف كومون يقطنها 99% من سكان الريف، ومن هنا أصبح الكومون كأنه الريف الصيني، وبذلك أصبح جزء من الأمة الصينية تحت مستوى خط الفقر، فالدولة الصينية في هذه الظروف الحرجة زادت الضرائب علي الفلاحين لتدعم بهم علي الأقل الصناعات الثقيلة، وقد خفضت المنتجات الزراعية لأنها تتبع شركات مملوكة للدولة.

إنَّ التجارة الخارجية لدولة الصين في فترة الستينات لم تتعدَّ المليار وربع المليار، وبوصول الصين إلي بداية السبعينات سجلت التجارة الخارجية من 1970م إلي1976م ما بين 3- 16 مليار دولار, وكل الأزمات التي شهدتها الصين أيام (ماو) هو نتيجة لأخطاء ماو الذي استند على المساواة والحوافز المادية حيث لا تجدي نفعاً شهادات التقدير مع شعب يقاوم الجوع والمرض وبذلك وقع ماو في المحظور.[7]

وجاءت زيارة الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) السرية إلي الصين عام 1971م فنزعت الأشواك من طريق العلاقات الأمريكية الصينية، وتلتها

زيـارة رسـمية للـرئيس الأمـريكي في فبرايـر عـام 1972م، فاسـتفادت الصـين مـن هـذا التقارب واتجهت إلي الأخذ بالمنهج الغربي من اقتناء التكنولوجيـا الغربيـة دون قيمهـا الأيدلوجية.

وكـان هـدف أميركـا مـن هـذا التقـارب محاولـة تضـييق الخنـاق عـلي المـد الشيوعي السـوفيتي إلي الـدول المجـاورة ودول شرق آسـيا، وبـذلك أنشـأت مجموعـة الآسيان سنة 1976م، وكل ذلك لأهداف أمنية إلى أن تحول بسرعة إلي تجمع اقتصادي ذي قوة فاعلة ومؤثرة في سنة 1982م.

وقد شهدت الصين صراعاً أيدلوجيا بين تيارين متصارعين الأول برجماتي ينادي بوضع موضوع الاقتصاد في المقدمة، أما الثاني فراديكـالي ينـادي بتقـديم الأيديولوجيـة الثورية علي الاقتصاد والابتعاد عن الانفتاح وأمام هـذين التيـارين المتنافسـين عاشـت الصين فترة تخلف لأزيد من نصف قرن أو يزيد, وعندما بدأت في ركوب موجة التقدم وجدت أمامها اليابان ودول جنوب شرق آسيا ودول الآسيان يشكلون ثقلاً اقتصـادياً في المنطقة يحسب له حساب, وبذلك بدأ من الصعوبة بمكان عـلي الاقتصـاد الصـيني أن يحقق متطلبات المرحلة القادمـة، مـن هنـا بـدأت القـوة التـي تنـادي بتقـدم الصـين وإيجاد مخرج يصل بهـا إلي بـر الأمـان بتحـديث الاقتصـاد، فبـاعتلاء الـزعيم الصـيني ((دينجشياوبينج)) سدة الحكم في ديسمبر سنة 1978م نادى بكسر الجمود والقـوانين وفك القيود التي كانت تشد الصين إلي التحجر والعزلة، وكان دينج المخلّص للصين مما كانت عليه ودفع بها إلي أخذ تقنية وتكنولوجية الغرب في تقدم واقتصـاد دولتـه, مـع التشبث بـالقيم الصـينية والعـادات والتقاليـد والأعـراف الموغلـة جـذورها في التـاريخ الصيني. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من التاريخ الصيني حيث عمل الإصلاحيون علي

الاهتمام بالاقتصاد أولاً: بتشجيع الفلاحين و الصُنَّاع وجلب الآلات الحديثة والمواد الخام الجيدة والبذور المحسنة، لهم فكان عام 1979م بداية انفتاح تقنية الغرب وأسواقها الداخلية والخارجية من خلال الثورة الاقتصادية التي قادها رؤساء الحزب الشيوعي,(دنغ ستياوبينغ)(وتشو انلاي)، حيث فتحا قنوات للاتصال مع الأوربيين نتج عنها زيادة الصين من واردات النفط وواردات المعادن.

الصناعية الحديثة بأن تضاعف النمو في الحركة التجارية ما بين 1970-1976م، حيث وصل الناتج المحلي حوالي 13.9 مليار دولار أمريكي، وبلغ الناتج السنوي حولي 9.5% سنوياً وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتجاري الخارجي وصلت إلي 1.7% من سنة 1970م إلي 3.10% في عام 1975م.

لقد انطلقت العلاقات الأمريكية الصينية بقوة مخلفة وراءها تاريخاً مليء بالغيوم متجهة إلي تاريخ من العلاقات ذات المنافع المتبادلة بين الشعبين.

لقد قالالرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) أنه لا توجد علاقات دولية أهم من تلك التي تنمو بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

فقد التزم الجانبان في بيان لهما بتطبيق العلاقات الدبلوماسية بينهما، وتعهد الجانب الأمريكي معترفاً بأن تايوان جزء لا يتجزأ من دولة الصين وأنهم يستمرون في عقد الاجتماعات في تذليل كافة الصعوبات التي تعترض مسيرتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والتفافية وكافة المناحي الأخرى. ونتيجة خيبة الأمل في فيتنام والانتقام الصيني السوفيتي في منتصف الستينات من القرن الماضي أدى ذلك إلي تحول في السياسة الخارجية

الأمريكية في العلاقات مع الصين، وقد دافع مع ذلك أساتذة الجامعات وزعماء أمريكان بقبول نظام بكين بإيجابياته وسلبياته كحكومة شرعية للصين وإيجاد مسارات تعامل معها بدون أجواء للعزلة التي لا تجدي نفعاً، ولكن رغم هذه النداءات من زعماء ومفكرين أمريكان إلا أن الرئيس الأمريكي(ليندون جونسون) وحكومته كانت متورطة حتى الثمالة في حرب فيتنام وبذلك أثقلت كاهلها. بالإضافة إلي أن الصين في تلك الفترة كانت منشغلة بالثورة الثقافية للبروليتاريا، إلا أنه كما أسلفنا سابقاً، فإن بداية السبعينات من القرن الماضي، شهدت ميلاد العلاقات الأمريكية الصينية وتوقيع البروتوكول المشترك الصيني الأمريكي يوم 1972/2/28م [8] واطلق عليه بروتوكول (بروتوكول شنغهاي)، وبعد توقيع البروتوكول استقبل البلدان وفوداً من كلا من الجانبين من رجال الأعمال وكبار الرسمالية وأرباب الشركات الكبرى، وانبثقت عن هذه الزيارات تأسيس مجلس رجال الأعمال الأمريكيين والصينيين وكان ذلك عام 1972م ومهمته التنسيق بأنشطة رجال الأعمال ويقدم المعلومات والرعاية والاستثمارات.

فقد كان مجلسرجال الأعمال الأمريكي الصيني فعالاً إلي حد كبير فقد دخل في صفقة طائرات نقل لشركة بيونغ، وعددها عشر طائرات بيونغ 707 باعتها للصين في مارس 1973 وبيع السلع المستوردة من الصين. [9]

وفي سنة 1979م قام الرئيس الصيني (دانغ شياوبينغ) بزيارة إلي أمريكا وقد نتج عن هذه الزيارة عقد عدة اتفاقيات منها الاتفاقيات التجارية والعلمية، وقد بدأ علي أرض الواقع إقامة مشاريع بحثية بين البلدين في مجال علم التكنلوجيا. ففي شهر 3 من عام 1979م تم إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين بفتح سفارتين في كل من واشنطن وبكين، كما تم في

نفس السنة تسوية الأمور العالقة بين البلدين، وبعدها قام (والنتر مونـديل waiter Mondale) نائب الرئيس الأمريكي بزيارة إلي بكين في شهر ثمانية في نفـس السـنة، والتقى مع رئيس مجلس الدولة الصينية (دنـغ شـياوبينغ)، وقـد عقـدت اتفاقيـات بين الجانبين في أوائل 1980م شـملت خطـوط الطـيران المـدني والبحـري والتجـاري، واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ومحاربة المخدرات، لكن هـذه العلاقـات كادت أن تعصف بها رياح الهـدم وهـي في بـدايتها حـين اخترقتهـا أمريكـا بتزويـد تايوان بالأسلحة، فاحتجت بكين علي ذلك وكادت أن تقطع العلاقـات بـين الجـانبين لولا تدخل أمريكا بإيفاد وزير خارجيتها (الكسندر هيج) إلى بكـين، وشرح الموقـف والاعتذار بعدم تكرار هـذا العمـل، واسـتمرت المفاوضـات أزيـد مـن ثمانيـة أشـهر وانتهت يوم 1982/8/17م, إلى الأجواء السـابقة، وتوجـت بزيـارة الـرئيس الأمـريكي (رونالدر يغان) إلى الصين إلى الصين ورئيس الوزراء الصيني (زهـاوبنيغ) إلى أمريكـا عام 1984م وفي شهر 7 من عام 1985م قام الرئيس الصـيني (شـيانيان) بزيـارة إلى أمريكا، وتوالت الزيارات إلى أن قام الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب في شـهر 2 من عام 1989م بزيارة إلى بكين توجت بعقد عدة اتفاقيات تجارية وعلميـة. إلا أن النشاط الاقتصادي متمـثلاً في التجـارة يعتـبر مـن أبـرز اهتمامـات الصـين مـع دول العالم، لأنها تدرك بأنهـا تقـوم بـدور فعـال في الرفـع مـن معـدل النمـو الاقتصـادي والمشاركة في الوصول بالطاقة الإنتاجيـة إلى أعـلى مسـتوياتها، وتـوفير فـرص عمـل, إضافة لذلك دعم الصادرات من أهم أسباب دعم ميـزان المـدفوعات بخلـق تـوازن خارجي واستقرار العملة الصينية (الإيوان)، وهذا الاهتمام بالميزان التجاري انعكس

على الجانب الزراعي حيث هبط معدله من 53.5% عـام 1978م إلى 11.2% [10] عـام 1988م.

لقد قفز الميزان التجاري بين أمريكا والصين ابتداءً من عام 1979م وإلى نهاية 1981م أي في سنتين إلى مؤشر اقتصادي بين البلدين شجعت الأعـوام التـي تلتهـا عـلى مزيد من تقدمها.

تعليق على جدول رقم (9-10) بين الميزان التجاري الأمريكي الصيني 1971-1978م

نظراً لتراكم الفائض الكبير في الميزان التجاري مع الصين، الأمـر الـذي قـاد الأخيرة لاستيراد كميـات ضـخمة مـن المنتجـات الزراعيـة الأمريكيـة، في مقـدمتها القمح وفول الصويا والقطن وغيرها، وبذلك مثلت الصادرات الزراعيـة 80% مـن الصادرات الأمريكية إلي الصين من سـنة 1972م وإلى 1975م، وقـد شـهدت سـنة 1976م انخفاضاً في صادرات الحبوب من أمريكا إلى الصين، الأمر الذي ترتَّب عليه انخفاض حجم الميزان التجاري بين القطبين إلى الثلث، وقد واجه الميـزان التجـاري للولايات المتحدة الأمريكية عجزاً تجارياً كبـيراً مـع الصـين، وعرفـت سـنة 1977م انخفاضاً حاداً لحجم التبـادل التجـاري وكـان مـرد ذلـك إلى انخفـاض في مبيعـات الحبوب، إلا أن سنة 1978م شهد انفراجاً للأزمة في الميزان التجاري، بأن أصـبحت أمريكا المورد الرئيس لقمح الصين، ارتفع الميزان التجاري الأمـريكي ارتفاعـا نوعيـاً عندما أخذ يصدر في الطائرات وقطع غيارها والحديد والصلب ومعدات استخراج الـنفط ومنتجـات معـدن الألمونيـوم والمـواد الكيمائيـة، كـما وقعـت الحكومـة الصـينية عقـدين أحـدهما مـع شركـة أمريكيـة تخـتص بـالألمونيوم لإقامـة عـدد

من المصانع للألمونيوم في الصين قدرت قيمته 200 مليون دولار، والثاني فكان مع شركة الحديد والصلب الأمريكية لبناء مصنع لمعالجة خام الحديد من الشوائب قدرت قيمته بمليار دولار، كان ذلك عام 1977م، كل ذلك حصر حجم الفجوة في الميزان التجاري الأمريكي إلى حد كبير، فاستطاعت أمريكا أن تقفز على جّل العقبات.

الجدول الآتي يبين الميزان التجاري الأمريكي الصيني في الفترة ما بين 1971-1978م (9)

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	إجمالي حجم التجارة	الميزان التجاري
1971	0.0	4.9	4.9	4.9
1972	63.5	32.4	95.9	31.1
1973	739.7	63.9	803.6	675.8
1974	820	114.7	935.2	705.3
1975	250	150	400	100
1976	135.4	201.9	337.3	66.5
1977	171.3	202.7	374.0	31.4
1978	818.2	324.1	1.147.7	494.1

Source: IMF: Direction of Trade Statistics Yearbook ،Various Issues

صادرات أمريكا إلى الصين من 1979-1987م [10]

1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	
12.7 0.0	11.9 0.0	14.9 0.0	15.6 0.1	13.8 0.2	20.6 6.1	31.3 12.9	33.6 18.7	13.1 20.7	المواد الخام بما فيها الصوف والقطن
23.2	14.2	13.0	21.5	16.3	17.1	11.3	10.3	7.3	المواد البتروكيميائيات ومشتقاتها
45.0 13.0 4.3	60.0 0.5 6.3	55.8 17.1 4.1	33.8 3.8 2.7	31.0 10.8 1.8	8.8 0.7 0.9	69 02 05	9.5 4.1 0.6	15.5 0.4	قطع غيار الطائرات والآلات والمعدات الثقيلة
7.6 4.0	0.9 0.2	2.7 2.5	19.3 19.1	24.9 17.4	42.5 35.9	37.0 35.2	33.7 27.7	28.2 12.4	المواد الغذائية بجميع اصنافها
6.7	6.6	9.6	6.3	10.1	9.5	12.4	11.3	14.1	المواد شبه مصنعة
3.2	5.0	3.6	3.3	3.6	1.4	0.9	1.5	1.9	صناعات متعددة الجوانب
0.7	0.5	0.4	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.0	صناعات هامشية ألعاب الأطفال بما فيها ألعاب التنوير

(1) China: International Trade Quarterly Review. 1980-7 USCIA Sources: 1979fer 1989 P.97

(2) Sources: Chinese date. PRC General Administration of Cu toms Global Trade Atlas. World Data: International Monetary Fund، Direction of Trade Satieties ،Year book ،Various

يوضح حجم التجارة الأمريكية الصينية من 1979م إلى 1989م (11)

الميزان التجاري	إجمالي حجم التجارة	الواردات الأمريكية	الصادرات الأمريكية	السنة
4.2	7.64	5.92	1.72	1979
2.7	4.9	1.1	3.8	1980
2.87	5.89	1.51	4.38	1981
2.1	5.34	1.62	3.72	1982
304	4.650	2.477	2.173	1983
377	6.385	3.381	3.004	1984
324	8.124	4.224	3.900	1985
1.674	7.89	4.78	3.106	1986
2.8	9.8	6.3	3.5	1987
3.5	13.5	8.5	5.0	1988
7.094	18.708	12.901	5.807	1989

يوضح السلع المصدرة من الصين إلى أمريكا من 1979-1987 (12)

	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
السلع الغذائية	8.9	5.6	5.2	5.5	5.2	4.9	4.2	4.2	4.4
المواد الخام البترولية	27.9 16.1	25.0 12.8	33.1 15.5	31.5 26.2	23.6 19.1	24.6 20.7	28.9 25.6	15.7 13.4	10.0 7.6
المواد الكيميائية بما فيها المحاليل	10.1	10.2	6.6	6.0	5.8	5.2	4.2	3.7	3.2
المواد شبه المصنعة المنسوجات ونحوها	15.4 8.6	22.3 8.9	19.8 9.3	16.9 7.7	17.4 7.9	18.9 9.4	15.7 7.0	14.7 7.9	14.6 6.6
صناعات أخرى الملابس والأحذية وألعاب الأطفال	36.1 25.4 2.6	36.1 23.6 2.4	32.8 22.6 2.7	37.8 27.8 3.0	45.8 34.5 3.9	43.6 29.4 6.2	43.6 25.1 11.7	56.9 35.8 13.4	59.7 31.6 18.3
معدات والآلات	0.2	0.5	2.1	2.1	1.8	2.2	2.3	2.9	6.9
أخرى	0.7	0.3	0.3	0.3	0.5	0.6	1.1	1.8	1.1

باستقراء الجدول رقم 2 يتبين أن الميزان التجاري في سنة 1979م لصالح بكـين, بـأن وصـل الفـائض التجـاري إلى 4.2 مليـار دولار. باسـتثناء سـنوات

1980-1981-1982م فالعجز التجاري ضد الصين، وفي رصيد أمريكا حيث بلغ العجز التجاري الصيني أمام غريمتها أمريكا عام 1980م إلى 2.7 مليار دولار, وفي 1981م 2.87 مليار دولار, وفي عام 1983م 2.1 مليار دولار.

إلا أنَّه نظراً لسياسة الصين الحكيمة والرصينة فقد تعلمت من تجارب السنوات السابقة، حتى أصبح الميزان التجاري في صالحها بأن زاد ازدياداً مُطَّرداً واتسعت الفجوة في الميزان التجاري بين الصين وأمريكا, وجاء ذلك لعدة ارهاصات عاشتها الصين، منها مراحل البناء والتطور والانفتاح التي اختطتها الصين منذ عام 1979م، فقد أدركت بما لا يدع مجالاً للشك أن المرحلة القادمة مرحلة تنافس وصراعات جيوبولتيكيوجيو استراتيجي بظلاله على منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، فهي ترى أن أمريكا واليابان والهند وروسيا ضداً لها وبذلك عليها أن تجد في السير للتغلب عليها اقتصادياً، لأن الاقتصاد هو الورقة الرابحة اليوم.

في السنوات الأخيرة قامت بإصلاحات داخلية بالفعل، منها: الحد من اللامركزية التي كانت مفروضة على المقاطعات الصينية، من خلال استقراء الجدول رقم 3 الذي يبين حجم التبادلات التجارية بين الصين وأمريكا من عام 1979م إلى 1989م، أي من فترة الانفتاح التي خاضتها الصين مع أمريكا وإلى فترة انهيار الاتحاد السوفيتي وبنهايته بدأت الصين فترة جديدة بدخول العالم نجومية القطب الواحد بقيادة أمريكا.

الصناعات في القارة الأفريقية ومساهمة سوق العمل:

مع تزايد معدلات النمو في القارة الأفريقية فالبطالة مازالت ضاربة أطنابها في القارة، مرد ذلك أن القوى الصناعية الكبرى التي تتنافس على

الاستثمار في أفريقيا خاصة الشركات الصينية تأتي بالعمالة من بلدانها، وبذلك حرمت العمالة الأفريقية من إيجاد فرص للعمل وهذا بسبب أن هذه الدول لم تطبق قوانينها علي الشركات الأجنبية لتوطين عدد من العمالة الوطنية في الشركات، إما لخوفٍ من تلك الشركات أو ضعفٍ من الحكومات.

لقد غمرت البضائع الصينية ذات الجودة العالمية الرديئة الأسواق الأفريقية بأثمان رخيصة، الأمر الذي أدي إلى إفلاس عدد من المصانع الأفريقية الوطنية وتسريح الملايين من عمالها لأنها لم تستطع المنافسة أمام البضائع الصينية، والدول الأفريقية لم تقدم إلي أرباب المصانع حمايات بتشجيع الصناعة الوطنية، ففي سنة 2005م زادت الصناعات الصينية من المنسوجات والملابس بأنواعها وأحجامها إلي جنوب أفريقيا ما نسبته من 50% إلي (80%)، وبذلك أثر ارتفاع حجم الصناعات الصينية علي المصانع الناشئة للنسيج، بأن تم تسريح أزيد من خمسة وسبعين ألف عامل من أعمالهم، وبحلول عام 2006م أغلقت أزيد من خمسة عشر مصنعاً للملابس أبوابها في ليسوتو، وتسريح أزيد من عشرة آلاف عامل أصبحوا عاطلين عن العمل، وصارت أكثر من مائة ألف أسرة تعاني الفقر.

وبذلك حصلت عدة اضطرابات واعتصامات من قبل العمال الأفارقة ضد الشركات الصينية وحكوماتهم، يطالبون بوضع التدابير المناسبة للحد من ضخ المنتجات الصينية إلي بلدانهم، وحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الصينية خاصة صناعة الملابس والمنسوجات واقتصار الاستيراد علي وسائل التقنية من أدوات التنقيب.

لقد بلغ عدد العمالة الصينية في أفريقيا مع نهاية سنة 2014م إلي أزيد من مليون ونصف, وفي نهاية سنة 2011م بلغ عدد العمالة الصينية التي

خرجت من ليبيا أزيد من ستة وثلاثين ألف صيني وجلهم من سجون الصين الذين بلغ عدد سجناهم خمسة مليون.

إنَّ الشركات الصينية لم تهتم بالعمالة المحلية مادياً وقد ترتب علي ذلك أن ثار عمال المناجم في زامبيا منتصف 2006م ضد الشركات الصينية إثر حادث عمل في أحد المناجم راح ضحيته أزيد من اثنين وسبعين عاملاً أفريقياً، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه الشركات لعدم اتخاذها أيَّة إجراءات لحماية حقوقهم والعمل على سلامتهم، وفي أوائل 2008م سحبت الحكومة الصينية أربعمائة عامل صيني من جمهورية غينيا الاستوائية أثر مقتل عاملين صينيين في مواجهات مع رجال الأمن.في السنوات الأخيرة تزايدت النقمة علي العمالة الصينية في أفريقيا فكثرت الاغتيالات ضدهم في عددمن الدول الأفريقية.(12)

الأضرار الواقعة علي البيئة الإفريقية من عمالة الغرب:

لقد كان للصناعات الاستراتيجية المتمثلة في صناعة النفط والغاز والتعدين في القارة الأفريقية خاصة الشركات الصينية والأمريكية انعكاساتها البيئية علي أفريقيا؛ فقد انتشرت الأمراض المعدية وحالات الوفيات في الأطفال وقلة المناعة وإجهاض الحوامل... إلخ

ونظراً لأن الحكومات الإفريقية في الغالب الأعم لا تطبق التشريعات الخاصة بحماية البيئة، محافظة علي صحة الإنسان، فلم تكن هناك رقابة وتفتيش علي المصانع الصينية الأمريكية من حيث مراقبة ناقلات النفط، وتطبيق معايير السلامةإضافة إلى ذلك الانبعاثات الغازية الكثيرة والمتنوعة التي تؤثر علي الحياة الحيوانية و النباتية والتربة، (وعلي سبيل المثال لا

الحصر ما تعرَّضت له الدلتا في جمهورية نيجيريا الاتحادية من تلوث وموت الكثير من الأحياء المائية).

إنَّ الكثير من حقول النفط سواء الصينية أو الأمريكية في غرب أفريقيا وخليج غينيا شبه سرية ولا تخضع للتفتيش نهائياً، وبذلك ساهمت بشكل كبير في تلوث البيئة الأفريقية، وأخطارها علي الإنسان والحيوان والبيئة بدأت تلقي بظلالها الخطيرة علي أفريقيا، فقد وصلت نسبة التلوث البيئي ما بين 35% إلي 78% إضافة لذلك تربع الفساد الإداري والمالي علي أركان الدولة النيجيرية، فقد نهب أزيد من أربعمائة بليون دولار من عائدات النفط والديون المتراكمة عليها في صورة قروض من البنك الدولي في حين أصبح النفط يمثل 98% من صادراتها، وقد أذكت هذه الأموال الطائلة الصراعات بين القبائل النيجيرية اليوريا والهوسا والفلان، وأخذ أشرار هذه القبائل يثقبون الأنابيب ويأخذون النفط، وكثيراً منهم قتلتهم الأنابيب المثقوبة وقد شاهدت ذلك عام 2006م عندما كنت في رحلة برية من كانو إليكشنة، وبذلك اختلَّ الأمن في نيجيريا، بل إن ما تتحصل عليه العصابات الإجرامية من السطو علي النفط ستمائة برميل يومياً, أي ما يساوي عائداً يقدر فيما بين 5 إلي 6 بلايين دولار سنوياً، ونظراً لما تمثله غينيا الاستوائية من أهمية لدي الشركات الأمريكية بتربعها علي احتياطات كبيرة من النفط، فقد درست أمريكا (للاستفادة من نفط غرب أفريقيا)إمكانية مد أنبوب من النفط يُحمل فيه نفط ست دول هي: تشاد والسودان والجابون والكاميرون ونيجيريا وخليج غينيا. يمتد هذا الأنبوب في المحيط الأطلسي وصولاً للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تغطي أمريكا نصف احتياجاتها من النفط، وجندت جميع شركاتها في الاستثمار في أفريقيا بأية وسيلة، وكانت رائدة هذه

الشركـات الأمريكيـة(اكسـون موبيـل) النفطيـة التـي وضـعت أقـدامها عـلي حقـل (زافيروzafiro) عام 1996م، وهو يصدر مليون برميل ، وعقدت اتفاقيـة مخزيـة مـع حكومة غينيـا الاسـتوائية كـان نصـيبها مـن هـذا الكـم الهائـل مـن الـنفط 13% مـن العائدات والباقي لشركة ايكسون وتصل مدة العقد إلي خمسين سنة.

لم تترك الشركات الأمريكية أي معدن من معادن أفريقيا ألاَّ كانت سبَّاقة إليه, ففي أنجولا أدَّت تجارة الألماس مع الشركات الأمريكية والصينية إلى أن صار حكام هذا البلد من أثرى الأثرياء والشعب من الفقر والعوز بمكان.[13]

المبحث الثالث

قضايا التوتر بين الصين وأمريكا

مشكلة تايوان:

عندما تكونت الصين كدولة مستقله عام 1949م بقيادة (ماوتسي تونع) كانت هناك ثلاث جزر خارج حكم الدولة القائمة هي: جزر (هونغ كونغ) التي كانت تحت سيطرة الإنجليز, وجزيرة (مكاو) تحت قبضة البرتغال, وجزيرة (تايوان) التي انفصلت عن الأم وأطلقت على نفسها جمهورية الصين الوطنية, ففي شهر يوليو استطاعت الصين انتزاع جزيرة مكاو فما بقي لدي الصين خارج السيادة، إلاَّ تايوان، وقد مهدت أمريكا في عام 1972م وكأنها تغازل الصين بأن تايوان جزءٌ لا يتجزأ من الصين الشعبية, وقد أنذرت أمريكا الصين بأن عودة تايوان تحت سيادتها لا تأتي بالقوة, بل بالمفاوضات السلمية وقد أوضح (بريجنسكي) أن الصين غير قادرة عسكرياً على إخضاع تايوان تحت سيادتها، وقد بعث جورج بوش الابن في 25 أبريل 2001م برسالة موجهة مفادها: إذا ما تعرضت تايوان لأي اعتداء من الصين فإن أمريكا ستدافع على تايوان بكل قوة ممكنة، وقد أثارت هذه التحديات زوبعة في الرأي الأمريكي قبل الصين, وجاءت تصريحات الخارجية الأمريكية بأنَّ سياسة أمريكا نحو الصين لم تتغير (أي بلد واحد ونظامان مختلفان)، ولا يحق لتايوان أن تعلن استقلالها, أما الأمور التي أربكت السياسة الأمريكية بتصريح بوش الابن أنَّه ناقض ما يطلق عليه الأمريكان (الغموض الاستراتيجي في موضوع تايوان) فبعد زيارة وزير خارجية أمريكا نيكسون واعتراف أمريكا رسمياً بدولة الصين الشعبية, وإصدار الكونغرس الأمريكي قراراً في سنة

1979م صدَّق عليه الرئيس (جيمي كارتر)عُرِفَ بقرار العلاقات مع تايوان، وقد جاء القرار مخالفا لاتفاقية الأمن المشترك المصدق عليه بين تايوان [14].

وقد استمر الغموض يحد فبعلاقة أمريكا وبكين بتايوان ومسالة تدخلها في تايوان إذا ما تعرضت لأي اعتداء صيني قائم وبذلك تركت أمريكا الصينَ ترتعد فرائسها باستمرار مثلما تفعل اليوم أمريكا مع دول الخليج بتخويفهم بالغول الإيراني.

مدي الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأقصى:

أشد ما تخشاه أمريكا قوة الصين المتنامية, وهي بذلك تحاول أن تخلق من نفسها وصياً ومرشداً للصين، بأن تتعامل مع التحديات والأزمات مع تايوان وماليزيا وفيتنام وبروناي وغيرها معاملة دبلوماسية أكثر من أن كونها عسكرية، وقد أكدَّ ذلك هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا الأسبق، في تصريح له يقول:"والتحدي العسكري الرئيس الذي تواجهه الصين هو الدفاع عن مفهومها للوحدة الوطنية فيما يتعلق بتايوان أو الادعاءات الصينية التقليدية فيما يختص بجزر سيراتلي، وإذا حاولت الصين فرض وجهة نظرها على جيرانها بالقوة فعلى الولايات المتحدة مقاومتها."[15]

وقد أدركت الصين غطرسة أمريكا فاستخدمت الدبلوماسية المفرطة؛ فرفعت شعار (بلد واحد ونظامان): نظامين فقبلت تقاسم الثروة في جزر (سيراتلي) في إطار الاتفاق الصادر عن مجموعة (اسيان)، إضافة لذلك فإن الصين عنصر فعال في اللجنة الرباعية لمحادثات السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية، والكوريتين بخصوص شبة الجزر الكورية، وقد لمَّح كيسنجر بأن حرباً باردة صعبة ومؤلمة ستكون مع الصين."[16]

الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وإدخال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية:

تتسابق الدول الكبرى في العالم اليوم على رفع شعارات جوفاء حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل, وفي مقدمة هذه الدول أمريكا، وتطلق على العديد من الدول التي تعمل على امتلاك الأسلحة النووية بالدول المارقة, مثل: إيران وكوبا والعراق وغيرها، وفي الوقت نفسه فأمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسرائيل والصين والباكستان تتسابق كل منها على تصنيع القنبلة الذرية والهيدروجينية والجرثومية... إلخ

وقد اتهمت أمريكا الصين بأنها تمول عدداً من الدول الصغيرة على امتلاك الأسلحة النووية, وبذلك اعتبرت الصين بأنها تهدد السلام العالمي، إلاَّ أنه في قمة والقمة التي قبلها حين تقرر اتخاذ إجراءات صارمة وجديدة لمراقبة شديدة على تصدير المعدات والآلات ذات الاستخدام المزدوج، أكانت نووية أو بيولوجية أو كيماوية، والصين في الفترة الأخيرة تعمل جنباً إلى جنب مع أمريكا للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل, وهذا باعتراف أمريكا التي صرَّحت بأنَّ الصين تعمل على تحقيق السلام العالمي والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وجنوب آسيا."[17]

الصين من القوىالكبرى الواعدةالتي تزحف حثيثاً لقيادة العالم الجديد في الجوانب الاقتصادية بالدرجة الأولي.

وبذلك شعرت أمريكا بهذا الخطر الداهم,فأخذت تنشر في سياستها المعلبة مطالبة جمهورية الصين بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وفق إطار النظام الرأسمالي من فيلم حقوق الإنسان والديمقراطية، إلاَّ أنَّ الصين استفادت من الرأسمالية في الجانب الاقتصادي

وتركت الباقي، ولم تعره اهتماماً منذ تولي (دينغ) الحكم سنة 1978م، حينما قال: (إن للرأسمالية مزايا يجب الاستفادة منها) وقد أدخلت الصين إصلاحات عديدة منها: النظام الضريبي بإعفاء كلي أو جزئي للشركات الأجنبية من بعض القيود المالية وذلك بازدياد نسبة التصدير.

ومازالت أمريكا تشعر بأنَّ الصين هي سيدة المستقبل وأن شروطها هي التي تنفذ إذا ما أرادت الدخول إلى منظمة التجارة العالمية, وقد جاء تقرير البيت الأبيض ليؤكد ذلك بقوله: ((إنَّه من مصلحتنا أن تصبح الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية ولكننا متمسكون بقيادة المسعى الذي يضمن أنَّ دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، يتم حسب قواعد تجارية, إنَّ الصين تحتفظ بالعديد من الحواجز التي يجب أن تزول و أننا نحتاج للتأكد من أن الإصلاحات الضرورية قد تمت قبل الانضمام)).

إنَّ المقصود بالحواجز أي الشروط الأمريكية علي الصين بتخفيض التعريفة الجمركية والمزيد من فتح أسواق خاصة في الزراعة و البنوك والاتصالات"[18].

موضوع حقوق الإنسان:

يدور جدلٌ كبيرٌ على نطاق واسع بين جمهورية الصين ودول الغرب وفي مقدمتها أمريكا، والمنظمات غير الحكومية، حول إهمال حقوق الإنسان في الصين بتطبيق جريمة الإعدام وحرية الصحافة، وعدم وجود استقلال للقضاء، ونقابات للعمال، والتميز بينهم. والوضع الاجتماعي للسكان التبت وما إلى ذلك.

وباستمرار هناك خلافات بين الصين وأمريكا بعدم تبني سياسية الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان، والصين تتخوف من مثل هذه الأمور خوفاً من أن يحصل لها ما حصل لروسيا من فوضى حزبية والافتقار لأي خطة سياسية قد ترسمها في ظل قبولها بالنظام العالمي، وقد أخذت المخابرات الأمريكية تشتغل على أهم عنصر حيوي في المجتمع الصيني, ألا هو شريحة الطلاب، وقد قامت مظاهرة طلابية في ساحة (تيان ان مين) "[19] في سنة 1989م, تصدي لها الجيش الصيني بكل قوة وأخمدها, وسياسة أمريكا تحت ذريعة حقوق الإنسان سياسة الهيمنة بالدرجة الأولي.

المقاصد المستقبلية للسياسة الأمريكية نحو الصين:

إنَّ بعبع الصين أقلق نوم وتفكير الولايات المتحدة الأمريكية, وجعلها تتخبط يميناً وشمالاً خاصة بعد تجدر قوة الصين وسيطرتها على الاقتصاد الأفريقي, وأصبحت رابع دولة في غرب أفريقيا عام 2014م.

وبذلك عملت أمريكا عدة ترتيبات للحد من القوة الصينية منها:

1- إشراك الصين في المحادثات الخاصة بعملية السلام في شبه الجزيرة الكورية واعتراف أمريكيا أن الصين قوة سلام واستقرار.
2- إبقاء القوة الصينية في نطاق الشرق الأقصى أي حتى جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي مع إبعادها عن المحيط الهندي.
3- إبقاء القوات الأمريكية بجيوشها وقواعدها العسكرية في الدول المطلة على الصين وهي كوريا الجنوبية والفلبين واليابان.

4- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1999م أنَّها سوف تنشر أنظمة دفاع مضادة للصواريخ الباليستية في كوريا الجنوبية واليابان والفلبين بقصد إرهاب الصين.

5- خفضت أمريكا عدداً من الرؤوس النووية وأعادت توجيه عدد من الأهداف النووية التي كانت موجهةً لروسيا إلى الصين وذلك في عهد جورج بوش الابن.[20]

كما عملت أمريكا لتجنب خطر الصين بأن أدخلتها عضواً دائماً في مجلس الأمن, وفي منظمة التجارة العالمية، ونادي الدول النووية، وفتح الأسواق الأمريكية والآسيوية أمامها، وربط مصالحها برأس المال الأمريكي وقدمت أمريكا لها تكنولوجيا الحاسوب لصناعة الصواريخ، وإرجاع تايوان تحت سيادة الصين وهو نوع من الانبطاح الأمريكي للصين.

كذلك من الأوتار التي تلعب عليها أمريكا تجاه الصين تزيين النظام الرأسمالي لها، واتخاذه نظاماً لحياتها والاعتزاز بالقومية الصينية بدلاً من النظام الشيوعي الذي تتبناه اسمياً، والصين في المقابل تحاول جاهدة إبعاد أمريكا عن تايوان ومنعها إمداد الأخيرة بالسلاح، قام نائب رئيس الوزراء الصيني (كيان كيشان) في أوائل 2001م بزيارة لأمريكا فترة بوش الابن وفي محاولة لإرضاء أمريكا بغية إعادة تايوان تحت سيادتها.

وفي الآونة الأخيرة واصلت أمريكا سياستها الرامية إلى إبعاد الصين عن الشرق الأقصى, ودفع روسيا نحو أوروبا وتطلق على روسيا الدب الأبيض، وعلى الصين (المارد الأصفر)، وهي بهذا تحاول أن توحي للصين بأنها ندٌّ لروسيا حتى ولو أنها لا تملك ترسانة نووية مثل روسيا، ولكنها تمتلك

المقدرات الاقتصادية العالية والتجارة الخارجية مع أمريكا وشرق آسيا واليابان وكوريا الجنوبية هي عمودها الفقري.

وفي المقابل تعمل أمريكا من جهة أخري إلىالدفع بروسيا لربط اقتصادها بالاقتصاد الأوربي ولا سيما ألمانيا التي هي من أسبق الدول استثماراً في روسيا, وأن تجعل لروسيا فضاءً اقتصادياً يضم: روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق, مع تهيئة الأوضاع الاستراتيجية في آسيا الوسطي, وهي بهذا العمل ((خلقت تجمعاً اقتصادياًجديداً)) وصل ميزانه التجاري 14 مليار يورو في سنة 2003م هذا ما أوردته مجلة (الايكونومست)في أوائل 2014م.

ليس لدى الصين مخزون نفطي ضخم قادرة على الاعتماد عليه, والنفط الموجود فيها يقع في غربها على حدود آسيا الوسطي وقرب إقليم (سينكسيونغ) المسلم وهو أمر يرهب الصين.

إنَّ هذا السيناريو الأمريكي إذا نجح فإن الصين بكل مقدراتها ستقع تحت طائلة أمريكا، وسيتم تحويل نفط بحر قزوين جنوباً إلى بحر العرب عبر أفغانستان والباكستان، وبذلك تجد الصين نفسها مجبرة على العمل في التجمعات الإقليمية مثل تجمع (الاسيان). وبهذا العمل تكون السياسة الخارجية الأمريكية قد نجحت بحصر الصين في مجالها الطبيعي بتوفير سوق ضخم لها، بعد رفع القيود التجارية والمالية عنها، وهذه التجمعات في الأغلب الأعم تكوِّن إطاراً ممتازاً لتحقيق بعض السياسات الأمريكية, مثل: الترويج لفكرة التجارة الحرة، وحقوق الإنسان ونزع أسلحة الدمار الشامل, والحد من انتشار الأسلحة النووية." [21]

رغم كل مساعي أمريكا باستبعاد الصين عن روسيا لتفتيت القوتين الكبيرتين، فالتحالف الصيني الروسي في قضية سوريا في عام 2014م ـــ 2015م, بالتنسيق فيما بينهم الاستخدام حق النقض (الفيتو)لصالح سوريا, والتحالف العسكري في سبتمبر 2015م خيبة آمال أمريكا وأفشل جزءاً من مخططاتها التي وضعت عليها طموحاتها وأنها مازالت تقود العالم أنها القطب الأوحد.

إنَّ حسابات أمريكا في السياسة الخارجية لم تتطور, بل زادت تخلفاً مثل سياسة البدوي لقطعان أغنامه الذي مازال يفكر في حمايتها بكلبه, دون أن يطوِّر من نفسه ويفكر تفكيراً تقدمياً بحمايتها بالسلاح الناري. هذا ما حصل لأمريكا, وبذلك أمريكا في المستقبل القريب ستصبح غير قادرة حتى على حماية نفسها وقوتها اليوم في أعلاها!

فالصين هي القوة الواعدة لقيادة العالم, ورسم الخطط لأمريكا وغيرها، وقادرة على حماية كيانها واقتصادها من الزوال السريع، بل في المستقبل ستكون القوة العطوفة على أمريكا بمدها بالتكنولوجيا الحديثة والغذاء خاصة، أن الصين ستمتلك ناصية الاقتصاد الأفريقي بكامله فيما بين سنتي 2020م ـــ2025م، وسيبلغ الميزان التجاري 700 مليار دولار, وبذلك تكون القوة الكبرى بدون منازع, فهي منذ سنتي 2014م ــ2015م صارت أول دولة تسيطر على اقتصاد أفريقيا من جميع جوانبه، فما بالك بسنة 2025م إذ هي ستهيمن على كل اقتصاد القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة لمستقبل العالم.

سياسية أمريكا نحو القارة الأفريقية:

منذ إعلان الشراكة الأمريكية الأفريقية سنة 1998م وأمريكا تسعي بكل قوة للوصول إلي مناطق الطاقة و التعدين، ففي الربع الأول من هذا القرن رفعت أمريكا شعار الاندماج في الاقتصاد العالمي, فتركيزها في المرحلة القادمة علي خطط مدروسة علميا من قبل صانعي القرار الأمريكي, وتطبيقها على أرض الواقع فمنها: أن أمريكا تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية الكبرى، وهو ما يمثله اهتمامها بنظم هي ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعني الحقيقي, مثل ما كانت عليه ليبيا في المرحلة الماضية, تم تسعي أمريكا للتركيز على دول أفريقية تمارس القيادة على غيرها مثل: جنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال في الغرب وأثيوبيا في الشرق, تعمل أمريكا على وضع قضية معينة على قائمة السياسة الأفريقية مثل الإرهاب والتطرف وحقوق المرأة... إلخ

وتعملأمريكا على طرح قضية الأمن والاستقرار في أفريقيا لمواجهة الكوارث وتقوم بدور التدريب والتمويل، إضافة لذلك تعمل على تأمين منابع النفط والتخلي عن المساعدات المشروطة لأفريقيا.

أما عن الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية تجاه القارة الأفريقية للتصدي للنفوذ الصيني، فالسيطرة على منابع النفط و مراجعة تحديات كل دولة على حدة وزيادة الدور الدبلوماسي الأمريكي في أفريقيا, وخاصة المساعدات للمؤسسات الأهلية لأن هذا يزيل الانطباع السائد في القارة بأن أمريكا قوة احتلال إضافة إلى أنها تعمل على زيادة الاتفاقيات الاقتصادية بينها وبين الأقطار الأفريقية، كما تعمل أمريكا على دفع الدول الأفريقية لفتح قطاعاتها النفطية والغاز, للاستثمارات الأمريكية في ظل زيادة الاحتياجات

النفطية من 15% إلى 35% خلال آخر القرن الحالي، إضافة لذلك تدفع أمريكا في الاستثمار لتشمل البنية التحتية والزراعة مستفيدة من تجربة الصين في هذا المجال, كما فتحت أسواقها للمنتجات الزراعية الأفريقية.

ففيالإطار الأمريكي للسيطرة علي منابع النفط في أفريقيا, فقد زادت من وجودها العسكري في الدول الأفريقية النفطية والتدخل العسكري إذا لزم الأمر, مثل التدخل في ليبيريا ونيجيريا.فوجودها على الساحل الغربي يحمي أنابيب النفط في تشاد والكاميرون الذي يضخ أزيد من 260 برميلاً يومياً، ففي سنة 2002م زار وزير الدفاع الأمريكي (رامسفيلد) كلاً من أثيوبيا وارتيريا وجيبوتي. وقد تمخضت هذه الزيارة عن موافقة أسمره علي استخدام الأجواء الإرتيرية للطائرات الأمريكية بالإضافة للميناء، كما عملت أمريكا علي إخماد الصراعات في الدول النفطية, مثل إخماد الصراع المسلح بين أنجولا وحركة يونيتا في أبريل 2002م لفترة من الزمن, وكان مرد ذلك إلي أهمية نفط أنجولا لأمريكا، كما استخدمت أمريكا خيوطها للسيطرة علي منابع نفط أفريقياباعتماد دبلوماسية الزيارات وعقد الاتفاقيات الثنائية بينها وبين الدول الأفريقية المنتجة للبترول والغاز.

كما اعتمدت أمريكا مقالب جديدةللاستحواذ علي مصادر نفط أفريقيا بهجوم الشركات الأمريكية علي المناطق الاستراتيجية فيها، بعد أن أثبتت الدراسات أنها علي بركة من النفط والغاز والمياه مثل خليج غينيا، فوجهت شركاتها الضخمة مثل موبيلوشيفر ونوإكسون فزرعت الفتنة بين القبائل مثل:الزغاوة والمساليت.أغرت سكانها بأنها معهم في إقامة دولة الزغاوه الكبرى لهموستكون عاصمتها مدينة الكفرة الليبية.وهي بهذه الخطوة تحاول

ضرب الشركات الصينية النفطية العاملة في السودان التي تستورد منها أزيد من 8% من احتياجاتها من النفط.

وقد تفننت أمريكا في الهيمنة على مصادر الطاقة في أفريقيا بأن شكلت فريقاً من الشركات الأمريكية والقطاع الخاص وعدداً من زعماء الدول الأفريقية المنتجة للنفط وأصدروا بياناً يقول: (النفط الأفريقيأولوية الأمن القومي الأمريكي والتنمية الأفريقية)، وقد أصبحت هذه المجموعة هي المسؤولة عن تأمين مصالح أمريكا النفطية، وقد ضغطا هذا اللوبي علي نيجيريا بالانسحاب من منظمة وتمركز بقوة عسكرية أمريكية في خليج غينيا للدفاع عن الموارد النفطية من أي اعتداء.

وقد نشر (كين سيلفرستاين) المتخصص عالمياً في مجال النفط بحثاً حول السياسة القومية للإدارة الأمريكية للطاقة, مفاده أنه من المتوقع أن تكون منطقة غرب أفريقيا من أكثر مصادر النفط والغاز للأسواق الأمريكية.

وتحدث (بول مايكل) مدير مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية والسياسية أمام إحدى اجتماعات الكونغرس الأمريكي, بأن خليج غينيا من أهم المناطق النفطية لأمريكا, وقد اقترح إنشاء قوة عسكرية لحماية المنطقة.[22]

الصين القوة الواعدة لقيادة العالم:

تأسست القوة الصينية على عدة معطيات:فهي تحتل خُمس مساحة آسيا, وقوتها البشرية خمس سكان العالم, ولها حدود مع اثنتي عشرة دولة, وشواطئ علي المحيط الهادي, والعديد من البحار، تحاول الصين (منذ وقت ليس بالبعيد) منافسة الولايات المتحدة الأمريكية علي المستوى السياسي

والاقتصادي والتجاري والاستراتيجي في أفريقيا, وتتخوف أمريكا من هذا المد الصيني عملا بمبدأ عدم السماح لأي قوة منافستها في أفريقيا, وتعتبر أفريقيا ملكاً لها، وحتى تنهي على التتين الهادي ساندت تايوان واعترفت بها وقدمت لها دعماً لوجستياً ومادياً. وتنبهت الحكومة الصينية لما يحاك لها من مؤامرات, وعملت بكل ما في وسعها للخروج من عزلتها قبل أزيد من ثلاثة عقود بأن عملت علي نشر شركاتها المختلفة وخاصة النفطية منها، وازدادت حركتها الاقتصادية والتجارية ووضعت هدفاً أمامها للوصول إليه أن تكون قوة دولية يحسب لها ألف حساب، وهي علي يقين بأن الوصول لهذه المرتبة يتطلب منها التهيؤ للسيطرة بشكل أو بآخر على الاقتصاد والتجارةفي خضم خشية القوى الأخرى المنافسة لها، وتعمل الصين بشكل حثيث علي التخلص من القيود التي تفرضها أمريكا وبذلك أخذت في تعزيز مركزها الدولي ببناء قوتها العسكرية والاقتصادية,للقضاء على معادلة القطب الواحد المتحكم في مقدرات الشعوب الأفريقية، تري الصين أنَّ أمريكا قوة لم ولن تتنازل عن حقها في حكم المعمورة، وحتى التيارات الأمريكية التي تدعي الاعتدال ترى أنَّ الأمة الصينية قوة في طريقها إلى أن تكون قوة عظمى، والنظام العالمي اليوم لا يتسع لقوتين عظميين من دون قيام صراع بينهما، فالصين ستكون في المستقبل القريب القوة العظمى, وأمريكا اليوم في العد التنازلي والبراهين على ذلك تلوح في الأفق.

فالصين في سنة 1982م كانت رابع دولة لهاقدم في أفريقيا, وبحلول سنة 2014م قفزت وأصبحت أول دولة لها وجود في أفريقيا بأن سبقت الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما أفاد به عميد السياسة الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر بقوله:إنَّ الصين قوة بذاتها وستصبح بفعل برنامجها

الاقتصادي غير الاعتيادي من بين القوي العظمي في العشرين سنة القادمة,والمصلحة تقتضي احتواءها. ومن بين المداخل المطروحة لذلك تقسيم الصين بتأجيج مشكلة (التبت) (وتايون) (ومنغوليا), والأقاليم الغربية المسلمة, والأقاليم الساحلية التجارية الغنية. وبذلك يطبق كيسنجر النظرية الإنجليزية (فرِّق تسُدْ) أي بمعني أنَّ المطبخ السياسي الأمريكي يُطبخ في المطبخ الإنجليزي, والمطبخ الأمريكي الاقتصادي والتجاري يطبخ في المطبخ الإسرائيلي!

أنَّ الصين تكاد تتفوق علي أمريكا بحرياً؛ فأمريكا لها سبعة أساطيل بحرية في فيأغلب القارات, لكن الصين القوة الصاعدة تنبهت لأهمية القوة البحرية, وقوَّت من قوتها، ففي ديسمبر 2013م كاد أن يحصل صدام بحري بين الصين وأمريكا, حيث أبحرت حاملة الطائرات الصينية (لياونينغ) جنوباً باتجاه المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي,وبعد وقت قصير خرجت سفينة اعتراضية أمريكية خلف حاملة الطائرات الصينية، وقد رأت الصين في ذلك تهديداً مباشراً, فأرسلت فرقاطة قطعت الطريق على السفينة البحرية الأمريكية وأجبرتها علي التراجع، بعدها فرضت الصين حظراً جوياً على مناطق تقع تحت سيطرة اليابان مثل جزر (سينكاكو) لتبرهن للآخرين علي قوتها المتناهية، وضَرْب النفوذ الأمريكي في بحر الصين الجنوبي ومناطق المحيط الهادي.إن أمريكا اليوم ترتعد فرائسها من القوى الصينية فتحاول بكل ما في وسعها عرقلة المد الصيني, وهذا ما عبر عنه (ياويوزهاي) رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية في الأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية, بأن أمريكا سيطرت علي أوروبا واليابان وأدمجتهما معها، وأعاقت نمو روسيا والصين. وفي يوم الثلاثاء الحادي عشر من نوفمبر 2015م وقف (باراك أوباما) رئيس

أمريكا في قمة آسيا والمحيط الهادي.ليقول بصراحه مطلقة:(تتمثل رسالتنا في أننا نريد أن نرى الصين ناجحة، لكن مع نموها نريد منها أن تكون شريكاً في دعم النظام العالمي لا تقويضه), لكن الصين في الآونة الأخيرة لم تعد تحسب لأمريكا أي حساب، فهي تشتغل في أفريقيا بهدوء تام، وبنظرية المراحل ولمسها للمواطن الأفريقي اقتصاديا, وقد رتبت بيتها الداخلي ترتيباً جيداً بأن حققت استقراراً داخلياً,ورفاهية للفرد والمجتمع, فهي لم تتجه نحو اعتماد إصلاحات سياسية كمدخل لبناء الدولة,بل انتهجت الإصلاح للبناء الاقتصادي, والتحديث في الدخول, والانفتاح علي العالم الخارجي لبناء الدولة.

أما إقليمياً فإن الصين أخذت علي عاتقها تسوية خلافاتها مع عدد من دول العالم, واستطاعت أن تخطو خطوات متقدمة في ذلك مثل: علاقاتها مع دول منظمة الآسيان, وفيتنام وكوريا الجنوبية. أما دولياً فقد انتهجت الصين البحث عن إيجاد نفوذدولي تمثل في بناء علاقات اقتصادية مع العديد من دول العالم في أفريقيا والعالم العربي.وعلي سبيل المثال لا الحصر كان عدد الصينيين العاملين في ليبيا سنة 2011م يفوق ستة وثلاثين ألف صيني, وفي الجزائر ضعف هذا العدد.

لقد انتهجت السياسة الصينية عدم المواجهة وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يختلف عن القضايا الجوهرية التي لا تقبل أية حلول أخري, وتعتبر أساسيات الاستراتيجية مثل عودة تايوان للصين, وكذلك تأمين أمن شرق آسيا. وضمان عدم قيادة صراعات وحروب تكون حجر عثرة في تقدم الصين نحو التنمية والاستقلال الاقتصادي والتجاري. وفي هذا المضمار فإن للصين الرغبة الملحة في علاقات المصالحة من أجل الوصول إلي التنمية

دون النظر إلى حساب العلاقات المتجددة مع العرب, بـل إقامـة علاقـات متميـزة مـع إسرائيل. كما لم تُعرْ أهمية للعداوة القديمة مـع الهنـد بـل انفتحـت عليهـا اقتصـاديا, ووصل التبادل التجاري بينهما في ما بين عامي 2002م -2003م إلي 6 مليار دولار.[23]

إنَّ استراتيجية الصين تجاه القطب الواحد أمريكا تنطلق مـن عـدة معطيـات رئيسة، أهمها أن سياستها سياسة تنسيقية وليست صدامية، أي بمعنى خطها الاعـتماد (بالدرجة الأولي) علي الدبلوماسية الحذرة في هذه الفترة على الأقل، وديـدنها التنميـة, وتطوير اقتصادها, والحفاظ علي كونها قوة مؤثرة وفاعلة في العالم يُخشي بأسها، فهـي تؤمن بأن أمريكا واقتصـادها إلى انهيـار, والمعطيـات كثـيرة، فالصـين الآن قـوة جاذبـة للاستثمارات الدولية من أمريكـا واليابـان وكوريـا الجنوبيـة والشـمالية وغيرهـا. فهـي تعمل علي بناء علاقات اقتصـادية وتجاريـة متينـة عـلي المسـتويين الإقليمـي والـدولي لتأخذ الريادة في سياسة التجارة الفضلى لتكون متميـزة عـن بقيـة القـوى الاقتصـادية الكبرى وهذا ما تخشاه أمريكا التي تعمل بكل قوتهـا ودهائهـا المسـتمد مـن المطـبخ الإنجليزي للحافظ عـلي مركزهـا ودورهـا القيـادي في قيـادة سـكان المعمـورة سياسـياً واقتصادياً وتقنياً, وخاصة أن التقنية أصبحت اليـوم مـن التجـارة الرائجـة في الأسـواق العالمية. وصارت ورقة ضاغطة تستخدمها القوى الكبرى لتمرير مخططاتهـا السياسـية والاقتصادية علي دول العالم الثالث, إلاَّ إن الصـين تسـير بخطـوات ثابتـة نحـو التقنيـة المتقدمة, دون النظر إلي ما تروجه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة باتهـام الصـين بعـدم مراعاتها لحقـوق الملكيـة الفكريـة، فالصـين برهنـت لأمريكـا والعـالم أنهـا في طريقهـا للوصول إلي مصاف الدول العملاقة,إن المستوى التجاري بينها وبـين أمريكـا (في مجـال

التقنية)أصبح يواجه عجزاً ملحوظاً فيما بين سنتي 2003م – 2004م,وقدر بـ37 مليار دولار لفائدة جمهورية الصين الشعبية.

لقد استفادت السياسة الصينية من الأسواق الأمريكية بشكل كبيردون جعجعة وإعلام, فقد صدرت إليها التقنية والبضائع رخيصة الكلفة مقارنة بنظيرتها من التقنية والبضائع الأمريكية، وقد انعكس ذلك علي ميزان الاقتصاد الأمريكي ليبلغ سنة 2004م حوالي 162 مليار دولار بعد أن كان في سنتي 2000م -2001م حوالي 83 مليار دولار بعد دخول الصين في عام 2001 إلي منظمة التجارة العالمية، وبذلك زاد عجز الميزان التجاري الأمريكي حيث وصل إلي 50%, وبذلك صعدت الصين إلي مراتب القوى العظمي بارتفاع معدل النمو الاقتصادي ما بين 7- 10%، بأن أصبحت الصين الدولة التاسعة في حجم التجارة الدولية, فوصل معدلها في سنة 2000م إلى 429، 455 مليار دولار وجلبت استثمارات دولية بلغت بين عامي 1995م - 1996م ما قيمته 284 مليار دولار إلي 923 مليار دولار سنة 1998م.[24]

لقد درس خبراء علم النفس والاجتماع والتاريخ والاقتصاد الصينيين نفسية مواطني دول العالم الثالث دراسة علمية: ماذا يحب وماذا يكره وما هو الشيء الذي يؤثر ويتأثر به ودخله اليومي والشهري والسنوي, وحتى ما يحبه طفل العالم الثالث من ألعاب فمثلا في ليبيا درس الزي الليبي وأخذت منه نموذجاً وهي البدلةالعربية وصنعتها أفضل مما يصنعه الليبيون أنفسهم، أما ألعاب الأطفال فقد صنعت معظم الألعاب لتحاكي الأسلحة بمختلف أنواعها بل إنها صنعت فوانيس شهر رمضان لأطفال المسلمين، وهذه الفوانيس لها مدلول شعبي ديني محبب في بعض الدول الإسلامية مثل مصر, وصنعت الأدوات الكهربائية بمافيها المصابيح التي تخزن الطاقة

الكهربائية, كما صنعت الغسالات والثلاجات والمراوح بأرخص الأثمان عن نظيراتها من الصناعات الأمريكية والألمانية واليابانية وما إلى ذلك.

هامش الفصل الرابع

الصين وأمريكا صراعاً أم اتفاق

(1)محمد امباكي جون، أزمة النظم السياسية في أفريقيا من عهد الاستعمار إلي وقتنا الحاضر، طرابلس: أكاديمية الفكر الجماهيري 2006م ص ص97 – 104 وكاظم هاشم نعمة، أفريقيا في السياسة الدولية، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا 2005م ص 81 وحمدي عبد الحمن حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي 2007م ص182 – 183 وطابع أصيف (العولمة والديمقراطية والتنمية تحديات وآفاق) القاهرة: مركز المحروسة 2003م ص 31-32 وإسماعيل آدم، الهجرة من (أفريقيا إلي أفريقيا) صحيفة الشرق الأوسط ع 328 10 -9 / 2007م.

(2)كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة المرجع السابق ص 344-345، وخصر عطوان، دوافع امتلاك القوة، مجلة الدراسات العليا، س 6، ع 6، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا ص 26 وإبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2005م ص224 ومحمد سعد ابو عمود السياسية الأمريكية في أسيا، مجلة السياسية الدولية ع العاشر ص 132 – 133.

(3) أيمن شبانة (القوي الكبرى والصراعات في أفريقيا) جريدة عمان موقع مؤسسة أفريقيا الخضراء للثقافة والفنون 2008/8/2م ص8 www.algaicas.com ومحمد عمر الطوبي التغير الاجتماعي الإسكندري منشأة المعرفة 1996م ص 26 وحسن ((الصين وأفريقيا التقرير الاستراتيجي

الأفريقي 2006-2007 القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية 20007 ص ص106- 107 وإبـراهيم حمـد البلولـة، التنـافس الصـيني في أفريقيـا، الخرطوم: المركز العالي للدراسات الأفريقية 2011م ص ص 12-13.

(4)نادية يوسف (أزمة المديونية الخارجية الأفريقيـة) مجلـة دراسـات ع 12 طـرابلس يونيـو 2003م، ص 77 وطـابع أصـيف، العولمـة الديمقراطيـة والتنميـة في أفريقيـا: تحديات وأفـاق ص 181 وغـازي الفيصـل، (الشـؤون الأفريقيـة في أجنـدة السياسـة الخارجية الأمريكية)، محاضرات مادة (الولايات المتحدة والعـالم الثالـث) الأكاديميـة الليبية 2007م دراسة الأمـوال الاقتصـادية والاجتماعيـة في أفريقيـا 2005م الأجنـدة الاقتصادية لأفريقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحـدة وغـادوغو بركينـا فاســو 10/-5/2006م ص 11 و (أفريقيـا بصـدد إيجـاد حلـول أفريقيـة لمشـاكلها الصحية)، تقرير منظمة الصحة العالمية 2006م موقع أخبار سـويسرا 2006/11/21م .www.swissinfom.ch

(5)العمالــة تــذهل الأفارقــة وتخــيفهم في آن واحــد موقــع رويــتر 2008/8/25م www.reuters.comتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علي أفريقيـا تضـاعفت عـلي مدى عامين تتقدمها استثمارات في المـوارد الطبيعيـة مـؤتمر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنمية الاوتكتا2007/10/16UN/CTDPRESS/PRم ص ص 2-4.

(6)إبراهيم الأطرش، أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسـباب الصـعود، مصر الجديـدة: إيـتراك للـنشر والتوزيـع 2008م ص 26 وجـون جيـتن، التغـيرات الصـينية الكبرى، صحيفة جامعة اكسفورد 1990/ ورقة3.

(7)إبراهيم الأطرس، المراجع السابق ص 27.

(8) أمـين شـلبي، ثلاثـون عامـاً عـلي العلاقـات الصـينية الأمريكيـة، المجلـة السياسـية الدوليـة العـدد 177 شـهر أكتـوبر 2009م ورقـة وان أي كـوهين،

نيكون في الصين، نقطة تحول في تاريخ العالم USA E- journalأبريل 2006م.

(9)توسيع المصالح المشتركة للصين والولايات المتحدة الأمريكية، صحيفة الشعب الصينية اليومية 2006م ورقة 4 -7- 10.

(10) دي وي زانح، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية 1999م ص 167 واين موريس، تقرير مقدم للكونغرس حول قضايا التجارة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة الكونغرس الأمريكي 2001/4/13م وإبراهيم الاطرس، أسرار تقدم الصين، المرجع السابق ص 26.

(11) china:Internationaltradequarterlyreview1980-7 usciasource: 1979 hru –p 97.

(12) جورج ثورت فهمي، العلاقات الصينية الأفريقية شراكة الاقتصادية دون مشروطة سياسية، موقع مجلة السياسية الدولية، العدد (158) أكتوبر 2004م www. sigassa.ag والعمالة الصينية المتفانية تذهل الأفارقة وتخيفهم في أن واحد، موقع رويتر وحمدي عبد الرحمن حسن، علاقات الصينية الأفريقية شراكة أم هيمنة كراسات استراتيجية ع (172) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007م ص 27.

(13) حسين مكي، الآبار المسمومة والسياسات القذرة البترول الأفريقي، موقع صحيفة الرأي العام ع، 3696 /2007/11/30م www.rayaom.info.

(14) زيبيجنتوبريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، عمان: دار الأهلية للنشر 1999م ص ص 187 - 237.

(15) هنري كيسنبجر، هل تحتاج أمريكا إلي سياسة خارجية، نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي 2002م ص ص 106 – 161.

(16) نفسه والصفحة.

(17) كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة 2007م ص 413 – 423.

(18) روبرت جران، ترويض النمور نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة سمير كريم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1999م ص ص 13 - 33 ودينجشياوبينج، المؤلفات المختارة (1957م – 1982م) الصين بكين: مطبعة اللغات الأجنبية 1985م ص ص 530- 531.

(19) كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة طرابلس للطباعة والتأليف والترجمة والنشر 20077م ص ص 433 – 434 محمد السيد، آسيا والعولمة، القاهرة: جامعة القاهرة 2003م ص 270.

(20) السياسة الأمريكية تجاه الصين خطوطها وأهدافها وأساليبها، شبكة القلاع 2007م http /vbeda3.

(21) human rights in people's republic of chin ،Ibid.

(22) كين سيلفر ستاين، السياسة الأمريكية اتجاه كويت الأفريقية، مجلة مغازين 2002/4/22م والنفط الأفريقي، صحيفة كريستيان مونيتور 2002/5/32م.

(23) إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1999م ص 66 م وحمد احمد الخضراوي، الإدارة في دول النمور، الكويت: دار الصف لنشر 1999م ص ص 97 – 98 – 99 وتوبي، شيللي، المرجع السابق ص ص136 – 138.

(24) إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مرجع سابق ص66–67 وكاظم هاشم نعمة، وصالح إبراهيم المبروك ، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، طرابلس: منشورات دار الأكاديمية للطباعة والترجمة والنشر 2007م ص ص 337 – 356 وسليم جابر حسيني، دروس في التنمية الاقتصادية، بيروت: دار الشرق 1997م ص ص 125 – 126.

الخاتمــــة

ختاماً لهذه الدراسة فإن الباحث قد توصل إلى عدة نتائج هي:

1- أثبتت الدراسة أنه فيما بين سنتي 2080-2090م سيتم استيطان أزيد من مائتي مليون صيني في أفريقيا وسيكون ضعف هذا العدد أو أزيد من أم صينية وأب أفريقي وستتغير الجينات فيما بين سنتي 3010-3050م من السمرة الداكنة إلى السمرة الفاتحة، ومن القامة الطويلة إلى القامة المتوسطة ومن العينين الكبيرتين إلى العينين المتوسطتين ومن الأنف الأفطس إلى الأنف القصير والرفيع، ومن الشفتين الكبيرتين إلى الشفتين الصغيرتين ومن الأسنان ذات البريق الأبيض إلى الأسنان ذات البريق المائل للصفرة.

2- توصلت الدراسة أنه بحلول 2025م ستسمح الحكومة الصينية لكل أسرة بأن تنجب خمسة أطفال بعد أن سمحت 2015م لكل أسرة بأن تنجب طفلين بعد أن كان المسموح به طفلاً واحداً.

3- ستخرج الصين كقوة عظمى في العالم بحلول سنة 2050م وسوف يفل نجم أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والشمالية من على مسرح الأحداث. فالصراع اليوم اقتصادي والبضائع الصينية تغزو العالم بأسعار في متناول الجميع، فأمريكا وفرنسا واليابان وألمانيا متضايقة من البضائع الصينية التي دخلت إليها في عقر دارها الأمر الذي خلق كساداً لبضائع وصناعات بلدانهم.

4- بحلول 2040م ستكون اللغة والعملة الصينية سائدتين في العالم.

5- أثبتت الدراسة أن الحكومة الصينية تشجع على اعتناق الدين الإسلامي (وخاصةً العنصر النسائي) حتى يكونوا مقبولين شرعاً لدى الأفارقة للزواج بهم وبهن، فكل فتاة صينية تتزوج من أفريقي لها مكافأة من دولتها ولها أولوية

الاستثمار في البلاد التي تزوجت منها. وبذلك رسمت الصين استراتيجيتها في أفريقيا بإنشاء قواعد اجتماعية يصعب السيطرة عليها مهما كانت قوة العدو المقابل لها.

6- أثبتت الدراسة أن الصراع اليوم بين القوى الكبرى هو صراع اقتصادي مغلف بالسياسة التمويهية، فأينما كان النفط والغاز والذهب والمعادن كان الصراع والتدخل الأجنبي.

7- أفادت الدراسة بأن استراتيجية الصين في أفريقيا مبنية على كسب ود وثقة المواطن الأفريقي القابع في أدغال غابات أفريقيا ومساعدته بإقامة مشاريع صغيرة له، ليكون عوناً لها في المستقبل يدافع عن الصين في الداخل والخارج ويرعي مصالحها.

8- توصلت الدراسة إلى أن القارة الأفريقية هي القارة الحُبلى في قارات العالم الغنية بالمقدرات الاقتصادية تصل بعض معادنها إلى 90% من احتياطي العالم، مثل معدن البلاتين وغيره من المعادن ناهيك عن الطاقة البشرية والمائية والشمسية التي تتمتع بها القارة، وبذلك فهي قبلة العالم اقتصادياً في هذا القرن والقرون التي تليه، ومن هنا تسابقت القوى الكبرى على كسب ودها ومغازلتها بالتودد لها والتغاضي عما يحدث فيها من أخطاء.

9- أثبتت الدراسة أن جزءاً من استثمارات الصين في أفريقيا والمساعدات التي تقدمها للدول الأفريقية كان الهدف منها وقوف تلك الدول سياسياً إلى جانبها في المحافل الدولية لمناصرة قضاياها المهمة، مثل الوقوف ضد استقطاع تايوان منها. وسبق أن وقفت عدد من الدول الأفريقية إلى جانب الصين وقطعت علاقتها مع تايوان، وعلى استعدادا لقطع علاقاتها مع أمريكا في سبيل مصلحة الصين.

10- أفادت الدراسة بأن ما يميز نظرة الصين عن أمريكا (في الجانب الاستثماري) أن الولايات المتحدة الأمريكية تبتعد عن الاستثمارات التي فيها مخاطر حتى ولو كانت نسبتها 30% بينما الصين تغامر بأقل النسب على أمل أن تحقق أرباحاً مهما كان كبرها أو صغرها على المدى البعيد أو تكسب بناء قواعد اجتماعية لصالحها.

11- أثبتت الدراسة أن أمريكا تستخدم العصا الغليظة للسيطرة على اقتصاد أفريقيا، وقد برهن على ذلك تشيني عندما قال:" علينا التوجه باتجاه أفريقيا للبحث عن الموارد الاقتصادية تحت غطاء القواعد العسكرية ".

12- أظهرت الدراسة أن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتسم بالقوة أحياناً وخلق الذرائع والتدخل في الشؤون الداخلية عبر المؤسسات التابعة للأمم المتحدة لا يلقى ترحيباً من جلّ أبناء ورؤساء القارة الأفريقية.

13- أثبتت الدراسة أن أمريكا تختلق الذرائع ضد من يقف في طريقها من دول العالم بحجج واهية مثل عدم تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة ونعت بعض الدول بالدول الفاشلة والمارقة والقضاء على الجبابرة والطغاة ومحور الشر...الخ

14- أفادت الدراسة بأن الصين تتقدم على أمريكا في غرب أفريقيا من حيث الاستثمارات بأشواط؛ فبحلول سنة 2014م أصبحت أول دولة لها وجود اقتصادي في تلك المنطقة.

15- ارتبط صراع المصالح الاقتصادية والسياسية في غرب أفريقيا في السنوات الماضية بالتنافس الفرنسي الأمريكي، غير أنه في السنوات الأخيرة شهدت غرب أفريقيا دخول الصين كلاعب جديد وقوي قلب الموازين على القوتين سالفتي الذكر وأخذ بزمام القيادة بكل فاعلية.

16- بَيَّنَتْ الدراسة استياء أبناء وقادة عدد من دول القارة الأفريقية من سياسية العجرفة والتعالي الأمريكي الفرنسي ما ساعد على قبول السياسية الصينية الناعمة.

17- أبانت الدراسة أن أسلوبيْ القوتين أمريكا والصين في استغلال الموارد الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مختلفان، فأمريكا أسلوبها الهيمنة بالقوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أما الصين فأسلوبها نعومة الملمس بحيث يشعر بقيمتها المواطن الأفريقي البسيط هدوء في الاستثمار واستخدام نظام المراحل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية بل مساعدتهم على حل أزماتهم السياسية بدفع مرتبات الجيش في بعض الأحيان.

18- أثبتت الدراسة أن الصين أعفت عدداً من الدول الأفريقية من ديونها المترتبة عليها تقديراً لوضعها المالي، أما أمريكا فلا تعفي الدول الأفريقية من ديونها بل تطالب بها غالباً.

19- أثبتت الدراسة أن الصين تتوسع في غرب أفريقيا اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً بسرعة فائقة.

20- أفادت الدراسة أن الحضور الصيني في غرب أفريقيا تهديدٌ مباشرٌ لمصالح واشنطن وباريس.

21- توصلت الدراسة لتوقع حدوث مناوشات عسكرية على نفط غرب أفريقيا وجنوب السودان وبحيرة دارفور النفطية في السنوات القادمة بين الصين وأمريكا، خاصة أن أمريكا عندما شعرت بالنفوذ الصيني في السودان ظهرت على السطح، خططت ونفذت مؤامرة تقسيم السودان إلى الشمال والجنوب وساعية الآن إلى إظهار دولة ثالثة في السودان قد تعلن خلال العشر سنوات القادمة.

22- انتهجت الصين للوصول إلى المقدرات الاقتصادية الأفريقية الجانب العلمي بأن أسست مركزين: مركز البحوث والدراسات الأفريقية في بكين عام 1957م ومركز بحوث ودراسات الصحراء الأفريقية عام 1961م وبذلك كانت جّل خطواتها في القارة ناجحة.

23- أفصحت الدراسة عن وجود محورين جديدين في العالم ينذران بحرب عالمية ثالثة، المحور الأول الصين وروسيا وفرنسا وكوريا الشمالية وتركيا أما المحور الثاني فأقطابه أمريكا وبريطانيا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وإيران وإسرائيل وجّل نطاق هذا الصراع سيدور علي أرض القارة الأفريقية والجزيرة العربية ومنابع النفط في المشرق العربي، فكلا المحورين سوف تلحق به دول غير ظاهرة اليوم، أما العرب فلم يكن لهم دور يذكر في هذا الصراع إلا دور ولي ولي عهد السعودية حمد بن سلمان بن عبد العزيز الذي طرح مشروعه 2030 واعتقد بنجاح هذا المشروع سيكون للعرب موضع قدم في أفريقيا تُعيد به ما فرط فيه العرب في الماضي.

24- بينت الدراسة مناطق التنافس الصيني الأمريكي في القارة الأفريقية.

25- أفادت الدراسة بأن الصين في سبيل الوصول إلى قلب وتفكير المواطن العربي والأفريقي ودغدغة عواطفه ومشاعره أنشأت الفضائية الصينية الناطقة باللغة العربية الفصحى – وجل مذيعيها صينيون.

المراجع العربية والأجنبية

أولاً- العربية:

1- إيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في غرب إفريقيا دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ع 63 أبوظبي الإمارات العربية المتحدة 2007م.

2- إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، مصر الجديدة: إيتراك للنشر والتوزيع 2008م.

3- إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر التوزيع 2005م.

4- إبراهيم محمد البلولة، التنافس الصيني في أفريقيا، الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الأفريقية 2011م.

5- إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، القاهرة: الأهرام 1999م.

6- أحمد إبراهيم، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية الأفريقية، مجلة آفاق أفريقيا، ع 23 المجلد السابع، القاهرة: 2001م.

7- أحمد إبراهيم، الاتحاد الاستراتيجية بين الصين وأفريقيا، مجلة آفاق أفريقيا ع 23 م 7 – 2007م.

8- أحمد محمد الأنصاري، التنافس الدبلوماسي و الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والصين، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا 2009م.

9- إسماعيل آدم، الهجرة من أفريقيا إلي أفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط ع 10328 2007/7/9م.

10- إسماعيل حبري مقلي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة:1991م.

11- أفريقيا بصدد إيجاد حلول أفريقية لمشاكلها الصحية، تقرير منظمة الصحة العالمية2006م موقع أخبار سويسرا

www.swissinfcon.ch.

12- أمين شلبي، ثلاثون عاماً علي العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية ع 177 أكتوبر 2009م.

13- أنغولا هي المورد الرئيس للنفط، موقع آسيا نيوز 2006/4/4

www.asianews.it
14- أنغولا والصين شراكة براجمتية، أليكس فينس، أندريا كامبوس موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مارس 2008م
www.csis.ozg/za
15- أنور الهواري، السياسة الدولية، ع 139، القاهرة: مركز الأهرام الدولي يناير 2000م.
16- أنور ماجد عشقي، العولمة وأبعادها الاستراتيجية، جدة: منشورات مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية 2002م.
17- اويد جنين، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد بن أحمد مفتي وحمد السيد، الرياض: عمارة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود بدون تاريخ.
18- أيمن شبانة، القوى الكبرى والصراعات في أفريقيا، جريدة عمان موقع مؤسسة أفريقيا الخضراء للثقافة والفنون 2008/8/2م.
19- بطرس غالي ومحمود خيري، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1979م.
20- بطرسي غالي، مدخل لعلم السياسة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1989م.
21- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علي أفريقيا تضاعفت علي مدى عامين تتقدمها استثمارات في الموارد الطبيعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية الاوتكتاوي CTDPRE un 2007/10/16 .
22- تشريع جينغ، مشاريع البناء الرئيسة في الصين، مجلة بناء الصين 1996م.
23- تقرير وزارة التجارة والصناعة المصرية (التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر) صدر عن وزارة التجارة والصناعة، القاهرة: 26-4-2007م.
24- التنافس في الأدوار الدولية داخل القارة الأفريقية علي العلاقات العربية الأفريقية، طرابلس: مركز أكاكوس للدراسات الاستراتيجية، دورية أكاكوس ع 2 فبراير 2005.
25- توبي شيللي، النفط السياسة والفقر الكوكب، ترجمة دينا الملاح، المدينة المنورة: مكتبة العبيكان 2010م.
26- توسيع المصالح المشتركة للصين والولايات المتحدة الأمريكية، صحيفة الشعب الصينية اليومية 2006م.

27- جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، القاهرة: دار النهضة 1974م.
28- جلال يحي، التنافس الدولي في بلاد الصومال، القاهرة: دار المعرفة 1995م.
29- جـلال يحـي، مصر الأفريقيـة والأطـماع الاسـتعمارية في القـرن التاسـع عشر الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية 1968م.
30- جوديت فان دى لـوى، الشراكـة الاسـتراتيجية بـين الصـين وأفريقيـا، مجلـة أفـاق أفريقيا، العدد 23 الجلد السابع، القاهرة:2007م.
31- جورج ثروت فهمي، العلاقات الصينية الأفريقية شركة اقتصـادية دون مشروطيـة سياسية، موقع مجلة السياسية الدولية، ع 158 أكتوبر 2004م
www.seuassaong.eg
32- جون جيس، التغيرات الصينية الكبرى، صحيفة جامعة اكسفورد 1990
33- جون هدسون ومارك هرنـدر، العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة، دار المـريخ للـنشر 1987م.
34- حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العـربي الأوروبي، المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية 1979م.
35- حسنإبراهيم سعيد حسن، السياسة الخارجية الصينية تجارة أفريقيـا منـذ نهايـة الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث الأفريقية، جامعة القـاهرة: 2007م.
36- حسن حيدر حاج الصديق، مجلة دراسات استراتيجية ع 6 الخرطوم: إبريل مـايو يونيو 1966م.
37- حسـن سـعد، الصـين وأفريقيـا، التقريـر الاسـتراتيجي الأفريقـي 2006-2007م، القاهرة: جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية 2007م.
38- حسـن شريـف، السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة اتجاهاتهـا تطبيقاتهـا وتحـدياتها 1945-1994م الجزء الثاني، القاهرة: مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب 1994م.
39- حسن مكي، الآبار المسمومة السياسـة القـذرة للبـترول الأفريقـي، موقـع صـحيفة الرأي العام، ع 3696، 30 /2007/11م.
40- حمدي عبد الرحمن، موقع إسلام اوتلاين 1999/10/13م
www.islamconline.net
41- حمـدي عبـد الـرحمن حسـن، أفريقيـا وتحـديات عصر الهيمنـة.. أي مسـتقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي 2007م.

42- حمدي عبد الرحمن حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة..أي مستقبل القاهرة: مكتبة مذبولي 2007م.
43- حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية شراكة أمهيمنة كراسات استراتيجية ع 1172، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة: مصر 2007م.
44- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق 1996م.
45- حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية الإقليمية المعاصرة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا 1998م.
46- حنان قنديل، التغير والاستمرار في السياسات الصينية قران في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، مجلة الساسة الدولية ع 171 يناير 2008م.
47- خضر عطوان، دوافع امتلاك القوة، محملة الدراسات العليا س 6 ع 6 طرابلس أكاديمية الدراسات العليا.
48- خلطي غانم وأمنة مسعودي وآخرون، تصاعد النفوذ الصيني في شمال أفريقيا وتعاظم القلق الأمريكي الفرنسي، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد الثالث والعشرون، الدراسي الثاني 2014م.
49- دانيال كولار، العلاقات الدولية، بيروت: ترجمة دار الطليعة 1980م.
50- داودي، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية 2011-2012م.
51- دراسات أمريكية النفوذ الصيني في أفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطون، مجلة المجلة ز www.majalla.com.
52- دىوى زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين و دلالاته السياسية، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية 1999م.
53- رابح بو حبيلة، دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية أزمة دارفور، مجلة الحكمة للدراسات الاستراتيجية الدراسي الأول، الجزائر 2014م.
54- سامي السيد أحمد، القرن الأفريقي صراع دولي علي النفط والجغرافية 2008
55- سعد خفي توفيق، مبادي العلاقات الدولية، دار وائل للنشر 2006م.

56- سليم جابر الحسيني، دروس في التنمية الاقتصادية، بيروت: دار الشرق 1997م.
57- سمير محمد عبد العزير، التجارة العالمية، القاهرة: جامعة القاهرة: 1994م.
58- السيد أمين شلبي، ما بعد الحرب الباردة قضايا وإشكاليات، الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1997م.
59- سيف الدين بو زهار، أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة 2010-2011م.
60- شركة صينية تشتري حصة في حقل نفطي نيجيري مقابل 2.3مليار دولار، موقع صحيفة الشرق الأوسط ع 9905 2006/1/10م.
61- شركة صينية تفوز بمناقصة بناء أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في نيجيريا,, موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية 2006م www.anabic.pao pledasly
62- شيينلوشا، الصين في مسيرة البناء، سلسلة كتاب سور الصين العظيم ج 2 بكين: 1989م.
63- الصين تكسب مصادر و ولاءات أفريقيا، جريدة الفاينا شال تايمز، مجلة المرصد، العدد 9، طرابلس ليبيا: 2006م.
64- طابع اضيف، العولمة و الديمقراطية والتنمية تحديات وآفاق، القاهرة: مركز المحروسة 2003م.
65- عاصم عبد الخالق أفريقيا البترول، موعد جديد مع المتاعب الأهرام 2008/2/25م.
66- عباس الجراري، الدولة في الإسلام رؤية عصرية، الرباط: منشورات النادي الجراري، مطبعة الأمنية 2004م.
67- عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية، دراسة أبعادهاالأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة: دار أم القرى، 1997م.
68- عبد القادر رزيف المخادمي، التبرعات في القارة الأفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفكر للنشر والتوزيع 2005م.
69- عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد، كدراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام 1991/5/3م.
70- عبد المنعم طلعت، الهجوم الهادي، بدون دار النشر، القاهرة 2008م

71- عدنان طه الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، طرابلس: الجامعة المفتوحة 1992م.
72- عطية عيسوي، " دوافع أساسية " الأهرام 2008/2/28م.
73- العلاقات الصينية العربية بين الماضي والحاضر، صحيفة الشعب الصينية 9-3-2010م.
74- على بوسفات، اقتصاديات الموقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (اطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية 2011-2012م.
75- عماد جاد اتر، تغير النظام الدولي علي حلف الناتو، مجلة سياسية دولية ع 134 القاهرة: مركز الأهرام الدولي أكتوبرم1998م.
76- العمالة الصينية المتفانية تذهل الأفارقة وتخيفهم في آن واحد، موقع رويترز.
77- العمالة الصينية تذهل الأفارقة وتخيفهم في آن واحد، موقع رويترز 2008/8/25م www.neutenu.com.
78- غازي الفيصل الشؤون الأفريقية في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية محاضرات بالأكاديمية الليبية 2007م.
79- فتحية النبراوي، ومحمد نصر، أصول العلاقات السياسية الدولية، القاهرة: 1985 م.
80- فليح حسن خف، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: مؤسسة الورق للنشر 2001م.
81- قطبي المهدي، المتغيرات الدولية، دراسات استراتيجية ع 3 الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية 1995م.
82- كاظم هاشم نعمة، أفريقيا في السياسة الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس:2005م.
83- كاظم هاشم نعمة، وصالح إبراهيم المبروك، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، طرابلس: منشورات دار الأكاديمية للطباعة والترجمة والنشر 2007م.
84- اللجنة الاقتصادية الأفريقية، المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة، واغادوغو بوركينافاسو 10-2006/5/15م.
85- مارتن ديفيس، موقع مركز الدراسات الصينية 2007م www.ccu.org/za

86- محمد أبـو مـدين، أفريقيـا والأقنعـة الجديـدة للاسـتعمار، الجزائـر: دار السـبيل 2009م.
87- محمـد أحمـد الـخضراوي، الإدارة في دول المنـور، الكويـت: دار الصـف للـنشر 1999م.
88- محمـد السـيد سـليم، الإشـكاليات التاريخيـة للقطبيـة الواحـدة النظـام العـالمي الجديد، القاهرة: مركز البحوث السياسية 1994م.
89- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1989م.
90- محمد امباكي جون، أزمة النظم السياسية في أفريقيا من عهد الاستعمار إلي وقتنـا الحاضر، طرابلس: أكاديمية الفكر الجماهيري 2006م.
91- محمد سـعد أبـو عمـود، السياسـة الأمريكيـة في آسـيا، مجلـة السياسـة الدوليـة والسياسة الأمريكية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، ع العاشر.
92- محمد سعيد الرفاق، مذكرات العلاقات الدولية، بيروت: الدار الجامعية 1980م.
93- محمد طه بدوي، مدخل في علم السياسة الدوليـة، بـيروت: دار النهضـة العربيـة 1972م.
94- محمد عمر الطويبى، التغير الاجتماعي، الإسكندرية:منشآت المعارف 1996م.
95- مصـطفي عبـد اللـــه خشـيم، موسـوعة العلاقـات الدوليـة، مصراتـه: الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 2003م.
96- المنتـدى الاقتصـادي التجـاري بـين الصـين والـدول العربيـة العلاقـات الصـينية الجزائرية 7- 9 – 2010م.
97- مؤسسة البترول الصينية تبدأفي إنشاء مصفاتين نفطيتين في تشاد والنيجـر، موقـع وكالة رويترز 2008/10/28م www.neutent.com
98- نادية يوسف أزمة المديونية الخارجية في أفريقيا، مجلة دراسات ع 12، طـرابلس يونيو 2003م.
99- نهاية الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد، جريدة الأنباء 1997/1/8م.
100-الهادي المبروكالدالي، التاريخ السياسي و الاقتصـادي لأفريقيـا فـيما وراء الصـحراء، القاهرة: الدار المصرية البنائية للطباعة والنشر 1999م.
101-الهادي المبروكالدالي، مملكة مالي الإسـلامية وعلاقاتهـا مـع أهـم المراكـز بالشـمال الأفريقي، الزاوية: مطابع الوحدة العربية.

102-هينري دبليو وابرمان مـارتين اى شـين، السياسـة في فرنسـا، والسياسـة في إنجلـترا بدون بيانات نشر.
103-واللجنة التنفيذية للمنتدى الصيني العربي للاقتصاد والتجارة (العلاقـات المصريـة الصينية في العقد الأخير) بتاريخ 8-10-2010م .hup/Arab – CAself-org
104-وان أي كوهين، نيكسون في الصين نقطة تحول في تـاريخ العـالم -USA 2006 E journalأبريل.
105-واين موريس، تقرير مقدم للكونغرس، حول قضايا التجارة بين الصـين والولايـات المتحدة الأمريكية، مكتبة الكونغرس الأمريكية 2001/4/13م.
106-وتشن وون، الصين في عهدها الجديد، ترجمة حمـد ابـو جـراد، بكـين: دار الـنشر الجديدة 1996م.
107-وثيقـة سياسـات الصـين إزاءأفريقيـا، موقـع راديـو الصـين الـدولي 2006/6/16م www.cuionline.net.ane
108-وليد عبد الحي، المتغيرات الدولية والأدوات الإقليمية، عمان الأردن بدون تاريخ.
109-يحيى شراحيلي، تشاد تشيتري العلاقات الصينية بقطع علاقاتها مع تايوان، موقـع صحيفة الرياض 2006/8/8م www.alniua.dh.
ثانياً- الأجنبية:
1- African Development Bank African Development Report 2003 oxford and New York: oxford university pres. 2004. Daniel Morris, the other oil Rich Gulf National Interest online, April 25 ‹2007 p2 ‹Daridhshinne African policy forum, may 8th ‹2007 p2 Letitia Lawson US. African Policy since the cold war. strategic insights VI ‹march 10,2007.
2- Angolan Ministry of Finance 2007 Angolan Finance Ministry (2007) and Angolan Ministry of Energy and Water (2007).
3- Bobrow: David ‹Inter – Relation. the Free Prey. New yourk V.S.A IBIDP.U.
4- Center for Strategic and International Studies \Washington \ CSIS.
5- Chain:International Trade Quarterly Review.1980 – USCIA Sources:1979 fer 1989 P.97
6- China:International trade quarterly review 1980 -7 usciasource:1979 hru – P 97
7- Defense Logistics: Gao's observations on Maintenance of the Navy. fleet Response plan Gao ‹Juna 18.2004

8- Doughent. Tanner. and Other Optic. P.17 and Henry Kissinger – Diplomacy. Simon and Sclmster 1994 p.809.
9- DougheutJannes E-and Other the Contending the Osier of Incen – Relation.Lippincott Company.
10- Esther Pan ((China Africa Oil)) Council on Foreign Relations ، No.12 July 2006 and Taylor, Chain's Foreign Policy Tournal of Modern African Studies 36 (3) P.P 443-460
11- Hanr Morgan the Power Politician Among Nation Struggle for Power and Pence Alfred. 5th Election. Coviged Now your KPP. 31-53.
12- I Asps African oil segmposuinproceedings I Asps, January 2002 P.5 James Doo in west African visits ،power srrks to primes oil pumps " r=the New York times 6 Sptember 2002 p. A6
13- Keith comesvilla ،"US looks to African for secure oil " BBC News ، sptem. ber2002Annal Energy outlook 2002 US Department of Energy in formation.Administration December – P. 5-6 Report of the National Energy policy may 2002 chapter 8.
14- Lauren Ploch "African command:VS Strategic Interests and Role of the US.military in African Affairs July 6- 2007.P. 15.can the Somali Gigi's be contained. International Gigi's Group August 10,2006 – Daniel volman US military programs in sub ashram's African 2005-2007 All African ،2007.
15- Sources: Chinese date.PRCGenerl Administration of Cu toms Global Trade Atlas.World Data: International Monetary Fund, Direction of Trade satieties ،Year book ،Various

فهرس المحتويات